مجلة الدراسات الإيرانية

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية
عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

- الحـــروب في عصـــر الذكـــاء الاصطناعـي
- تحـولات الـردع الإسرائيلـي-الإيرانـي وتداعياتـه علـى الأمـن الإقليمـي
- المقاربات الأمريكية والإيرانية للمفاوضات النووية بعد السابع من أكتوبر
- خيـارات إيـران الإستراتيجيـة تجـاه سوريـا بعـد سقـوط «الأسـد»
- مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية وقواعد القانون الدولي
- الأطـر التشريعيـة ومهـددات البيئـة البحريـة في البحـر الأحمـر
- تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.. الإستراتيجيـات والتداعيـات

السنة التاسعة - العدد 22 - أكتوبر 2025م
22

مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة التاسعة – العدد 22 – أكتوبر 2025م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

مجلـة الدراســـات الإيـرانيـــة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية
حصلت على معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (أرسيف)
المتوافقة مع المعايير العلمية

المملكة العربية السعودية، الرياض، حيّ الصحافة، طريق الملك فهد
صندوق بريد: 12275 الرمز البريدي: 11473

النشر والتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكتروني

JIS@rasanahiiis.com

ISSN: 1658-7464

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ المجلة دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

Rasanahiiis info@rasanahiiis.com +966112166696

ضوابـط ومعاييـر النشـر

■ أن تكون الدراسة وثيقة الصلة بالشأن الإيراني والشؤون الإقليمية والدولية ذات الصلة بإيران والمنطقة.

■ أن لا تكون الدراسة قد نُشرَت من قبل أو أُرسِلَت إلى جهة نشر أخرى.

■ أن توثَّق الدراسة توثيقًا علميًا، مع العناية بالمصطلحات وضبط أسماء الأعلام.

■ يفضَّل إرسال المادة عبر البريد الإلكتروني للمعهد.

■ أن تكون المادة أصلًا، وأن لا تُرسَل صورة منها.

■ لا تعيد المجلة المادة المرسلة إلى أصحابها إذا لم تُقبَل للنشر.

■ يُمنَع إعادة نشر أي مادة من موادّ المجلة دون إذن كتابي من رئيس التحرير.

■ تخضع الأعمال المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها.

JIS@rasanahiiis.com

الهيئـة الاستشاريـة

أ.د.أحمـــد الشـــاذلـــي

أ.د.رضـــوان السيـــد

أ.د.صـالـــح الـخثـــلان

أ.د.عبد الحميـــد الأنصـــاري

أ.د.محمد السعيد جمال الديـــن

أ.د.مـــهنـــد الـمبـيضـــيـــن

أ.د يحيى بن محمود بـن جنيـد

د.سلطـــان النـــعيمـــي

د.عبـــد الكريـــم جـــرادات

رئيس التحرير
د. محمد بن صقر السلمي

مدير التحرير
د. محمود حمدي أبو القاسم

هيئة التحرير
اللواء/م. أحمد بن علي الميموني
د. معتصم صديق عبد الله
د. عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي
د. محمد السيد الصياد
د. يحيى بوزيدي
أحمد شمس الدين ليلة
حشر مجاهد البدراني
نورة السبيعي
نويد أحمد
نسرين الحربي

سكرتير التحرير
أسماء المطيري
محمود جمعه
عبد المجيد الغامدي

إخراج وتنفيذ
هاني ياسين

المحتويات

■ الحروب في عصر الذكاء الاصطناعي

نويد أحمد 7

■ تحولات الردع الإسرائيلي-الإيراني وتداعياته على الأمن الإقليمي

د. أبو بكر الدسوقي 21

■ المقاربات الأمريكية والإيرانية للمفاوضات النووية بعد السابع من أكتوبر

د. فريدة حموم 37

■ خيارات إيران الإستراتيجية تجاه سوريا بعد سقوط «الأسد»

د. محمد محمود مهدي 55

■ مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية وقواعد القانون الدولي:
دراسة قانونية في أوجه التعارض ومسارات التكيف

د. بركة محمد 75

■ الأطر التشريعية ومهددات البيئة البحرية في البحر الأحمر

د.هبة شعراوي 91

■ تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.. الإستراتيجيات والتداعيات

د. رحالي محمد 107

تاريخ استـــلام الدراسـة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
25 يوليو 2025	29 سبتمبر 2025	30 أكتوبر 2025

الحـــروب في عصـــر الذكـــاء الاصطناعـــي

نـــــويد أحمـــــد

باحث في السياسات الأمنية في المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)

مستخلـص

تمتلك الجيوش نزعة قوية نحو تبنّي أحدث التقنيات، ولا يُستثنى الذكاء الاصطناعي من ذلك؛ فمنذ أكثر من عقدٍ من الزمن يشهد العالم سباق تسلّح محتدم، لتطوير الذكاء الاصطناعي الدفاعي، وهـــي ظاهرة باتت أكثر وضوحًا وحدةً في الســـنوات الأخيرة. يُقدّم هذا البحث رؤية تحليلية شـــاملة، لكيفية توظيـــف الدول للذكاء الاصطناعي، بدءًا من القوى الكبرى، ووصولًا إلى القوى الصاعدة والجماعات الإرهابية. كما يتناول الهاجس المتمثَّل في إخراج الإنســـان من دائرة اتخاذ القرار العســـكري، ويبحث في التحوّل الذي يُحدثه الذكاء الاصطناعـــي الدفاعي في أدوار القادة، وصُنّاع القرار على حدّ سواء.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الاســـتراتيجية العســـكرية، الحرب، الذكاء الاصطناعي العام، الذكاء الاصطناعي الدفاعي، روســـيا، أوكرانيا، أنظمة الأســـلحة النارية ذاتية التشغيل، الحرب، الصراع.

Abstract

Militaries possess a strong bias for the latest technologies. Artificial intelligence (AI) is no exception, and an arms race for defense AI has been ongoing for over a decade. This has become more pronounced in recent years. The paper offers an outlook on AI's embrace by nation-states, from top-tier powers to disruptive ones. It delves into the prospect of humans being taken out of the decision-making loop and the manner in which defense AI challenges the role of government leaders and military commanders alike.

Keywords: AI, warfare, defense AI, cyber, security policy, decision-making, artificial general intelligence (AGI), Gaza war, Russia-Ukraine war.

مقدمة

يُعدُّ الذكاء الاصطناعي تطوّرًا طبيعيًا للمعرفة العلميـــة، لكنه يطرح التحدي القديم المتجدد أمام البشـــرية؛ التحدي الأخلاقي والسياســـي، الذي طالما واجه مســـيرة التقدم العلمي عبر العصور. تهدف هذه الدراســـة إلى اســـتعراض أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحروب، الذي يُشار إليه أحيانًا باســـم «الذكاء الاصطناعي الدفاعي»، إضافةً إلى سبر أغوار المسارات والسياسات التي تعتمدها القوى الكبرى، لدمج هذه النوع من الذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع منظومات قيمها ومصالحها الوطنية.

وفي جوهرها، تُناقش الدراســـة تساؤلًا رئيسًا، يدور حول الكيفية التي يؤثر بها تبنّي الذكاء الاصطناعي في طبيعة الحروب، والأدوار التي ستبقى للبشـــر في المستقبل بعد انتشاره، لا سيَّما أن الذكاء الاصطناعي وما يكتنفه من أسئلة غامضة، لا يُثير فضول العلماء والأكاديميين وحســـب، لكنه يُثير أيضًا شـــهية الشـــركات إلى جني كل ما يمكن من أربـــاح، في حين يجد السياسيون الطموحون في ذلك فرصةً لتوســـيع نفوذهم، وجمع المزيد من السلطة. ويتعقّد هذا التحدّي أكثر مع تسارع وتيرة التطوّر نحو «الذكاء الاصطناعي العام |AGI».

تُناقش الدراســـة هذه القضية من خلال نظرة واقعية، ووفق إطار تحليلي يركز على ثلاثة محاور رئيسة، هي: اســـتخدامات الذكاء الاصطناعي في الحروب الحديثة، وسياسات الذكاء الاصطناعي في إســـتراتيجيات القوى الكبرى، وأخيرًا التحديات والإشكاليات المتعلقة بصُنع القرار المرتبط بالذكاء الاصطناعي.

أولًا: الحروب في ظل الذكاء الاصطناعي

يقول المنظِّر العســـكري، كارل فون كلاوزفيتز، في كتابه الشـــهير «عـــن الحرب» إن الحرب كالحرباء، تُغيّر لونها تبعًا لبيئتها. ومن هنا نفهم أن هدف الحرب لا يتغيّر، بيد أن طبيعتها تبقى رهينة للزمن، وللقدرات، وللبيئة العملياتية، التي تخوضهـــا الأطراف المتحاربة. وكما غيّرت الأسلحة النووية شكل الحرب دون أن تمسّ جوهرها –أي استمرار السياسة ذاتها لكن بوسائل أخرى– فإن الذكاء الاصطناعي مرشّـــحٌ لأن يُحدث التحوّل ذاته فـــي عصرنا الراهن[1]. وهذا ما رأيناه في الحرب بين روســـيا وأكرانيا؛ فقد أعادت كييف في شـــهر يونيو 2025م كتابة قواعد اللعبة، عندما دمرَّت طائراتها المسيرة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، القاذفات الإستراتيجية الروســـية المنتشرة على مساحات واســـعة من روســـيا. ولقد كلّف الهجوم الأوكراني الجريء والمعقّد روســـيا نحو عشـــرة مليارات دولار؛ ما أضعف قدراتها النووية والهجومية والتقليدية والاســـتخبارية والمراقبية. أما في الشرق الأوسط، فقد صدّت إســـرائيل وابلًا من الصواريخ الباليســـتية، والطائرات المســـيرة الإيرانية، بواســـطة أنظمـــة دفاع جـــوّي مدعومة بالذكاء الاصطناعي، حيث كان هامش الاختراق ضئيلًا جدًا. ومنذ هجوم الســـابع من أكتوبر، شـــغلت إســـرائيل أنظمة الذكاء الاصطناعي علـــى وضعية الهجوم، وعلى رأســـها الأنظمة الخوارزمية

الرئيسة، مثل «لافندر| Lavender»، و«حبصورة| Habsora» و«غوسبل| Gospel». وسواء عن خطأ أو عن قصد، كانت الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي المُدرَّبة على تعقّب مقاتلي حماس غير دقيقة؛ إذ استمرت في استهداف المدنيين من الرجال والنساء والأطفال في الليل، ولا يحتاج الجندي سوى عشر ثوانٍ، لتحديد الهدف المراد والموافقة عليه[2]، وهنا يعلق ضابط استخبارات إسرائيلي، على إحدى حوادث الاستهداف العشوائي في الحرب على غزة، قائلًا: «لقد نفذت الآلة ذلك ببرود، وهذا سهّل الأمر»[3].

ومن خلال هذه الأمثلة، يتبين لنا أنه يمكن استعمال الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي بفعالية وبقوّة؛ لتنفيذ عمليات هجومية ضد منصّات قوية بشكل ملحوظ، والدفاع ضد وابل من الصواريخ المعقّدة، بالإضافة إلى استهداف المدنيين عمدًا، بجانب المشتبه في كونهم مقاتلين.

وفي ظلِّ النمو المتصاعد في التكنولوجيا العسكرية، وربط الشبكات عبر الإنترنت، والأقمار الصناعية، ومنصات الاستخبارات والمراقبة، والاستطلاع الجوي (ISR) المتقدّمة، التي نجم عنها طوفان من البيانات، تبرز الحاجة لمعالجة معلوماتية فعّالة، تُمكّن من اتخاذ قرارات سريعة ومتفوّقة في ساحة المعركة. وقد أسفر تطوّر النُظم الرقمية، عن تضخّم الطلب على قدرات معالجة بيانات فائقة، ومنصات اتخاذ قرار ذاتي تشارك في القتل. والجيوش بطبيعتها متعطشة للتقنية، وسعيها إلى تعزيز القوة النارية يدفعها لتجاوز أي اعتبارات أخلاقية. ومن ثم؛ فإن السباق نحو «الذكاء الاصطناعي الدفاعي» مستمرّ من دون وجود اتفاق جاد متعدد الأطراف يُنظّم استخدامه. ولا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي في القتال على تدعيم القدرات التكتيكية فحسب، بل قد يمنح أيضًا مكاسب إستراتيجية. وفي ساحة المعركة، أصبحت الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي أكثر توفرًا وأبسط وأرخص، مثل: الطائرات المسيرة، والأسلحة والمعدات الأرضية وذات الاستخدام المزدوج، وأدوات الأمن السيبراني مفتوحة المصدر.

يعدُّ الذكاء الاصطناعي قوةً تحوّليةً تُعيد رسم ملامح ساحة المعركة المعاصرة، حيث تعمل خوارزمياته المدمجة ضمن شبكات متقدمة، على معالجة وتحليل كمّ هائل من المعلومات الواردة من مصادر متعددة، تشمل -على سبيل الذكر لا الحصر- الرادارات، والطائرات المسيرة، وطائرات الإنذار المبكر الجوية، والأقمار الصناعية، وأنظمة الكشف الإلكتروني، ووكالات الاستخبارات، بل وحتى منصات التواصل الاجتماعي.

وخذ مثلًا، بيانات الرادار القادمة من شبكة رادارات ساحلية، وطائرة إنذار مبكر، وأقمار صناعية: تستطيع خوارزميات الذكاء الاصطناعي دمج هذه البيانات وتوحيدها، والتخلّص من التكرار والإنذارات الكاذبة؛ لتقدّم صورة فورية ومتكاملة للوضع الميداني؛ أي عرضًا لحظيًا وواضحًا يُبيّن في الوقت الحقيقي مواقع التهديدات المحتملة وحركتها. وهنا لا يقتصر دور

الذكاء الاصطناعي على معالجة البيانات فحسب، بل يتجاوزها إلى تركيب وتحليل استخباراتي متكامل، يُشكّل قدرةً حاسمة في بيئة التهديدات المعقدة، التي تُميّز الحروب الحديثة.

ويمكن للذكاء الاصطناعي قيادة الطائرات المسيرة ومراقبة أنظمتها، واتخاذ قرارات فورية، وفقًا لمعايير مبرمجة مسبقًا. كما يعمل لحظيًا على تحليل البيانات، التي تجمعها هذه الطائرات-من التصوير الحراري إلى الصور عالية الدقة-لاستخلاص الأنماط، والكشف عن الأخطاء، التي قد لا يلاحظها العنصر البشري.

أما طائرات الإنذار المبكر الجوية والأقمار الصناعية، التي تجمع على نحو مستمر بيانات من مساحات شاسعة، وغالبًا ضمن بيئات معادية، فيساعدها الذكاء الاصطناعي على إدارة وتحليل تلك المعلومات، بل وعلى تنبيه المشغلين إلى التهديدات المحتملة لحظيًا؛ كأن يرصد تغيّرًا مفاجئًا في الترددات الراديوية، فيصدر تحذيرًا فوريًا لمركز القيادة.

ويمتد دور الذكاء الاصطناعي في القيادة والتحكم، إلى أحد أكثر المجالات حساسيةً وإثارةً للجدل، مجال اتخاذ القرار. فهل يقتصر دوره على التوصية بخيارٍ أفضل، أم أنه يتخذ القرار نيابةً عن القادة والمشغلين؟ هنا ينقسم القادة والمنظّرون بشدة؛ إذ تقوم الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي بتحليل المعطيات بصورة مستمرة، لتحديث مسارات العمل المحتملة، ودفع صُنّاع القرار نحو اتخاذ الخيارات المثلى. وإذا كانت الخوارزمية مدرّبة تدريبًا كافيًا، فقد تُحدث فارقًا بين النصر والهزيمة.

وفي ميدان الدفاع الجوي والدفاع ضد الصواريخ الباليستية، تحسب خوارزميات الذكاء الاصطناعي أنسب توليفة للأسلحة وأوقات الإطلاق، من دون أي تدخل بشري؛ بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد، ويؤمّن دفاعًا فعّالًا ومتينًا.

تُدرَّب خوارزميات الذكاء الاصطناعي المصمَّمة لمواجهة التهديدات السيبرانية، على محاكاة الهجمات الإلكترونية المحتملة، واكتشاف الثغرات داخل الأنظمة، وتنفيذ التدابير الوقائية لحظيًا[4]. ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير أسلحة غير تقليدية، وشنّ هجمات إلكترونية تشمل تعطيل الاتصالات العسكرية، أو التلاعب بأنظمة الأقمار الصناعية، أو شلّ شبكات الطاقة. ويُعدّ هذا النهج الاستباقي في مجال الأمن، وسيلة فعّالة لحماية الأنظمة القتالية من مجموعة واسعة من الهجمات السيبرانية، ولا يُفعَّل عمليًا إلا بعد اجتياز عملية اختبار شاملة ودقيقة. فضلًا عن ذلك، يُسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز ما يُسمى بـ «غرف الصدى» عبر الإنترنت، حيث يُضاعف انتشار المعلومات المضلّلة، ويغذّي تبادل الاتهامات والكراهية. ومن المرجَّح أن يصبح توظيفه في الهجمات الإلكترونية أكثر شيوعًا وصعوبةً في الرصد مع مرور الوقت.

إن التقدّم في «معالجة اللغة الطبيعية |NLP»-وهي التقنية الأساسية التي تعتمد عليها «النماذج اللغوية الضخمة |LLMs»- إلى جانب التعلم العميق، أتاح إنشاء «المحاكيات

المزيفة المتقنـــة | Deepfakes» التي باتت تُـــشكّل خطرًا كبيـــرًا[5]. فالمعلومات المضللة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، قادرة على إشـــعال نزاعات دولية، أو افتعال أزمات دبلوماسية وهمية، أو إثارة ذعر جماعي في صفوف المدنيين.

ويُتوقَّع أن يصبح الذكاء الاصطناعي أصلًا إستراتيجيًا، يُعيد تشكيل العمليات العسكرية، وآليات اتخاذ القرار، وأدوار القادة العســـكريين؛ فقد أعاد الذكاء الاصطناعي في قطاع الدفاع صياغة المشهد العسكري، عبر أدائه أدوارًا متعددة: مُمكِّن، ومُعطِّل، ومُضاعِف للقوة. وتُتيح قدرته على تشغيل الأنظمة القتالية الذاتية، وتحليل البيانات بصورة فورية، ثورةً حقيقية في عملية اتخاذ القرار، وتعزيز الوعي الميداني، وتحسين نتائج المهام. ومع أن إمكاناته في التعاون بين الإنسان والآلة ودعم القرار، تمنح القادة العسكريين أدواتٍ لاتخاذ قرارات أكثر دقّة ووعيًا، فإنها تطـــرح أيضًا إشكاليات أخلاقية معقدة، تتعلق بمدى التـــزام هذه التطبيقات باتفاقيات جنيف، وميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني[6].

وفي هذا الصدد، تمخض عن التحول العالمي من العمليات المدعومة بالحواســـيب، إلى العمليات المعتمدة كليًا على الذكاء الاصطناعي، ثلاثة اتجاهات فكرية رئيسة: المتحمسون، والمنكرون، والبراغماتيون[7].

يرى المتحمســـون أن الذكاء الاصطناعي ســـيُحدث ثورة في طبيعة الحرب، عبر تمكين الأنظمة الذاتية، وتعزيز التحليل البياني، ما يزيد من ســـرعة العمليـــات القتالية، ويُقلل من ضبابية الميدان، وقد يُغيّر جذريًا من طبيعة الحرب والسياسة الدولية.

وفي المقابل، يرى المنكرون أن عدم نضوج الـــذكاء الاصطناعي، ونُدرة البيانات، ومشكلة «الصندوق الأســـود»، تحدّ من قيمته العســـكرية، وتُقيّد تأثيره في شكل الحروب[8]. كما أن العقبات التنظيمية -مثل الحاجة إلى دمج الذكاء الاصطناعي في الهياكل المؤسسية الأوسع- تُبطئ عملية تبنّيه، بل ربما تُحوّله إلى عاملٍ يزيد من حالة عدم اليقين «الضبابية» في الميدان، بدلًا من الحدّ منها.

أمـــا البراغماتيون ومعهم التقليديون من أتباع المدرســـة الكلاوزفيتزية، فيتفقون على أن تأثير الذكاء الاصطناعي العســـكري هو تطوريّ لا ثوريّ[9]. يركّـــز البراغماتيون على دور الذكاء الاصطناعي في المســـتويات التكتيكية والعملياتية في البيئات المســـتقرة، مبرزين قدراته التحليلية والتنبؤية والآلية، مع إدراكهم للمخاطر الناجمة عن الهجمات العدائية المضادة.

كما أن العوامل السياســـية الدولية والمؤسسية، تلعب دورًا حاسمًا في وتيرة اعتماد الذكاء الاصطناعي عسكريًا. وعلى الرغم من إمكانية اســـتخدامه كـ«مستشار إستراتيجي» لدعم تطويـــر السياســـات العســـكرية، فإنه -فـــي نهايـــة المطـــاف- يظـــل أداةً يقودهـــا الإنسان، وتخضع لرقابته[10].

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي في سياسات الأمن لدى القوى الكبرى

في وثيقة إســـتراتيجيتها الوطنية لعـــام 2017م، المعنونة بـ«خطة تطويـــر الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي»، شـــدّدت الصين علـــى الأهمية الحيوية لتقنيات الـــذكاء الاصطناعي، الذي صنفته من ضمن القدرات الإستراتيجية الأساســـية[11]. ويهدف توظيف الصين للذكاء الاصطناعـــي الدفاعي بالدرجـــة الأولى، إلى تعزيـــز الوعي الميداني، عبر تحســـين مجالات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR). وفي هذا المسعى، تركّز الصين جهودها في سبعة مجالات رئيسة، هي: المركبات الذكية، والاستخبارات والمراقبة، والصيانة التنبؤية، والحرب الإلكترونية، والمحاكاة، والقيادة والسيطرة، والتعرّف الآلي على الأهداف[12].

ويرتبط هذا التصنيف بالطموح الأوســـع لبكين، في أن تصبـــح الزعيم العالمي الأول في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030م، وهو طموح يتحقق بســـرعة مدهشـــة، بفضل الابتكار المكثّف، ونظم الإنتاج الســـريعة، التي تُشـــبه خطوط التجميع في مطاعم الوجبات الســـريعة. فعلى سبيل المثال، طوّرت الصين طائرة مســـيّرة تُدعى «فَيِي|Feiyi»، وهي أول طائرة من نوعها في العالم، قادرة على العمل في الجو وتحت الماء. وقد سُمّيت على اسم مخلوقٍ أســـطوري في الفولكلور الصيني، تكون في البداية غواصة متخفية تحت الماء، ثم تحلق إلى السماء، لتنفيذ مهام المراقبة، أو المهام المبرمجة بالذكاء الاصطناعي[13].

كما تطوّر الصين أنظمة متنوعة، مثل« FH-97A»، وهي بمنزلة الردّ الصيني على المشروع الأمريكي «الرفيق المخلص «Loyal Wingman»، حيث تعمـــل طائرة أو أكثر من الطائرات المسيرة كـ«سرب» يرافق الطائرة المأهولة، ويدعمها أثناء العمليات[14].

وفي عام 2024م، أطلق «جيش التحرير الشعبي الصيني «PLA» روبوتًا عسكريًا على هيئة كلب، مدعومًا بالذكاء الاصطناعي، خلال مناورات «التنين الذهبي» المشـــتركة في كمبوديا، وذلك قبل أشـــهر من قيام الجيش الأمريكي بإرســـال نظيره -الروبوت القاتل رباعي الأرجل (Quadrupedal Unmanned Ground Vehicle – Q-UGV)- إلى الشـــرق الأوسط، للتقييم الميداني[15].

أما الولايات المتحدة، فبفضل قطاعها التكنولوجي الهائل، القائم على الابتكار، وميزانيتها الدفاعية الضخمة، ما تزال تحتفظ بموقعها كـــقوة عظمى في تكنولوجيا المعلومات بهامشٍ واضح، رغم مواجهتها لمنافسٍ متقدّم وســـريع النمو. ولخشـــيتها من فقدان الريادة، تواصل واشنطن تطوير تشـــريعاتها وهياكلها التنظيمية، وآليات دمج الذكاء الاصطناعي في القيادة، واتخاذ القرار ونشره ميدانيًا، وذلك ضمن رؤيتها لإســـتراتيجية القيادة والسيطرة المشتركة لجميع المجالات (JADC2)[16].

وبمـــا أن النماذج اللغوية الضخمـــة (LLMs) تُشكّل عنصرًا محوريًا فـــي حروب البيانات المركزيـــة، فقـــد تعاقـــد الجيش الأمريكـــي مـــع شـــركة Scale AI لتوظيـــف منصتها

«دونوفان|Donovan» في دعم مشروع القيادة والسيطرة المشتركة عبر جميع المجالات[17]. وفي وثيقة وزارة الدفاع الأمريكية، المعروفة باسم «الإستراتيجية التعويضية الثالثة |Third Offset»، تم التأكيد على ضرورة الحفاظ على التفوّق العسكري للولايات المتحدة، بما يعادل مكانة الأسلحة النووية، وقدرات الضربات الدقيقة بعيدة المدى[18]. واستنادًا إلى هذه المبادئ، أقرّ الكونغرس الأمريكي عام 2017م، بأن على الولايات المتحدة أن تتصدّر ريادة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، لضمان استمرار تفوقها العسكري. وكما حدث خلال الحرب الباردة، فإن السرية التي تحيط باستثمارات الصين في الذكاء الاصطناعي وتصميماته، دفعت الولايات المتحدة إلى تسريع وتيرة الابتكار والتطوير والتكامل؛ خشية خسارة السباق.

وتعتمد وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) اعتمادًا كبيرًا على مشروع «مايفن|Project Maven»، الذي أُنشئ لتمهيد الطريق نحو التوسّع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، القادرة على الكشف والتصنيف والتعقّب الذاتي للأشخاص أو الأهداف محل الاهتمام، استنادًا إلى الصور الثابتة أو مقاطع الفيديو التي تلتقطها الطائرات الاستطلاعية، والأقمار الصناعية، وغيرها من الوسائط. وقد أُطلق المشروع في عام 2017م، وتم لاحقًا توزيع مسؤولياته بين «الوكالة الوطنية للاستخبارات الجغرافية المكانية |NGA»، و«مكتب الشؤون الرقمية والذكاء الاصطناعي في البنتاغون |CDAO»، ومكتب وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات والأمن[19].

وقد خصّصت القوات المسلحة الأمريكية بالفعل ميزانية تبلغ 36 مليار دولار، لإعادة هيكلة قواتها، وتعزيز اعتمادها على «أنظمة الأسلحة الذاتية الفتّاكة |LAWS». وفي الوقت نفسه، يسعى حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى بناء «جدار من الطائرات المسيّرة» يمتد على طول 1800 ميل تقريبًا، من النرويج إلى بولندا، ليكون خطًّا دفاعيًا ضد روسيا.

بعدما استنزفت روسيا نفسها في غزوها لأوكرانيا، باتت حاجتها الملحّة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، مرهونة إلى حدٍّ كبير بما تفعله كييف؛ فرغم أن العقيدة العسكرية الروسية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي ليست معلنة بوضوح، كما هو الحال لدى الصين، فإن الخبراء يستنتجون أنها تتمحور حول الحرب المعلوماتية، باعتبارها أداةً محورية.

تركّز إستراتيجية الكرملين على قدرة الذكاء الاصطناعي في تشكيل المعلومات على المستوى الإستراتيجي، ومن ثمّ توظيف التضليل الإعلامي للتأثير في السياسات والمجتمعات. وتهدف الحرب النفسية المدعومة بالذكاء الاصطناعي إلى إحداث فوضى واسعة النطاق داخل صفوف الخصوم، عبر التلاعب بالسرديات والمعلومات، من خلال الخداع الخوارزمي والهجمات السيبرانية، لإضعاف استقرار المجتمعات المستهدفة. ووفقًا للعقيدة العسكرية الروسية، تندرج الحرب السيبرانية ضمن نطاق الحرب المعلوماتية. ولتجاوز نقصها في أحدث

التقنيات، وضعف سلاســـل التوريد الخاصة بالمعدات العســـكرية المتطورة، تضع روسيا إستراتيجية تركّز على توظيف الذكاء الاصطناعي الدفاعي، لتعطيل أنظمة القيادة والسيطرة لدى الخصوم، واستخدام أسلحة هجينة لتحقيق تفوق ميداني. وتعتمد القوات الروسية على شبكة حواســـيب مشـــفّرة بشكلٍ مكثّف، ومدعومة بخوارزميات ذكاء اصطناعي، قادرة على تفكيك الشيفرات؛ بهدف اختراق أو تعطيل أو تشويش معدات العدو العسكرية، وقدرته على اتخاذ القرار[20].

أما الإســـتراتيجية الدفاعية الفرنسية، فتعتبر أن أنظمة الذكاء الاصطناعي باتت ضرورة لا غنى عنها، لضمـــان التفوق في ميادين العمليات[21]. وقد أنشـــأت وزارة القوات المســـلحة الفرنسية، لجنة وزارية تُعرف باسم وحدة تنسيق الذكاء الاصطناعي الدفاعي (CCIAD)، تُعنى بمعالجة القضايا الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وتنســـيق جهود دمجه في المجال العســـكري، مع تعزيز الشراكات الإســـتراتيجية، وتطوير القدرات الصناعية، للاستفادة من أحدث الأبحاث في الذكاء الاصطناعي، لصالح التطبيقات العسكرية والمدنية معًا[22].

وعلى الرغم من أن فرنسا لا تتردد في نشر أنظمة الذكاء الاصطناعي الدفاعية، فإنها تسعى في الوقت ذاتـــه إلى قيادة الجهود الدولية لتنظيم اســـتخدام هـــذه التكنولوجيا في المجال العســـكري[23]. غير أن العلاقات المتصدعة بين القوى الكبرى، إلى جانب الحرب الشـــاملة متعددة الأبعاد الدائرة في أوكرانيا، التي فرضتها روســـيا، تجعل فرص التوصل إلى اتفاقيات دولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، أو ضبط سباق التسلّح فيه، ضئيلة للغاية.

أما إيران وكوريا الشمالية –وهما حليفتان لروسيا ومصدران لعدم الاستقرار– فهما تسيران على خطاها في الاعتماد على الـــذكاء الاصطناعي، لتحقيق تأثيرٍ كبيـــر بتكاليف منخفضة، تعويضًا عن القيـــود المالية والتكنولوجية التي تواجههما. ولقد ســـعت طهران منذ زمن إلى تطوير الـــذكاء الاصطناعي الدفاعي، وغالبًا مـــا بالغت في تصوير قدراتها قبل أن تُكشَـــف محدوديتها في أوكرانيا، وفي الاشـــتباكات المتكررة مع إسرائيل، التي بلغت ذروتها في الحرب التي استمرت اثني عشر يومًا. ومع ذلك، نجحت إيران، إلى جانب كوريا الشمالية، في استخدام الذكاء الاصطناعي في هجمات سيبرانية فعالة.

ورغم أن إيران تعتمد سياسة تضخيم استعراض قوتها لتأمين الردع، فإن المشهد المرتبط بالذكاء الاصطناعي في كوريا الشمالية لا يزال يكتنفه الغموض. ومع ذلك، تُظهر المعلومات المتاحة –سواء عبر التسريبات أو المناورات العسكرية– أن بيونغ يانغ تستخدم بفاعلية الذكاء الاصطناعي وتقنيـــات «التعلّم الآلي |ML» في مجالات حساســـة، مثـــل محاكاة الحروب والمراقبة[24].

أما الدول الأخرى ذات الحضور الأوســـع، مثـــل ألمانيا وتركيا وباكســـتان والهند وكوريا الجنوبيـــة، فهي تعمل تدريجيًا على دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي في قواتها المســـلحة، بما

يتناسب مع طبيعة تصوراتها للتهديدات الأمنية. وليس بالضرورة أن تكون مساعيها دفاعية بحتة؛ إذ تسعى هذه الدول أيضًا إلى تعزيز الردع العسكري، وإظهار القدرات القتالية المتقدمة.

وفي هذا السياق، تبرز إسرائيل بوصفها مثالًا على الاستخدام المكثّف للذكاء الاصطناعي في استهداف المدنيين، والأهداف غير المحددة بوضوح، ما أدى إلى خسائر بشرية جسيمة — وهو ما قد يدفع خصومها وبعض القوى الكبرى إلى التخلي عن ضوابطهم الأخلاقية في دمج التكنولوجيا بأنظمتهم الهجومية.

ثالثًا: الإشكاليات والتحديات

تنقسم أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل (AWS) إلى ثلاث فئات رئيسة، الأولى يكون الإنسان ضمن سير العمل، والثانية يكون الإنسان مراقبًا لسير العمل، والثالثة يكون الإنسان خارج سير العمل، أي الأنظمة المستقلة كليًا من دون تدخل بشري، وهذه لم تُنشر ميدانيًا بعد. ورغم ما قد تنطوي عليه من فوائد متعددة، لا يزال القادة العسكريين يترددون في التخلي عن الرقابة البشرية، في ظلّ غياب تنظيم عالمي يُقيّد استخدامها.

وفي هذا الصدد، يقول العقيد ريان روز، من قوة الفضاء الأمريكية، ونائب مدير إدارة الاتصالات العسكرية والملاحة وتحديد المواقع: «حين نفكر في منظومتنا النووية وقدراتنا في هذا المجال، إلى جانب الاتصالات المؤمَّنة التي لا غنى عنها، فلا بد من أن يبقى الإنسان ضمن إطار عمل هذه الأنظمة. فمهما بلغت جودة الذكاء الاصطناعي أو تطورت عمليات الحوسبة، فإنه لن يكون أفضل من البيانات التي تُغذّى به»[25].

ولن تُحل مشكلة الثقة والخوف من الخطأ في التقدير بسهولة أو في وقت قريب[26]؛ ففي الوقت الذي قد يتردّد فيه طيار بشري أو قائد دبابة أو بطارية صواريخ في إطلاق النار، قد لا تتوانى أنظمة الأسلحة الذاتية الفتّاكة (LAWs) عن الإطلاق بثقةٍ كاملة في سلامتها ودقتها ومعطياتها[27]. يُضاف إلى ذلك أن آلية اتخاذ القرار لدى الأنظمة الذاتية، تبقى غامضة وغير مفهومة للبشر، بخلاف أجهزة المحاكاة أو كتيبات التدريب المعتادة. ويؤدي هذا الغموض إلى إثارة الشكوك والريبة حول استقلالية الذكاء الاصطناعي، خاصة وأن تدريب الخوارزميات لم يستوعب بعد جميع السيناريوهات غير المتوقعة.

ويُستشهد كثيرًا بحادثة توضّح هذه المعضلة بجلاء؛ إذ فشلت أنظمة أمنية تابعة لمشاة البحرية الأمريكية في رصد أفرادٍ مموّهين جزئيًا[28]. وخلال الحرب التي استمرت 12 يومًا، أطلقت أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية نيرانها على قذائف معادية، في حين استهدفت أنظمة «إيجيس» و«باتريوت» الأمريكية أجسامًا لم تكن مقصودة أصلًا[29].

حتى في حال الوثوق بخوارزميات الأنظمة ودقتها واستدامتها، فإن شبح التدابير المضادة للخصوم–بما في ذلك الذكاء الاصطناعي العدائي (Adversarial AI)، وتَسميم البيانات (Data Poisoning)، وتشويش الفضاء المعلوماتي– قد يؤدي إلى عواقب غير متوقعة وخطيرة[30].

وتتضمّن هذه الهجمات، التلاعب بمصادر البيانات أو خصائص المدخلات، أو تصنيفاتها أثناء مرحلة التدريب، وهو ما يعادل «تســـميم» النظام ذاته. ويمكن أن يحدث ذلك أيضًا عبر المصادر المفتوحة، مثل و«يكيبيديا» و«فيســـبوك» و«تويتر» و«لينكدإن». ومن هنا تبرز الحاجة الملحّة إلى إنشاء بنوك بيانات حصرية ومؤمَّنة للمؤسسات العسكرية[31]. ومن شبه المســـتحيل بناء نظام ذكاء اصطناعي موضوعـــي ومحايد بالكامل، ولهذا فـــإن اتخاذ القرار المستقل، سيبقى دائمًا محفوفًا بعناصر من الشك، وانعدام الثقة بين مستخدميه.

وقد صرّح الجنرال أنطوني كوتون، قائد القيادة الإستراتيجية الأمريكية (STRATCOM)، في أكتوبر 2024م، قائلًا: «في فيلم WarGames هناك آلة تُسمى (WOPR)]وهي اختصار «خطة الاســـتجابة للعمليات الحربية »[، وهي في الحقيقة آلة الذكاء الاصطناعي، التي كان الجميع يخافها. تخيّلوا ماذا؟ نحن لا نملك WOPR في مقر القيادة الإستراتيجية ولن نملكها أبدًا»[32].

وفي حال استخدم الذكاء الاصطناعي الدفاعي، ســـيرتفع احتمال اندلاع النزاعات بدرجة كبيرة، نتيجة تصوّر كل طرف لتفوّقه على الآخـــر؛ فمجرد الاعتقاد بامتلاك ميزة غير متكافئة، كفيل بدفع أحد الأطراف إلى المبادرة بالهجوم لتحقيق أفضلية الضربة الأولى[33]. ومن شـــبه المســـتحيل أن يُقيّم طرفٌ بدقة، القدرات الحقيقية لذكاء خصمه الاصطناعي، أو أن يفترض معه تكافؤًا أو تفوقًا عـــادلًا. ومن ثمّ، فإن أفضلية بدء الضربة الأولى يُـــشكّل دافعًا كافيًا لبدء الحرب، ما لم يُظهر الخصم قدرة ردعية واضحة ومقنعة.

لقد بات مســـتقبل الذكاء الاصطناعي الدفاعي حقيقةً ماثلـــة أمامنا، لكن ما يزال من غير المؤكد إلى أي مدى سيعتمد القادة العسكريون وصانعو القرار عليه. ومع تقدّم التقنية تدريجيًا نحو الذكاء الاصطناعي التوليـــدي (Generative AI)، من المحتمـــل أن تُناط بالآلات مهام روتينية أو حيوية، لكنها غير حساسة للغاية، مثل تخطيط المسارات أو إعداد أوامر العمليات، بيد أن البُنى والهياكل العســـكرية وما تتضمّنه من إجراءات تشـــغيل معيارية (SOPs) بالغة التعقيد، تجعل عملية إدماجها في أنظمة الذكاء الاصطناعي، أمرًا يُضعف منظومة الثقة داخل المؤسسة العسكرية.

ونظرًا لأن الجيوش بطبيعتها تتطور ببطء، فإن أي تحولات عقائدية أو تنظيمية أو هيكلية أو تشغيلية، ستواجه مقاومة مؤسسية وثقافية. ومع تسارع وتيرة التطور التكنولوجي بوتيرة غير مسبوقة في تاريخ الجيوش، فإن قضية الكفاءات البشـــرية المدرَّبة على الذكاء الاصطناعي والموثوقة، تخلق معضلة أخرى[34].

وثمة أيضًا مأزقٌ آخـــر أكثر عمقًا، يتمثل في الفجوة بين الإســـتراتيجية والواقع الميداني؛ فشـــركات مثل Palantir وغيرها من مطوّري الذكاء الاصطناعـــي، تعرض تقنياتها في بيئات افتراضية هادئة، حيـــث يكون الخصم متوقعًا وضعيفًا، بينما تفرض ضجيج الحرب وفوضاها واقعًا مختلفًا تمامًا، لا يستطيع الذكاء الاصطناعي اســـتيعابه بالكامل، على الأقل في الوقت

الراهن، ناهيك أن تسـميم البيانات، والذكاء الاصطناعي العدائي، وضباب الأنظمة، يمكن أن تُفضي إلى نتائج غير متوقعة، وأحيانًا كارثية[35].

وعلى خلاف حقبة الحرب الباردة، فإن الشـركات التكنولوجية الخاصة، هي التي تتصدر اليوم مشهد الابتكار والإنتاج الواسـع. وفي عصر الإقطاع التكنولوجي، أصبحت المؤسسات العسـكرية تلهث خلف التطور التقني، لا لتقوده أو تنظمه، بل لتتكيف معه وتخضع لإيقاعه. وتُظهر دراسـات حالات مثل الحرب الروسـية-الأوكرانية، والتفوق العسكري الإسرائيلي، والمسارات السياسية، التي تبنّتها الولايات المتحدة والصين وروسيا وبعض القوى الصاعدة والمُشاغبة، قاسمًا مشتركًا واحدًا: الانصياع الكامل أمام الذكاء الاصطناعي.

خاتمة

في عالم اليوم، المنقسم على أسسٍ سياسية واقتصادية وعرقية، قد يؤدي إطلاق العنان للذكاء الاصطناعي الدفاعي بلا قيودٍ، إلى قلب النظام العالمي رأسًـا على عقب؛ فقد يخلق شـعورًا بالعجز بدلًا من التكافؤ، ويغـذّي انعدام الثقة والنزعات القومية المفرطة، في مشـهدٍ يُذكّر بحالة عدم اليقين، التي سادت ستينيات القرن الماضي. وفي ظلّ التقدّم العلمي والاستقطاب الأيديولوجي، تبدو احتمالية أن يُفضي سباق التسـلح بالذكاء الاصطناعي إلى نهج براغماتي ضئيلة جدًا، ما لم يتمكّن الخصوم من الاطّلاع بوضوحٍ، ولو نسبيًا، على قدرات بعضهم البعض.

ومع بقاء عددٍ محدود من اتفاقيات ضبط التسلّح العالمي سارية المفعول، تصبح احتمالية أن يُغيّر «الـذكاء الاصطناعي الدفاعي» قواعد اللعبة أكثر ترجيحًا من أيّ وقتٍ مضى. وبما أنّ التقدّم التكنولوجي لا يزال على بُعد بضع سنوات من تحقيق «الذكاء الاصطناعي العام»، ربما نحو نصف عقدٍ من الزمن، فما زال هناك بصيص أملٍ ضئيل؛ فشـركات التكنولوجيا والعلماء والأكاديميون ما زالوا يبحثون عن حلولٍ للمسائل الشـائكة حول الذكاء الاصطناعي، ويمكن لرجال الدولة والإسـتراتيجيين الكبار، أو القادة العسكريين، أن ينخرطوا في مفاوضاتٍ بنّاءة لحل هـذه الإشكاليات. وكما قال أحد الذين أنقذوا العالم من شـبح حربٍ نووية: «يجب ألّا نتفاوض بدافع الخوف، لكن يجب أيضًا ألّا نخاف من التفاوض». وفي المقابل، دعا أحد القادة السوفييت المسـتنيرين، ممن وقّعوا على اتفاقيات الحدّ من الأسلحة النووية لإنهاء الحرب الباردة، إلى السـعي نحو طريق السلام، حين قال: «ما نحتـاج إليه هو سلام النجوم، لا حرب النجوم»[36]. وبفضل أمثال هؤلاء الساسة، لم يضطرّ العالم إلى مواجهة واقع الحروب النووية أو الحروب بين النجوم.

المراجـع والمصـادر

(1) Carl von Clausewitz, On War, ed. trans. Michael Howard Peter Paret (New Jersey: Princeton University Press), 89
(2) Emma Graham-Harrison Yuval Abraham, "Revealed: Israeli Military's Own Data Indicates Civilian Death Rate of 83% in Gaza War," The Guardian, August 21, 2025, https://bit.ly/48Vx46l; Anthony Downey, "The Alibi of AI: Algorithmic Models of Automated Killing," Digital War 6, no. 9 (2025), https://tinyurl.com/26e457qp
(3) Bethan McKernan and Harry Davies, "'The Machine Did It Coldly': Israel Used AI to Identify 37,000 Hamas Targets," The Guardian, April 3, 2024, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/27ats36l
(4) Kevin Krewell, "IBM, AI and the Battle for Cybersecurity," Forbes, September 17, 2020, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/y5fb6src
(5) Tom Simonite, "A Zelensky Deepfake Was Quickly Defeated. The Next One Might Not Be," Wired, March 17, 2022, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/28c58dva
(6) Jean-Marc Rickli, "The Strategic Implications of Artificial Intelligence," in Handbook of Artificial Intelligence and Robotic Process Automation: Policy and Government Applications, eds. Al Naqvi and J. Munoz Mark (London: Anthem Press, 2020), 48.
(7) Jean-Marc Rickli and Federico Mantellassi, "Military Uses of AI and their International Security Implications," in "The AI Wave in Defense Innovation," eds. Michael Raska and Richard A. Bitzinger (New York: Routledge, 2023), 18.
(8) ملاحظة: تعيق مشكلة «الصندوق الأسود» الشائعة في أنظمة الذكاء الاصطناعي، فهم الكيفية التي تُنتج بها النماذج مخرجاتها، وهذا بسبب تعقيد البنى الخوارزمية وعمليات التحسين، مما يعرقل جهود تحسين الأداء والقدرة على الحد من المخاطر، إذ لا يمكن تطوير ما لا يمكن تفسيره أو التنبؤ بسلوكه على نحوٍ دقيق. للمزيد انظر:
Steven Bills, Nick Cammarata, Dan Mossing, Henk Tillman, Leo Gao, Gabriel Goh, Ilya Sutskever, Jan Leike, Jeff Wu, William Saunders, "Language models can explain neurons in language models," OpenAI, May 9, 2023, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/2qb2ucbm
(9) Daniel Egel, Eric Robinson, Charles T. Cleveland, and Christopher Oates, "AI and Irregular Warfare: An Evolution, Not a Revolution," War on the Rocks, October 31, 2019, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/2cmb6d3k
(10) Kareem Ayoub and Kenneth Payne, "Strategy in the Age of Artificial Intelligence," *Journal of Strategic Studies* 39, no. 5-6 (November 2015): 793-819, doi:10.1080/01402390.2015.1088838.
(11) "New Generation Artificial Intelligence Development Plan," Digi China, August 1, 2017, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/2bqzzemt
(12) Ryan Fedasiuk Jennifer Melot & Ben Murphy, "Harnessed Lightning: How the Chinese military is adopting Artificial Intelligence," Center for Security and Emerging Technology, October 2021, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/26eojwdb ; Laura Podda, "China's Drive to Dominate the AI Race," Atlas Institute of International Affairs, April 14, 2025, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/2d44uksk
(13) John Scott Lewinski, "These Are the Lethal Autonomous Weapons That Terrify the US Military," Popular Mechanics, June 3, 2025, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/2dgnk6er
(14) سرب الطائرات المسيرة ذاتية التشغيل، هو تجمّع مترابط من روبوتات ذاتية التشغيل تمامًا، تعمل مع بعضها وترد جماعيًا لمتغيّرات ساحة المعركة بسرعةٍ تفوق القدرة البشرية. وتصطف هذه الطائرات داخل السرب كمنظومة سلاح متكاملة، وتؤدّي أدوارًا مختلفة، وتنفّذ عمليات منسَّقة بالذكاء الاصطناعي. للمزيد انظر:
David Lague, "In US-China AI contest, the Race Is on to Deploy Killer Robots," Reuters, September8, 2023, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/23xtce4s
(15) Matt Berman, "The US Is Already Fighting the World's First AI War—And China Is Winning," Popular Mechanics, March 11, 2025, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/25p24lo6
(16) "Joint All-Domain Command & Control (JADC2) Strategy," US Department of Defense, March 2022, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/26fmwgeu
(17) "Scale AI Partners With XVIII Airborne Corps for First LLM Deployment to a US Government Classified Network," Business Wire, May 10, 2023, accessed September 15, 2025, https://bit.ly/4o9qYnh.
(18) Gian Gentile, Michael Shurkin, Alexandra T. Evans, Michelle Grisé, Mark Hvizda and Rebecca Jensen, "A History of the Third Offset, 2014-2018," RAND, March 31, 2021, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/2ckuyrja

(19) Brandi Vincent, "Growing Demand's Sparks DOD to Raise Palantir's Maven Contract to More Than $1B," Defensescoop, May 23, 2025, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/2842cxqr
(20) Samuel Bendett and Mathieu Boulègue, "Advanced military technology in Russia," Chatham House, November 2, 2021, accessed September 15, 2025, https://bit.ly/42y1iZd.
(21) "Artificial Intelligence in Support of Defense," Report of the AI Task Force of French Ministry of Defense, September 2019, accessed September 15, 2025, https://bit.ly/4nHTA7j.
(22) National Defense Review 2025, The Secretariat of the National Defense and Security Council of France, July 13, 2025, accessed September 15, 2025, https://bit.ly/3WyxcRK.
(23) Héloïse Fayet, "French Thinking on AI Integration And Interaction With Nuclear Command and Control, Force Structure, and Decision-Making," European Leadership Network, November 2023, accessed September 15, 2025, https://bit.ly/3KH0RFZ.
(24) Adarsh, "ChatGPT for Cyber Espionage: North Korea's AI-Driven Phishing Campaign," Sify, September 25, 2025, accessed September 15, 2025, https://www.sify.com/ai-analytics/chatgpt-for-cyber-espionage-north-koreas-ai-driven-phishing-campaign/
(25) Joseph Trevithick, "How The Military Wants AI To Help Control US Nuclear Arsenal," *The War Zone*, March 7, 2025, accessed September 15, 2025, TTPS://TINYURL.COM/23CQ9OZX
(26) John Christianson, Di Cooke, and Courtney Stiles Herdt, "Miscalibration of Trust in Human Machine Teaming," *War on the Rocks*, March 8, 2023, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/2yx8nh5y
(27) Jai Galliott and Austin Wyatt, "Risks and Benefits of Autonomous Weapon Systems: Perceptions among Future Australian Defense Force Officers," Journal of Indo-Pacific Affairs, Air University, November 24, 2020, accessed September 15, 2025, HTTPS://BIT.LY/46HJ1EV
(28) "Deception and destruction can still blind the enemy," The Economist, January 27, 2022, accessed September 15, 2025, https://bit.ly/42A9Vma
(29) Emanuel Fabian, "IDF Probing Possible Interceptor Missile Misfire," Times of Israel, December 2, 2023, accessed September 15, 2025, https://bit.ly/3WAvuzj; Rory McCarthy and Oliver Burkeman, "Patriot in New 'Friendly Fire' Incident," The Guardian, April 4, 2023, accessed September 15, 2025, https://bit.ly/48F2M83
(30) Chris M. Ward, Josh Harguess, Julia Tao, Daniel Christman, Paul Spicer, and Mike Tan, "The AI Security Pyramid of Pain," *Arxiv*, February 16, 2024, accessed September 15, 2025, https://arxiv.org/pdf/2402.11082
(31) Shilin Qiu, Qihe Liu, Shijie Zhou and Chunjiang Wu, "Review of Artificial Intelligence Adversarial Attack and Defense Technologies," Applied Sciences 9, no. 5 (March 2019): 909 https://doi.org/10.3390/app9050909
(32) Ibid.
(33) Zachary Burdette, Karl P. Mueller, Jim Mitre and Lily Hoak, "Six Ways AI Could Cause the Next Big War, and Why It Probably Won't," *The Bulletin of Atomic Scientists 81,* no. 4 (July 2025): 305-312, DOI: 10.1080/00963402.2025.2515793.
(34) Ian Reynolds, Ozan Ahmet Cetin, 'War is messy. AI can't handle it,' The Bulletin of Atomic Scientists, August 14, 2023, accessed September 15, 2025, https://tinyurl.com/29hwnnhu
(35) Ibid
(36) Inaugural Address of President John F Kennedy, January 20, 1961, John F. Kennedy Presidential Library and Museum, https://tinyurl.com/ybdslp4g

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
10 يوليو 2025	5 أكتوبر 2025	30 أكتوبر 2025

تحولات الردع الإسرائيلي-الإيراني وتداعياته على الأمن الإقليمي

د. أبو بكر الدسوقي

مستشار مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام

مستخلص

تبحث هذه الدراسة في طبيعة التغيرات التي طالت إستراتيجيات الردع الإسرائيلي-الإيراني في ضوء الحرب التي بدأت بينهما في 13 يونيو 2025م، ومدى تأثيرها في حالة الأمن الإقليمي، إذ كانت المنطقة تموج بكثير من التحديات الأمنية بعد عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر 2023م، الذي استغلّته إسرائيل، ليس فقط لتنتقم من حركة حماس، بل لإضعاف محور المقاومة الداعم لإيران، فاستطاعت تدمير غزة ونجحت في تقييد قدرات حزب الله بموجب هدنة أخرجته -مؤقتًا- من دائرة الصراع، ثم جاء سقوط نظام الأسد في سوريا لتزداد هيمنة إسرائيل، في حين ظل الحوثيون مستمرين في تهديداتهم لإسرائيل. وقد جاءت المواجهة الإسرائيلية-الإيرانية (يونيو 2025) لتكشف عن تحولات في إستراتيجيات الردع بينهما، ومنها انتقال المواجهة من الطرق غير المباشرة السرية إلى الطرق المباشرة العلنية، في ظل قدرة الطرفين على اختراق العمق، وتنفيذ الردع عمليًّا. وخلصت الدراسة إلى أن تحولات الردع هذه قد ألحقت أضرارًا ببيئة الأمن الإقليمي، إذ ساهمت في تحفيز إرادة الدول من أجل حيازة أسلحة الردع لضمان أمنهم المهدد، كما تسببت فعليًّا في تهديد أمن الخليج، وانتهاك السيادة الوطنية لدولة قطر، وتهديد الممرّات المائية وأمن الطاقة العالمي.

الكلمات المفتاحية: الحرب الإسرائيلية الإيرانية - الردع-الأمن الإقليمي- التحوط الإستراتيجي.

Abstract

This study examines the changes in Israeli–Iranian deterrence strategies following the 12–day war which erupted on June 13, 2025, and their impact on regional security. The region was already grappling with numerous security challenges following Operation Al–Aqsa Flood on October 7, 2023, which Israel exploited not only to retaliate against Hamas but also to weaken the Iran–backed "Axis of Resistance." Israel succeeded in demolishing the Gaza Strip and curbing Hezbollah's capabilities through a truce that temporarily removed it from the conflict, while the fall of the Assad regime in Syria further bolstered Israel's dominance. Meanwhile, the Houthis continued their threats against Israel. The Israeli–Iranian confrontation (June 2025) revealed shifts in deterrence strategies, notably a transition from covert, indirect methods to overt, direct engagement, with both sides demonstrating the ability to penetrate each other's territory and implement deterrence in practice. The study concludes that these shifts in deterrence have inflicted significant damage on regional security, encouraging states to pursue deterrent weapons to safeguard their threatened security. Furthermore, these changes have directly threatened Gulf security, violated Qatar's national sovereignty and endangered maritime corridors and global energy security.

Keywords: Israel–Iran war, deterrence, regional security, strategic hedging.

مقدمة

بينما كانت الولايات المتحدة وإيران تستعدّان لجولة سادسة من المفاوضات النووية في 15 يونيو 2025، شنّت إسرائيل هجومًا مباغتًا على إيران في 13 يونيو 2025، وردّت إيران على هذه الهجمات من أجل خلق توازن في الردع في مواجهة استمرت 12 يومًا. والحقيقة أن الواقع الأمني في الإقليم قبل هذه الأحداث كان يشير إلى مستوى متصاعد من التوتر والمواجهة، ورغبة إسرائيلية في توجيه ضربة مؤثرة إلى إيران. فبداية تعرض وكلاء إيران وحلفائها لحالة من الانهيار المتتالي، عطلت قدراتهم وأدوارهم الداعمة لإيران، ومن جهة ثانية لم تكُن إسرائيل راضية عن مسار التفاوض بين واشنطن وطهران حول البرنامج النووي الإيراني وما هو مطروح على الطاولة من تفاهمات. وعندما لم تسفر خمس جولات من المفاوضات عن نتائج جوهرية، توفرت لإسرائيل فرصة مواتية لشنّ هجمات استباقية لتدمير منشآت إيران النووية وكسر إرادتها باعتبارها قوة إقليمية، وبالمقابل جاء الرد الإيراني سريعًا باستهداف العمق الإسرائيلي محدثًا خسائر هائلة لإسرائيل، وهذا ما استدعى الولايات المتحدة للتدخل باستهداف المنشآت النووية الإيرانية بالقنابل الثقيلة، ثم فرض وقف إطلاق النار على الطرفين.

رغم توقفت الحرب بعد الاستهداف الإيراني لقاعدة العديد، فإنها كشفت عن حدوث تغير في قواعد الردع المستقرة بين إسرائيل وإيران منذ عقود، مخلفة من ورائها عديدًا من التداعيات على الأمن الإقليمي. تحاول هذه الدراسة أن تكشف طبيعة التغيرات التي طالت إستراتيجيات الردع الإسرائيلي-الإيراني في ضوء الحرب الأخيرة، ومدى تأثيرها في حالة الأمن الإقليمي، وذلك في إطار تحليلي يعتمد على المقارنة. ووفقًا لذلك سوف تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، هي: واقع الأمن الإقليمي، وملامح إستراتيجيات الردع قبل الحرب، والتغير في إستراتيجيات الردع، والتداعيات على الأمن الإقليمي.

أولًا: واقع الأمن الإقليمي قبل الحرب

شهدت المنطقة منذ السابع من أكتوبر تطورات هددت الأمن الإقليمي بصورة غير مسبوقة، ويمكن تناول هذه التطورات على النحو الآتي:

1. عملية "طوفان الأقصى"

قامت حركة حماس في 7 أكتوبر 2023 بهجوم "طوفان الأقصى"، الذي أسفر عن الاستيلاء على بعض المستوطنات الإسرائيلية لبعض الوقت، ومقتل 1300 شخص، وإصابة نحو 3000، وأسر 200 شخص[1]، وسرعان ما ردت إسرائيل بعملية "السيوف الحديدية"، باجتياح قطاع غزة وتدمير بنيتها التحتية بشكل كامل، ومقتل ما يزيد على 67 ألف فلسطيني حتى مطلع أكتوبر 2025[2].

وقد تدخلت أطـــراف إقليمية عديدة من أجل احتواء الأزمة ووقـــف إطلاق النار، وأثمرت الجهود بداية عـــن التوصل إلى اتفاقات محـــدودة جرى بموجبها تبادل بعض الأســـرى من الجانبين، وبعد ذلك فشلت كل المحاولات اللاحقة في وقف إطلاق النار[3].

لقد بيَّنت عملية "طوفان الأقصى" أن قوة الردع الإســـرائيلي باتت محل شك، لذا عمدت إسرائيل في ردها على رفع تكلفة الصراع مع حماس، وشنت حملة عسكرية لم تراعِ أي اعتبارات إنسانية، بما في ذلك قطع الغذاء والوقود عن السكان[4]. وكان هدف إسرائيل من حملتها فرض الحصار على قطـــاع غزة، وتهجير سكانه نحو الجنوب باتجاه الحـــدود مع مصر، ومنع وصول المســـاعدات والإمدادات، وفي مرحلة متقدمة عملت على القضاء على حماس نهائيًّا، وإحكام الحصار على القطاع بعد اقتحام رفح والسيطرة على محور فيلادلفيا[5].

ولم يكتفِ الجيش الإســـرائيلي بتقليص قدرات حماس، بل ســـعى إلـــى القضاء على كل منظومة محور المقاومة بقيادة إيران، وفرض قواعد اشـــتباك جديدة بما يؤدي إلى إنهاء النفوذ الإقليمي لإيران ووكلائها أو على الأقل إضعافه[6]، بل حاولت أن تتخذ من هذا الصراع فرصة من أجل إعادة تشكيل الشرق الأوسط ككل[7].

2. تقييد قدرات حزب الله

عملًا بإســـتراتيجية "وحدة الساحات" التي استحدثتها إيران مع حلفائها، قام حزب الله بعملية إســـناد لحماس، إذ شـــنت قواته في جنوب لبنان هجمات صاروخية ضد مستوطنات شمال إســـرائيل، مما أجبر حكومة إسرائيل على إخلاء هذه المستوطنات بشكل كامل، وبدورها شنت إسرائيل عمليات هجومية أدت إلى تدمير جنوب لبنان حتى الضاحية الجنوبية لبيروت ومقتل الآلاف من اللبنانيين، واغتيال قادة حزب الله[8].

عمدت إسرائيل إلى الخروج من حالة "الاشـــتباك المحدود" لتصعيد استهدافها للحزب وللبنان، ونتيجة لذلك خســـر الحزب جزءًا كبيرًا من قدراته العسكرية وموارده البشرية، كما اســـتهدفت إســـرائيل أجهزة البيجر التابعة للحزب، وتلا ذلك تفجير أجهزة اللاسلكي من نوع "ووكي توكي" التي يستخدمها الحزب، وقتلت تلك الهجمات أكثر من خمسين فردًا من قوات حزب الله، كما اغتال الجيش الإســـرائيلي الأمين العام لحزب الله، حســـن نصر الله، في أثناء عملية قصف الضاحية الجنوبية لبيروت في 27 ســـبتمبر 2024، واغتالت كذلك في 24 أكتوبر رئيس المجلس التنفيذي للحزب، هاشم صفي الدين، الذي كان متوقعًا أن يخلف حسن نصر الله في قيادة الحزب. كما توغل الجيش الإسرائيلي في بلدات الخيام وشمع وبنت جبيل، معقل حزب الله، مُحققًا نصرًا ميدانيًّا لإسرائيل[9].

وقد طورت إسرائيل إســـتراتيجيتها ودفعت حزب الله نحو الخروج من المعركة، والقبول بوقف إطلاق النار، وتنفيذ بنود القرار 1701 لعام 2006م[10]، وقد جرى التوصل بالفعل إلى هدنة بين الطرفيـــن ودخلت حيز التنفيذ في 27 نوفمبر 2024، وتقضي بانســـحاب قوات حزب الله

شمالًا في ما وراء نهر الليطاني، في حين تنسحب القوات الإسرائيلية من قرى الجنوب التي توغلت فيها حتى 25 نوفمبر 2024. وقد نص الاتفاق على أن ينتشر الجيش اللبناني وقوات حفظ السلام في جنوب نهر الليطاني لضمان استقرار الهدنة، وبذلك خرج حزب الله –ربما مؤقتًا– من معادلة الصراع وتخلى عن إسناد حركة حماس[11].

3. سقوط نظام الأسد في سوريا

سقط نظام الرئيس السوري بشار الأسد سقوطًا سريعًا، بعدما شنت قوات تحالف المعارضة بقيادة هيئة تحرير الشام هجومًا واسع النطاق في 27 نوفمبر 2024، أسفر عن سقوط عدد من المدن الإستراتيجية، منها: حلب وحماة وحمص، وصولًا إلى دخول دمشق في 8 ديسمبر 2024، وهروب بشار الأسد بعد أن تخلى عنه أو عجز حلفاؤه من القوى الدولية والإقليمية، وبخاصة روسيا وإيران، عن تقديم الدعم اللازم لبقائه[12].

مَثَّل سقوط النظام السوري خسارة إستراتيجية لإيران، باعتبار أن سوريا كانت ركيزة مهمة في عقيدة الدفاع الأمامي، وحلقة رئيسية في "الهلال الشيعي"، وموقع جيوسياسي حيوي في الكوريدور الإيراني، يسهم في دعم إستراتيجية إيران الإقليمية، وتسهيل نقل الأسلحة والإمدادات من إيران إلى حزب الله. ولا شك أن خروج القوات الإيرانية ومعها النفوذ الإيراني من سوريا أسهم في تصدُّع إستراتيجيتها للردع في محورها السوري–اللبناني[13].

وقد أدركت إسرائيل خطورة التحولات الجارية في سوريا وعملت على ملء هذا الفراغ، لذلك كان أول تداعيات هذا السقوط هو إعلانَ إسرائيل عن انهيار اتفاق فض الاشتباك عام 1974، وقيامَها باحتلال قمة جبل الشيخ بالجولان المحتل، واستيلاءَها على المنطقة العازلة، حيث تنتشر قوات الأمم المتحدة على مساحة تقدر بـ235 كيلومترًا مربعًا، بعمق نحو 15 كيلومترًا داخل سوريا[14].

كما شن الجيش الإسرائيلي ما يزيد على 200 هجوم صاروخي دمّر معظم بنية سوريا العسكرية والإستراتيجية، فيما أعلن الحاكم الجديد في سوريا أحمد الشرع أن بلاده لن تنخرط في حرب أخرى، وأن وضع سوريا لا يسمح لها بالدخول في صراعات جديدة، ما يعني أن سوريا باتت خارج دائرة الصراع والتحالفات الإقليمية[15].

4. تصاعد تهديدات الحوثيين

كان أحد تداعيات الصراع في اليمن سيطرة جماعة أنصار الله الحوثية عام 2016 على الساحل الغربي للبلاد، الذي يطل على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، الذي يُعتبر واحدًا من أهم المضايق البحرية في العالم. وقد حرصت إيران التي تعتبر جماعة الحوثي أحد عناصر محورها الإقليمي على تزويدها بتكنولوجيا متقدمة للصواريخ والطائرات من دون طيار، ما يمكنهم من ضرب أهداف بعيدة المدى وتهديد طرق التجارة الحيوية في البحر الأحمر وخليج عدن، وبما يخدم عقيدة إيران وأهدافها الإستراتيجية وإدارة صراعها مع القوى الدولية والإقليمية[16].

لكن بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، قام الحوثيون في 19 أكتوبر 2023، ضمن إستراتيجية وحدة الساحات وبدافع التضامن مع حركة حماس، بتوجيه الصواريخ والطائرات المسيرة باتجاه العمق الإسرائيلي، وواصلت على مدار أسابيع متلاحقة توجيه ضربات متباعدة وضعيفة التأثير باتجاه ميناء إيلات، ثم انتقلت الجماعة في نوفمبر 2023 لاستهداف السفن التجارية الإسرائيلية المارة في البحر الأحمر، وكذلك السفن التي تحمل دعمًا لإسرائيل[17].

وقد وسّع الحوثيون النطاق الجغرافي لضرباتهم تدريجيًّا، إذ بداية طالت الهجمات السفن العابرة للممر الملاحي في مضيق باب المندب، ثم السفن المارة بالبحر الأحمر، ثم اتسعت رقعة الاستهداف لتشمل السفن في منطقة خليج عدن. وفي مارس 2024 أعلنت الجماعة عزمها التوسع في دائرة الاستهداف لتشمل السفن المتجهة إلى إسرائيل في المحيط الهندي باتجاه رأس الرجاء الصالح[18].

ردًّا على هذه التهديدات شكلت واشنطن في 19 ديسمبر 2023م تحالفًا عسكريًّا إلى جانب بريطانيا وقوى دولية أخرى في البحر الأحمر، عُرف باسم "تحالف الازدهار". ومن جانبه أعلن الاتحاد الأوروبي عن تدشين قوة بحرية أخرى في 19 فبراير 2024م، عُرفت باسم "خطة أسبيدس"، هدفها حماية الملاحة البحرية في البحر الأحمر، ومواجهة هجمات الحوثيين على السفن ووقف هجماتهم على إسرائيل، وإضافة إلى ذلك أعادت الولايات المتحدة تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، ومع ذلك رَبَط الحوثيون وقف هجماتهم بوقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة[19].

ثانيًا: ملامح إستراتيجيات الردع قبل الحرب

لقد أدارت كل من إسرائيل وإيران المواجهة بينهما وفق إستراتيجيات ذات طابع دفاعي ونهج محسوب، ويمكن توضيح ملامح إستراتيجيات الردع لكلا الجانبين على النحو الآتي:

1. إستراتيجية إيران

على مدار أكثر من عقدين اعتمد نموذج إيران للردع الإقليمي على مفهوم الدفاع الأمامي، الذي يهدف إلى توسيع عمقها الإستراتيجي من خلال بناء شبكة من الوكلاء أساسها الفاعلون من غير الدول، أُطلق عليهم محور المقاومة، وهم: حزب الله في لبنان، وحركتا حماس والجهاد الإسلامي في غزة، وقوات الحشد الشعبي في العراق، ووحدات الحرس الثوري الإسلامي في سوريا، والحوثيون في اليمن، بالإضافة إلى علاقات التحالف الإستراتيجي، كما كانت حال التحالف مع نظام الأسد في سوريا. كان الهدف من وراء هذا النموذج دفع أي مواجهة عسكرية مع إسرائيل والولايات المتحدة بعيدًا عن الأراضي الإيرانية قدر الإمكان[20].

وقد سعت إيران قبل عملية "طوفان الأقصى" إلى تعزيز النفوذ الإقليمي من خلال تطوير علاقاتها بمحور المقاومة، وتوظيف هذا المحور تحت ما يسمى "إستراتيجية وحدة الساحات"،

التي يُقصد بها "تحرك هذا المحور مجتمعًا في حال تعرّض أحد أطرافه لهجوم"، وكانت طهران تستهدف من وراء هذه الإستراتيجية بالأساس ردع إسرائيل والولايات المتحدة.

إلى جانب ذلك عدلت إيران نهجها تجاه دول الخليج، واستجابت للمبادرة الدبلوماسية الصينية من أجل عودة العلاقات مع المملكة العربية السعودية، باعتبار أن هذا التوجه يخدم إيران ويحدّ من الضغوط التي تُثقل كاهل الاقتصاد وتتسبب في عزلة طهران الإقليمية. وبالتالي قام تصور إيران على نهجين متباينين، أحدهما يدعم الدبلوماسية مع دول الخليج، والآخر يقوم على تعزيز عناصر القوة والردع والدفاع الأمامي في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل[21].

وقد اضطرت إيران في مواجهة التدهور الخطير الذي أصاب محور المقاومة إلى إعادة تقييم إستراتيجيتها، وتوجيه تركيزها الأمني نحو الداخل، مع إعطاء الأولوية لتحصين قدرات الدفاع الوطني. وقد شملت الإستراتيجية الجديدة توزيع البنية التحتية الرئيسية للصواريخ والمنشآت النووية، وبناء أنظمة دفاع جوي متعددة الطبقات، وتطوير مخابئ قيادة وتحكم مُحصّنة، وتعزيز قدرات الدفاع السيبراني المحلية، وبذلك فقد تقلص العمق الإستراتيجي لإيران من حاجز خارجي واسع إلى ردع دفاعي محلي[22].

2. إستراتيجية إسرائيل

كانت إستراتيجية إسرائيل الأمنية على مدار الأعوام الـ75 الماضية تقوم على فكرة الثالوث الأمني، وهي: الردع، والإنذار المبكر، والحسم (أي النصر السريع المطلق)، ثم أضيف إليها مبدأ الدفاع عام 2015 ليعكس الاهتمام بالدفاع الصاروخي والقبة الحديدية، وبالسياج الحدودي وحمايته. لكن جاءت عملية "طوفان الأقصى" لتثبت فشل هذه المبادئ، إذ عجزت في ردع حماس، وفشل نظام الإنذار المبكر في توقّع الهجوم، ثم إنّ العدوان على غزة فشل تمامًا في حسم المعركة بسرعة[23].

على هذا النحو شهدت نظرية الأمن الإسرائيلي تحولات مهمة بفعل هجوم "طوفان الأقصى"، وحدث تحوّل جوهري في مدركات التهديد لدى النخبة في إسرائيل، إذ اعتُبر الهجوم تهديدًا وجوديًّا للدولة، كما طرحت مراجعات واسعة حول مفاهيم الحرب الخاطفة والتفوق النوعي، واتجه الجيش الإسرائيلي للعمل على استعادة الردع وخلق واقع جديد في غزة وفي جنوب لبنان، من خلال الاستعمال المفرط للقوة العسكرية دون ضوابط قانونية أو أخلاقية، مع التخلي عن مبدأ الحساسية إزاء الخسائر البشرية أو الاقتصادية لإسرائيل، بما في ذلك عدم الاهتمام بالتفاوض لإطلاق سراح الأسرى لدى حماس[24].

ووفقًا لذلك سعت إسرائيل إلى اتباع إستراتيجية جديدة، وهي: الهندسة الاستباقية لشبكات الأمن الإقليمية، إذ هدفت هذه الإستراتيجية إلى إعادة تشكيل نظام الأمن الإقليمي من خلال نموذج متطور قائم على التحكم في نقاط الضعف الأمنية، ويهدف هذا النهج أيضًا

إلى التحكـــم بشكل جذري في البيئة العملياتية في جميع أنحاء الشـــرق الأوســـط، وتحييد التهديدات[25].

وإلى جانب ذلك أولت إســـرائيل أنظمة الدفاع الجوي اهتمامًـــا أكبر، مثل القبة الحديدية ومـــقلاع داوود وحيتس 3، بما يوفر لديها قدرات اعتراض متعددة الطبقات قادرة على مواجهة الصواريخ قصيرة المدى والصواريخ الباليســـتية المتطورة. وأصبحت تكنولوجيا الطائرات الهجومية دون طيار والحرب السيبرانية أكثر أهمية واستخدامًا، وهي أدوات تتميز بها إسرائيل من الأساس، بجانب التنســـيق العســـكري مع الولايات المتحدة، بما يسمح لها بالدفاع عن نفسها بشكل أكثر فاعلية، وفي الوقت ذاته تفكيك الشبكات المعادية بشكل استباقي[26].

ونظرًا إلى ميزان القوة الذي يميل لصالحها، وكذلك تحوّل العقيدة العسكرية الإيرانية نحو الداخل، فقد رأت إسرائيل أن هناك فرصةً لتحييد نفوذ طهران الإقليمي، وتعزيز قدرة إسرائيل على صياغة ترتيبات أمنية تمنع إعادة تشكيل محور بديل، أي إنّ إسرائيل تعمل بشكل منهجي على هندســـة نظام إقليمي جديد تعمل فيه كعقـــدة أمنية مهيمنة يمكنهـــا أن تحدد قواعد الاشتباك، وتدير توازن القوى عبر جبهات متعددة[27].

ثالثًا: التغير في إستراتيجيات الردع

كانت بداية المواجهة المباشرة بين إســـرائيل وإيران في عام 2024، حيث كانت عمليات تبادل الصواريخ في شـــهرَي أبريل وأكتوبر بمثابة نقاط تحوّل محورية وتغير في قواعد الاشـــتباك، فقد كان القصف الإسرائيلي لمبنى القنصلية الإيرانية في سوريا سببًا في شن إيران أول هجوم عســـكري مباشر على إسرائيل في 13 أبريل 2024 تحت اســـم "الوعد الصادق"، وفي 19 أبريل ردَّت إسرائيل بقصف قاعدة جوِّية تابعة للحرس الثوري بمدينة أصفهان، ونفت إيران وقوعَ هذا الهجوم، ولم تتبنَّهُ إسرائيل رسميًّا.

كما أطلقت إيران مئات الصواريخ الباليســـتية على مُدُن ومواقع إســـرائيلية في 1 أكتوبر 2024، وهي عملية أُطلق عليها اســـم "الوعد الصادق 2"، ردًّا على مقتل زعيم حزب الله حسن نصر الله، وقائد حركة حماس إسماعيل هنية، وأحد قيادي الحرس الثوري. وفي 26 أكتوبر 2024 ردَّت إسرائيل بغاراتٍ جوِّية استهدفت نظامَ الدفاع الجوي الإيراني ومنشآت عسكرية ومصانع لإنتاج الصواريخ الباليستية، ولم تسبب هذه الهجمات إلا خسائر رمزية محدودة[28].

تمثَّل التحوُّل الأكبر في مبادرة إســـرائيل بشنّ هجومها في 13 يونيو 2025 تحت اسم عملية "الأســـد الصاعد"، مســـتهدفةً تدمير أنظمة الدفاع الجوي والقدرات الصاروخية الإيرانية، بالإضافة إلى ضرب عديد من القواعد الجوية، وكذلـــك اغتيال عدد من قادة الحرس الثوري الإيراني، وأبرز العلماء النوويين[29]، كما اســـتهدف الهجوم مواقـــع البرنامج النووي الإيراني "نطنز" و"فوردو" و"بارشـــين" و"آراك"، فـــضلًا عن مراكز تصنيع الصواريخ الباليســـتية

ومنصات إطلاقها، ومنشـــآت إنتـــاج الطائرات المســـيّرة، وغيرها من القـــدرات والمواقع الإستراتيجية[30].

من جانبهـــا ردّت إيران على هذا الهجوم بـــإطلاق ثلاث موجات متتاليـــة من الصواريخ الباليستية، مســـتهدفةً البنية التحتية الإســـرائيلية مباشرةً، محدثًة خســـائر بشرية، كما استهدفت المراكز الحضرية والإستراتيجية، بما في ذلك تل أبيب وحيفا، وكشفت عن ثغرات حرجة في أنظمة الدفاع الجوي الإســـرائيلية، خصوصًا منصتَي القبة الحديدية وحيتس[31]، وتسببت أيضًا في خسائر كبيرة في قطاعات الاقتصاد والسياحة والتعليم، وكشفت عن تحوّل نوعي تمثَّل في قدرة إيران على ضرب أهداف ذات قيمة إستراتيجية داخل إسرائيل[32].

وهكذا يمكن القول إنّ هذه الحرب كســـرت كثيرًا من القواعد المستقرة في إستراتيجيات الصراع الإسرائيلي-الإيراني، ويمكن تناول هذه التغيرات على النحو الآتي:

1. الانتقال إلى المواجهة المباشرة والعلنية

انتقل الصراع من الظل إلى العلن ومن الحرب غير المباشـــرة، عن طريق الوكلاء أو الصراع في دولة ثالثة، إلى الحرب المباشرة، فقد كانت إيران تعتمد في صراعها مع إسرائيل على شبكة من الوكلاء الإقليميين، وقد جرّدت التطورات الإقليمية إيران من آلياتها التقليدية للدفاع والحماية، الأمر الذي أجبرها على الردّ بعمليات عســـكرية مباشرة. ففي السابق كان الصراع بين الطرفين وفـــق ما يُعرف بحرب الظل، وقد تحوّل الآن إلى مواجهـــة علنية[33]. وهنا يمكن القول إنه جرى التحول من الردع عبر الغموض إلى المواجهة عبر الوضوح[34].

2. القدرة على اختراق العمق

أثبتت الحرب الأخيرة قدرة كل دولة على الوصول إلى عمق الأخرى، فبالنسبة إلى إسرائيل هذه أول مواجهة كبرى لا تحدث على أطرافها، بل في عمـــق حدودها، إذ انتقلت المعركة إلى مدنها الرئيسية واستهدفت قدراتها الإستراتيجية ومواقعها الحساسة، وهذا على عكس الصراعات الســـابقة التي اقتصرت على غزة، والضفة الغربية، وجنوب لبنان، وسوريا، واليمن[35]، كما أن الاستهداف الإسرائيلي طال عمق الدولة الإيرانية واستهدف قياداتها وبنيتها الإستراتيجية[36]، وأظهرت المواجهة قدرة الدولتين على حشـــد مئات الصواريخ والطائرات المسيرة وإطلاقها باتجاه عمق الدولة الأخرى[37].

3. الدعم الأمريكي غير المسبوق لإسرائيل

قدمت الولايات المتحدة دعمًا كبيرًا لإســـرائيل من خلال توســـيع التعـــاون في مجال الدفاع الصاروخي وإعادة نشـــر الأصول البحرية الرئيســـية لردع إيران ومحورها الإقليمي. على سبيل المثال إرسال مجموعة حاملة الطائرات "يو إس إس نيميتز" إلى الخليج العربي في يونيو 2025، كما أسهمت واشنطن في خديعة إيران دبلوماسيًّا قبل بدء الحرب من خلال التمويه بالاستعداد

للجولة السادسة للمفاوضات التي كانت مقررة في أنقرة، فيما كانت ترتيبات إسرائيل للحرب تجري على قدم وساق[38]. وكان الدعم الأمريكي الأكبر لإسرائيل من خلال التدخل المباشر في الحرب، بإسقاط 12 قنبلة خارقة للتحصينات على مفاعل "فوردو" وقذيفتين على مفاعل "نطنز"، وصواريخ كروز وتوماهوك على مفاعل "أصفهان"[39].

4. الردع الفعلي

كانت عملية "الأسد الصاعد" محاولة إسرائيلية لتحطيم البنية الإستراتيجية الإيرانية، وهذا النمط يُعرف في نظريات الحرب بـ"الهجوم الافتتاحي الكبير"، وهو تكتيك يُستخدم في بداية الصراع لكسر إرادة الخصم وتعطيل قدرته على الرد المنسق، غير أن هذا الهدف لم يتحقق بشكل كامل، إذ استوعبت إيران تلك الهجمات وأعادت الرد بقوة، معتمدة في ذلك على "ردع التكلفة"، أي جعل الهجوم على أراضيها مكلفًا بما فيه الكفاية، كي يُعيد الطرف الآخر حساباته، وهذه الحالة تعبّر عن تحوّل إستراتيجي نحو "الردع النشط"، أي الردع الذي لا يعتمد فقط على التهديد، بل على استخدام القوة بشكل فعلي ومنضبط[40].

5. كسر احتكار إسرائيل للمبادرة

أظهر الرد الإيراني أن احتكار إسرائيل التاريخي للمبادرة قد انتهى، إذ كان الرد تفكيكًا رمزيًّا لمعادلة الردع الأحادي، فإيران نجحت في توجيه رسالة تقول إنّ الدولة التي تُهاجَم لها القدرة والحق على الرد، وإن ما كان متاحًا لإسرائيل في القدرة على المبادرة بات متاحًا اليوم لخصمها الإقليمي. فقد أكدت إيران من خلال هجماتها أن في الإقليم "معادلة ردع" جديدة. هذه المعادلة بدورها أحدثت زلزلة في البنية النفسية والسياسية للداخل الإسرائيلي، الذي طالما تأسّس على وهم الأمن المطلق[41].

6. دور التكنولوجيا والأسلحة الذكية

لعبت التكنولوجيا دورًا مهمًّا في إعادة تشكيل مفاهيم القوة العسكرية ذاتها، اعتمادًا على ما يُطلَق عليه في الدراسات العسكرية "الأسلحة الذكية منخفضة الكلفة"، وهي تشمل: الطائرات المسيّرة، والصواريخ الدقيقة ذات الرؤوس الموجهة، وهي تمثل نمطًا جديدًا من أدوات الردع. في هذه المعركة، تمكّنت الطائرات المسيرة الإيرانية "شاهد" و"مهاجر"، رغم محدودية قدرتها التدميرية مقارنة بالطائرات المقاتلة، من اختراق المجال الجوي الإسرائيلي والوصول إلى عمق تل أبيب، وهنا نجد أن التكنولوجيا العسكرية تحوّلت إلى أداة مؤثرة في إدارة الصراع، فالمسيّرات والصواريخ الذكية وفّرت لإيران قدرة على التهديد والردع دون تحمّل تكلفة مادية باهظة أو خسائر بشرية[42].

رابعًا: التداعيات على الأمن الإقليمي

فتحت التحولات التي جرت في قواعد الردع بين إيران وإسرائيل الباب واسعًا لمزيد من التداعيات على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، وذلك على النحو الآتي:

1. إطلاق سباق إقليمي نحو الردع

يُعَدّ العدوان الإسرائيلي على منشآت نووية إيرانية خاضعة لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرّية نقطة تحوّل خطيرة في نظام عدم الانتشار النووي، فهذا الفعل غير المسبوق من قِبل دولة غير موقّعة على معاهدة عدم الانتشار (NPT)، يُقوّض شرعية هذه المعاهدة، ويدفع أطرافًا إقليمية للتفكير في امتلاك برامج ردع خاصة بها[43]، لا سيما في ظل السلوك الأمريكي والإسرائيلي والإيراني الراهن، الأمر الذي يعمّق أزمة الثقة ويزيد احتمالات "توازن الرعب" في المنطقة[44].

وقد أثبتت التجارب السابقة أن الدول التي تتعرض لضربات وقائية لتصفية برنامجها النووي غالبًا ما تندفع نحو تطوير برنامج بديل بشكل سرّي، وبعيدًا عن أعين الرقابة الدولية، لذا فالضربة الإسرائيلية للمنشآت النووية الإيرانية تجعل إيران تؤمن باستحالة التعويل على أي ضمانات دولية، ويزداد يقينها بأن حيازة السلاح النووي الضمانة الوحيدة التي يمكنها أن تحول دون تكرار سيناريو الهجوم، وبالتالي قد تتجه بسرعة نحو تخطي العتبة النووية، وهو ما يُنذِر بحدوث تداعيات تتجاوز حدود الصراع الإيراني الإسرائيلي، بل قد تمتدّ لتقوّض معادلات الأمن الإقليمي[45].

2. تهديد أمن الخليج

كشفت الحرب الإيرانية-الإسرائيلية أن أمن الخليج أصبح مهددًا أكثر من أي وقت مضى، فبحكم الجغرافيا تقع دول الخليج في قلب التوترات الإقليمية، ومن ثم كان التعامل الخليجي الدقيق مع الأحداث باتباع إستراتيجية "التحوط الإستراتيجي" في علاقتها مع الأطراف المتصارعة، مع تأكيد رفض دول الخليج الانخراط في الحرب[46].

ومن ناحية أخرى جاء الهجوم الأمريكي على المواقع النووية الإيرانية ليزيد المخاطر على أمن دول الخليج بدلًا من احتوائها، وقد أدانت الدول الخليجية عملية "مطرقة منتصف الليل" الأمريكية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية، لأنها تمثل انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة، وإضعافًا لمبدأ السيادة الإقليمية، محذرة من السابقة التي قد تُشكّلها مثل هذه العمليات على الأمن الخليجي[47].

كما قد يترتب على انهيار النظام الإيراني حدوث فوضى واسعة، الأمر الذي قد يشكل خطرًا كبيرًا على استقرار منطقة الخليج ذات الأهمية النفطية والإستراتيجية، فتحوُّل إيران إلى "دولة

فاشلة" على حدود الخليج سيكون بمثابة "كابوس"، بالإضافة إلى مخاطر الحكم البديل الذي يمكن أن يتبنى نهجًا يكون أكثر تطرفًا وتشددًا، سواء في الداخل أو تجاه المنطقة[48].

ورغم أن إيران تربطها علاقات إيجابية بقطر، وأنها لم تكُن تستهدفها في الهجوم على قاعدة العديد، بل القاعدة الأمريكية التي تستضيفها، فإنّ هذا الهجوم عرّض أمن الدوحة للخطر، كما بيّن أن طهران مستعدة لإعطاء الأولوية لأمنها الوطني على حسن الجوار، وأنها لا تزال تمثّل تهديدًا نشطًا لجيرانها، وهذا يعني أن أمن الخليج قابل للتهديد إذا تعارض مع مصالح إيران الإستراتيجية[49].

كذلك أصبح يُنظر إلى إسرائيل على أنها قوة مزعزعة للاستقرار الإقليمي[50]، لا سيما بعد أن شنّت هجومها على الدوحة من أجل استهداف قيادات حماس، ولذا تزايدت الدعوات داخل أوساط خليجية لإعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل، بل إعادة النظر في مظلة الحماية الأمريكية[51]. وبذلك أصبح أمن الخليج أمام تحديات جدية في ظل تغير نمط ومستويات وإستراتيجيات المواجهة بعد الحرب الإسرائيلية-الإيرانية[52].

3. استباحة السيادة الوطنية

ترتَّب على الحرب الإسرائيلية-الإيرانية استباحة السيادة الوطنية لدول الجوار، سواء من خلال تعرض الدول للعدوان (إيران، وقطر) أو اختراق المجال الجوي لها (سوريا، ولبنان، والعراق، والأردن)، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أ. **تعرض الدولة للعدوان:** فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2/4 على امتناع جميع أعضاء الأمم المتحدة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مبادئ منظمة الأمم المتحدة[53]، وهنا نجد دولتين قد تعرضتا للعدوان، هما:

(1) إيران: التي اعتُبر استهدافها من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل خارج إطار مجلس الأمن ودون مبرر دفاع شرعي حقيقي، مما يُعَدّ انتهاكًا صارخًا للقرار 3314 الذي يعرّف العدوان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1974، كما يقع الاستهداف ضمن نطاق جريمة العدوان بموجب القانون الدولي، كما أن إقدام الولايات المتحدة وإسرائيل على استهداف المنشآت النووية في دولة ذات سيادة يُعَدّ خرقًا لحظر استخدام القوة، وتهديدًا مباشرًا للسلامة الإقليمية للدولة، وينتهك حق إيران في السيادة على إقليمها والدفاع عنه[54].

(2) دولة قطر: تعرضت قطر لهجومين رغم أنها لم تكن طرفًا في الصراع، الأول هو الهجوم الإيراني على قاعدة العديد العسكرية الأمريكية في قطر، في 23 يونيو 2025 ردًا على العملية العسكرية الأمريكية ضد منشآتها النووية. ورغم أن هذه العملية كانت عملًا رمزيًا للغاية، لحفظ ماء وجه النظام الإيراني أمام الرأي العام، وبهدف إرسال رسالة إلى الولايات المتحدة مفادها أن إيران قادرة على تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة[55]، فإنّ الإشكالية هنا أنّ ما

تعرّض للانتهاك الحقيقي هو السيادة القطرية[56]. أما الهجوم الثاني فشنّته إسرائيل على الدوحة في 9 سبتمبر 2025، واستهدف تصفية أعضاء المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وهو الوفد الذي جاء يناقش نظراء إسرائيليين مقترح الرئيس الأمريكي لوقف إطلاق النار في غزة، وهي بذلك هاجمت أراضي الدولة الوسيطة التي تستضيف المفاوضات منذ نحو عامين. وقد أسفر العدوان عن سقوط عدد من الشهداء، وإصابة مدنيين، ولقي العدوان الإسرائيلي إدانة واسعة، ناهيك بتهديد السيادة الوطنية القطرية[57].

ب. اختراق المجال الجوي: اخترقت إسرائيل وإيران المجال الجوي لدول الجوار في سوريا ولبنان والعراق والأردن، دون موافقة هذه الدول. ولم تمتلك هذه الدول القدرة على التصدي لهذه الاختراقات، لافتقار بعضها إلى القدرات الدفاعية الكافية لحماية سيادتها الوطنية. فمن جانبها استخدمت إسرائيل المجال الجوي لهذه الدول بشكل مكثف، لاعتراض صواريخ وطائرات إيرانية، وتزويد طائراتها بالوقود جوًّا. أما إيران فقد اخترقت أجواء صواريخها وطائراتها المسيّرة باتجاه إسرائيل أجواء هذه الدول، مما شكّل انتهاكًا صريحًا لمبدأ السيادة الكاملة على المجال الجوي، كما يُعَدّ خرقًا لقانون الحياد المنصوص عليه في اتفاقيات لاهاي، إذ إنَّ إعلان الدول التزامها الحياد إزاء الصراع يُفترض أن يحميها قانونيًّا من أن تتحول إلى ساحة عمليات عسكرية»[58].

4. تهديد الممرّات المائية وأمن الطاقة العالمي

كان أحد سيناريوهات التصعيد المحتملة في حالة استمرار الحرب على إيران هو إغلاق مضيق هرمز أمام تجارة النفط العالمية، وتهديد الملاحة في مضيق باب المندب بواسطة الحوثيين، وهو الأمر الذي يعرض أمن الطاقة العالمي للخطر. فالمضيق الأول يمرّ به نحو 35% من صادرات النفط الخام المنقول بحريًّا على مستوى العالم، و20% من الغاز الطبيعي المسال، ويعتمد مصدّرو النفط والغاز في دول الخليج وإيران عليه بشدة، لكن طهران ستكون مضطرة إلى إغلاقه إذا تعرّض نظامها لتهديد وجودي أو لم تعُد قادرة على تصدير النفط نتيجة لأضرار في بنيتها التحتية الحيوية للإنتاج أو التصدير»[59].

أما المضيق الثاني، وهو باب المندب، فقد استطاع الحوثيون تهديد الملاحة فيه، ولم تستطِع القوى الكبرى ردعهم، وهو ما دفع عديدًا من شركات الشحن إلى تغيير مسارها نحو طريق رأس الرجاء الصالح، ما أضاف نحو 2500 ميل إضافي إلى الرحلات البحرية وعشرة أيام سفر إضافية، كما انخفضت إيرادات قناة السويس بنسبة 40%[60].

5. إعادة تشكيل التحالفات

نتج عن الحرب الإسرائيلية–الإيرانية التفكير في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، إذ يسعى بعض الدول إلى البحث عن بدائل جديدة لضمان أمنها، في حين تتجه قوى أخرى إلى تعزيز الشراكات الدفاعية على أُسُس جماعية، مدفوعة بادراك مشترك بالخطر، كما أن استخدام

أدوات جديدة مثل التهديد النووي، والهجمات السيبرانية، والمسيّرات، يدفع بالعقيدة الأمنية إلى أن تتجاوز نمطها التقليدي نحو أنماط وقائية واستباقية، تُبنى على فَهْم أوسع وأشمل لطبيعة المخاطر[61]. وبهذا الشكل يُعاد رسم خريطة التحالفات في الشرق الأوسط، إذ تمزج الدول بين التحوّط (hedging) والاصطفاف والوساطة، في محاولة لتجنّب التورط المباشر، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الأمنية[62]. ويلخص الباحث جوناثان بانيكوف في تقرير نشره "المجلس الأطلسي" المشهد بقوله إنّ "المواجهة نجحت في فرض وقائع جديدة لكنها خلقت أيضًا فراغًا إستراتيجيًّا يتطلب إعادة تعريف للتحالفات والقواعد في الشرق الأوسط"[63].

خاتمة

إنّ الصراع بين إسرائيل وإيران لم ينتهِ بتوقف الحرب، لأن أسبابه لا تزال قائمة منذ عقود، لكن السبب الرئيسي الذي وقف الحرب هو حالة الردع التي أدركها كلا الطرفين، وتعرّضهما لخسائر فادحة، فالصواريخ الإيرانية التي استطاعت الإفلات من القبة الحديدية ألحقت تدميرًا وخسائرَ غير مسبوقة بالمدن الإسرائيلية، بل تمكنت من شل الحياة اليومية لإسرائيل في الاقتصاد والسياحة والتعليم. وعلى الجهة المقابلة، نالت الهجمات الإسرائيلية من مواقع مفصلية للنظام الإيراني، وألحقت خسائر مباشرة بالمواقع الإستراتيجية والمنشآت، فضلًا عن خسارة القادة والعلماء، ومع ذلك لم تحقق إسرائيل أهدافها من الحرب، فلا هي استطاعت أن تُسقِط النظام الإيراني، ولا هي استطاعت أن تُنهي البرنامج النووي، كما أن الاستمرار في الحرب له كلفته الاقتصادية الهائلة التي لا تستطيع تحمُّلها، كما رأت إيران أن الاستمرار في الحرب يعني التضحية بالنظام، لأنها لن تستطيع مجاراة القوة العظمى الأمريكية في حال دخولها في حرب شاملة ضد إيران.

ومع ذلك فقد أدَّت حرب الاثني عشر يومًا إلى حدوث تحولات في إستراتيجيات الردع لكلتا الدولتين، تمثلت في الانتقال إلى المواجهة المباشرة والعلنية، والقدرة على اختراق العمق، وكسر احتكار إسرائيل للمبادرة، والقدرة على الردع، وتوظيف الأسلحة الذكية في تحقيق الأهداف دون المواجهة المباشرة، فضلًا عن الدعم الأمريكي غير المسبوق لإسرائيل. وقد تسببت هذه التحولات في تداعيات أضرّت ببيئة الأمن الإقليمي، فقد مهّدت الطريق لإطلاق سباق إقليمي نحو الردع، وأسهمت في تهديد أمن الخليج، واستباحة السيادة الوطنية للدول، فضلًا عن تهديد أمن الممرّات المائية وأمن الطاقة العالمي، وتزايد التفكير مستقبلًا في إعادة تشكيل التحالفات.

المراجـع والمصـادر

(1) محمود حمدي أبو القاسم، الصراع في الشرق الأوسط وملامح التغير في البيئة الإستراتيجية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (5 ديسمبر 2024) تاريخ الاطلاع: 4 سبتمبر 2025، https://surl.li/tiryix
(2) سكاي نيوز عربي، ارتفاع حصيلة الحرب على غزة إلى 67,160 قتيلًا.. وسـط دمار هائل، (6 أكتوبر 2025)، تاريخ الاطلاع: 7 أكتوبر 2025. https://tinyurl.com/2aw4e5mx
(3) أبو بكر الدسـوقي، الشرق الأوسط في مفترق الطرق.. اتجاهات التفاعل، مجلة السياسـة الدولية، العدد، 239 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 2025)، ص 80.
(4) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، عملية "طوفان الأقصى".. الأسباب والتداعيات والسيناريوهات المتوقعة، (13 أكتوبر 2023)، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2025، https://surl.li/gpjqub
(5) محمود حمدي أبو القاسم، مرجع سابق.
(6) التقرير الإستراتيجي العربي 2024، اللا نظامية الإقليمية.. من طوفان الأقصى إلى طوفان الشام، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2025، ص 133–132.
(7) محمود حمدي أبو القاسم، مرجع سابق.
(8) أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص 81.
(9) هدير أحمد، مسـتقبل حزب الله بعد طوفان الأقصى، مركز إيجيبشن إنتربرايز للسياسـات والدراسات الإستراتيجية، (8 ديسمبر 2024)، تاريخ الاطلاع: 25 أغسطس 2025، https://surl.li/zvrbhg
(10) المعهد الدولي للدراسـات الإيرانية، التقرير الإستراتيجي السـنوي 2024 2025–، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2025)، ص116.
(11) أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص 81.
(12) صافيناز محمد أحمد، سـقوط نظام الأسد في سوريا: مرحلة جديدة وسـط معادلات نفوذ دولية وإقليمية صعبة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (8 ديسمبر 2024)، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/BAYpy
(13) أحمد حسين البكر، مستقبل العلاقات السورية–الإيرانية بعد سقوط نظام الأسد، منتدى الدراسات المستقبلية، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2025، https://surl.li/mzxyfi
(14) أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق. ص81.
(15) التقرير الإستراتيجي العربي 2024، اللا نظامية الإقليمية.. من طوفان الأقصى إلى طوفان الشام، مرجع سابق، ص112.
(16) تقى النجار، دوافع وتداعيات الحوثيين في أمن البحر الأحمر، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 241، يوليو 2025)، ص 137–136.
(17) أحمد إمبابي، التهديدات الأمنية في باب المندب وتداعياتها على الشـرق الأوسـط، مجلة السياسـة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد 239 يناير 2025، ص 119–118.
(18) معتز سلامة، "التصعيـد الحوثي في البحر الأحمر وسـيناريوهات المواجهة مع الولايات المتحدة"، مركز الأهرام للدراسـات السياسية، (29 مارس 2024)، تاريخ الاطلاع: 15 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/LX5FK
(19) محمود حمدي أبو القاسم، مرجع سابق.
(20) Bardia Farahmand, The Shifting Balance of Power in the Middle East After October 7: Israel's Pursuit of Regional Hegemony, jurist news, (Jume 14, 2025), accessed:25 August,2025, https://shorturl.at/xISRm.
(21) محمود حمدي أبو القاسم، مرجع سابق.
(22) Bardia Farahmand, Ibid.
(23) محسـن محمد صالح، التغيرات في النظرية الأمنية الإسـرائيلية وانعكاسـاتها الإقليمية، الجزيرة نت، (25 يونيو 2025) تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/3zFmH
(24) التقرير الإستراتيجي العربي 2024، إسـرائيل.. الردع بالقوة المفرطة والحرب الطويلة، مؤسسة الأهرام: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2025، ص 132.
(25) Bardia Farahmand, Ibid.
(26) Ibid
(27) Ibid
(28) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، التقرير الإستراتيجي السنوي 2025–2024، مرجع سابق، ص 111.
(29) Mehran Atashjameh ,Iran–Israel Conflict Long–Distance Rivalry, Strategies, Toolkits, and Struggle for Penetrating Rival's Strategic Depth, Institute Of New Europe, (June 24, 2025), accessed:28 August 2025, https://shorturl.at/vh4wB
(30) الحرب الإسرائيلية على إيران والرد الإيراني.. من الظل إلى الصدام المباشر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (15 يونيو 2025) تاريخ الاطلاع: 28 أغسطس 2025، https://shorturl.at/lOhwX
(31) TRT World Research Centre, Israel's Regional Gambit: From Deterrence to Dangerous Overreach, (17 June 2025), accessed: 28 August 2025, https://shorturl.at/remzF

(32) شـــيماء بهاء الدين، بين الأمن القومي والأمن الإقليمي.. بزوغ التهديدات وغياب الإستراتيجيات (قراءة في ضوء الحرب الإيرانية– الإسرائيلية)، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، (2 يوليو 2025)، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2025، https://shorturl.at/19wYN

(33) Mehran Atashjameh , Ibid.

(34) Ashish Singh, The collapse of deterrence between Iran and Israel, The Daily Star, (Jun 15, 2025), accessed:29 August 2025, https://shorturl.at/gnlPV

(35) TRT World Research Centre, Ibid.

(36) خالد عطية، زمن النار بين إسرائيل وإيران.. قراءة في الردع الإقليمي، منتدى فلسطين، (14 يونيو 2025)، تاريخ الاطلاع: 2 سبتمبر 2025: https://shorturl.at/IXDbn

(37) طوني فرنسيس، هل من معادلة ردع جديدة بين إيران وإســـرائيل؟ إندبندنت عربية، (22 أبريل 2024)، تاريخ الاطلاع: 2 ســـبتمبر 2025، https://shorturl.at/m2hMb

(38) TRT World Research Centre, Ibid.

(39) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاســـتخبارات، تداعيات التصعيد العسكري بين إسرائيل وإيران على الأمن الإقليمي والدولي، (8 يوليو 2025)، تاريخ الاطلاع 5 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/fvjss

(40) نور نبيه جميل، تحوّلات الردع الإيراني في مواجهة إســـرائيل: تحليل إســـتراتيجي لأثر القدرات الصاروخية والمسيّرات في إدارة الصراع منخفض الحدة، مركز حمورابي للبحوث والدراســـات الإســـتراتيجية، (15 يونيو 2025)، تاريخ الاطلاع 52 أغســـطس 2025، https://shorturl.at/rLIQb

(41) خالد عطية، مرجع سابق.

(42) نور نبيه جميل، مرجع سابق.

(43) Oliver Meier، "Containing the Non–Proliferation Damage from Israel's Attacks on Iran's Nuclear Programme," European Leadership Network, (June 18, 2025), accessed: 26 August 2025, https://shorturl.at/9qIkK

(44) Fletcher, Understanding a Crisis: Iran, Israel and the United States, The graduate school of global affairs at Tufts University, (July 3, 2025), accessed: 28 August 2025, https://shorturl.at/HOBzj

(45) مركز المســـتقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مخاطر عكســـية.. هل يشكل هجوم إســـرائيل على إيران نقطة تحوّل للنووي الإيراني؟، (16 يونيو 2025)، تاريخ الاطلاع: 5 سبتمبر 2025، https://surl.li/renjsw

(46) ماري ماهر، رحاب الزيادي، ما بعد وقف إطلاق النار.. الردع المحدود ودلالات اســـتهداف إيـــران لقاعدة العديد القطرية، المركز المصري للفكر والدراسات، (25 يونيو 2025) تاريخ الاطلاع 4 سبتمبر2025، https://ecss.com.eg/54219

(47) (Burcu Ozcelik, Israel–Iran War: Regional Reactions, Royal United Services Institute,(23 June 2025), accessed: 20 September 2025, https://shorturl.at/CtzBN.

(48) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، مرجع سابق.

(49) Eleonora Ardemagni ,The Gulf States After the Israel–Iran War: Three Lessons Learned, ISPI, Italian Institute For International Political Studies, (11 Jul 2025), accessed: 20 September 2025 , https://www.ispionline.it/en

(50) Ibid.

(51) الجزيرة نت، حرب إسرائيل وإيران.. صراع تحت الســـقف النووي، (17 يونيو 2025)، تاريخ الاطلاع: 15سبتمبر 2025، https://shorturl.at/tl3Kl

(52) Eleonora Ardemagni , Ibid.

(53) ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، تاريخ الدخول: 27 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/WLcVT

(54) محمد حربي، القانون الدولي والهجوم الأمريكي–الإسرائيلي على إيران.. استهداف المنشآت النووية نموذجًا، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (9 يوليو 2025)، تاريخ الاطلاع: 22 ســـبتمبر 2025، https://ecss.com.eg/54360، وانظر أيضًا: تعريف العدوان قرار الجمعية العامة 3314 (د28)، الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/usWs3

(55) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، مرجع سابق.

(56) شيماء بهاء الدين، مرجع سابق.

(57) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدوان الإسرائيلي على قطر: دوافعه وتداعياته، (11 سبتمبر 2025)، تاريخ الدخول 22 سبتمبر 2025 https://shorturl.at/yMbqh.

(58) الحرب بين إيران وإســـرائيل وتأثيرها في سوريا، تقييم انتهاكات الســـيادة، والأضرار المدنية، ومسؤولية الدولة بموجب القانون الدولي، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، (15 أغسطس 2025)، تاريخ الاطلاع 18 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/Ffap8

(59) Noam Raydan, How the Iran–Israel Conflict Is Affecting Gulf Energy and Maritime Security, The Washington Institute for Near East policy, (Jun 23, 2025), accessed: 10 September2025, https://shorturl.at/NycD2

(60) تقى النجار، مرجع سابق.

(61) فواز كاسب العنزي، الحرب الإســـرائيلية–الإيرانية وتحوّلات العقيدة الأمنية، إيلاف المغرب، (7 يوليو 2025)، تاريخ الاطلاع: 12 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/x26Ye

(62) Oliver Meier، Op.Cit.

(63) حرب إسرائيل وإيران.. صراع تحت السقف النووي، مرجع سابق.

تاريخ استـــلام الدراسـة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
18 أبريل 2025	12 أكتوبر 2025	30 أكتوبر 2025

المقاربات الأمريكية والإيرانية للمفاوضات النووية بعد السابع من أكتوبر

د. فريـــدة حمـــوم

أستاذ العلوم السياسية بكلّية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة جيجل في الجزائر

مستخلص

تهدُف هذه الورقة البحثية إلى توضيح التفاعلات والدوافع الاستراتيجية، التي حفَّزت كلًّا من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على الانخراط في المفاوضات النووية، التي جرت بوساطة عُمانية بعد عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في مطلع العام 2025م. إذ تجادل الدراسة بأنَّ تطوُّرات ما بعد السابع من أكتوبر، ومن بينها تراجُع النفوذ الجيوسياسي الإيراني في الشرق الأوسط وإضعاف شبكة حلفائها (محور المقاومة) إثر المواجهات العسكرية مع «الكيان الصهيوني»، كانت عاملًا مؤثِّرًا على المفاوضات، كما تجادل الدراسة كذلك بأنَّ هناك علاقة مُتبادَلة بين هذا التراجع في النفوذ الجيوسياسي واندلاع «حرب الاثني عشر يومًا»، التي بدورها فرضت واقعًا جديدًا بشأن مسار المفاوضات وتأثيرها على المفاوضات الأمريكية-الإيرانية الجارية أو المستقبلية. بمعني أنَّ هناك افتراض بأنَّ إضعاف «محور المقاومة» كان له تأثير على المفاوضات، التي جرت قبل حرب الـ12 يومًا، كما كان له تأثير في اندلاع الحرب، التي أعادت وستُعيد في المستقبل تشكيل المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة. وقد خلُصت الدراسة إلى أنَّ المفاوضات المستقبلية في ظل إدارة ترامب مُتوقَّعة، لكنَّها ستكون مرهونة بالشروط الأمريكية، وإلّا فإنَّ إيران ستكون أمام احتمال مواجهة عسكرية جديدة، في ظل ضعْف تأثير أوراق قوَّتها الإقليمية أو النووية.

الكلمات المفتاحية: إيران، الولايات المتحدة، المفاوضات النووية، "محور المقاومة"، حرب الـ12 يومًا، الشرق الأوسط.

Abstract

This research paper elucidates the interactions and strategic motivations that prompted both the United States and Iran to engage in nuclear negotiations mediated by Oman following the return of US President Donald Trump to the White House in early 2025. The study argues that developments following October 7, including the decline of Iranian geopolitical influence in the Middle East and the weakening of its network of allies (the "Axis of Resistance") due to military confrontations with Israel, were influential factors in the negotiations. It further contends that there is a reciprocal relationship between this decline in geopolitical influence and the outbreak of the 12-day war between Israel and Iran, which impacted the course of the Oman-mediated negotiations and the future of the US-Iran talks. In other words, there is an assumption that the weakening of the "Axis of Resistance" influenced negotiations before the 12-day war, just as it contributed to the war's outbreak, which has redefined and will continue to influence the nuclear talks between Iran and the United States. The study concludes that future negotiations under the Trump administration are anticipated but will be contingent on US conditions; otherwise, Iran faces the prospect of a new military confrontation amid diminished leverage in terms of its regional and nuclear bargaining chips.

Keywords: Nuclear negotiations, "Axis of Resistance," 12-day-war, Middle East, Iran, US.

مقدِّمة

انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية خلال رئاسة دونالد ترامب الأولى من الاتفاق النووي، الموقَّع مع إيران عام 2015م، لكنّه عاد ليتفاوض معها مرَّةً أخرى في 2025م، في مرحلة يشهد فيها الشرق الأوسط حالة من الفوضى واللا يقين، بسبب ما تقوم به إسرائيل من تجاوزات للقانون الدولي وللأعراف الدولية، وفتحها جبهات متعدِّدة من الحروب والهجمات العسكرية تجاه ما يُعرَف بـ«محور المقاومة» وأذرُع إيران، التي يُفتـرَض أنَّها خط دفاع تحمي به طهران نفسها من حربٍ مباشرة مع الغرب، وصولًا إلى الدخول معها في حرب قصيرة دامت اثنتي عشر يومًا.

من المتعارف عليه في المفاوضات أن يكون سقْف المطالب مرتفعًا، ومع مرور الوقت وتجدُّد اللقاءات، تقدِّم الأطراف المتفاوضة تنازلات مُتبادَلة؛ ليتمكَّنوا في الأخير من الوصول إلى نقاط تفاهُم مشتركة تكون الأساس لعقد اتفاق مشترك. لكن الملاحظ من خلال المفاوضات الأمريكية-الإيرانية غير المباشرة، هو قيام الطرف الأمريكي بعكس ذلك تمامًا، فهو بدأ المفاوضات بأفكار وصفها البعض بأنَّها لا تختلف عن اتفاق 2015م، ثمَّ أخَذَ يرفع من سقْف المطالب مهدِّدًا بنسف المفاوضات وبانسحاب الطرف الإيراني.

ما يميِّز المفاوضات الأمريكية-الإيرانية عن التي كانت قبل اتفاق 2015م، أنَّها رُبَّما لم ولن تقتصر مستقبلًا على معالجة الملف النووي الإيراني بصورة جذرية فقط، بل ستشمل دور إيران في الشرق الأوسط، خاصَّة ما تعلَّق بدعمها لـ«محور المقاومة»، إضافة إلى ملف الصواريخ الباليستية، التي تأكَّد خطرها على إسرائيل ودول المنطقة ككُلّ، خصوصًا بعد الهجمات، التي شنَّتها إيران بالصواريخ على الأراضي المحتلَّة عام 2024م وطوال مدَّة الحرب، ردًّا على الهجمات، التي طالت أراضيها.

يتجلَّى للباحثين في الشؤون الدولية، خاصَّة منهم المهتمين بمنطقة الشرق الأوسط، أنَّ نفوذ إيران في المنطقة لم يعُد كما كان قبل السابع من أكتوبر، وبرنامجها النووي لم يعُد أداةً فاعِلة في الضغط بعد الحرب الأخيرة، وبالتالي فإنَّ عليها إعادة حساباتها واستراتيجية تعاملها مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك إن أرادت تفادي حربٍ أخرى في المستقبل، لا يستبعدها الطرفان، وقد تؤدِّي ليس لإنهاء برنامجها النووي فقط، وإنَّما لانهيار نظامها ووجودها كدولة، وكلاعب ذي وزن إقليمي. لذا؛ فالإشكالية المطروحة هُنا هي: هل سيكون الملف النووي الإيراني محل مفاوضات جديدة، أم أنَّ الحرب ستكون لها كلمة الفصل بالنظر إلى المفاوضات الإيرانية غير المباشرة مع الإدارة الأمريكية، وتلك التي أسفرت على إبرام اتفاقية عام 2015م؟

لمعالجة هذه الإشكالية، تفترض احتمالية قيام مفاوضات جديدة، لكنَّها ستكون مصحوبة بعقوبات مكثَّفة دولية وأمريكية، مع إمكانية لجوء الولايات المتحدة وإسرائيل لحربٍ قصيرة جديدة كورقة ضغط، خاصَّةً أمام تراجُع نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط.

ستعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والمُقارَن، فلا يمكننا فهْم المفاوضات الإيرانية – الأمريكية بوصف وتحليل الأحداث المحيطة بها فقط، وكيفية تقدُّمها، بل لا بُدَّ من ربطها ومقارنتها بالمفاوضات الأولى، التي أسفرت عن اتفاق 2015م، وذلك لفهم هذه المفاوضات من جهة، وفهم الدور الذي تلعبه الأذرُع الإيرانية وغيرها من أوراق إيران بما في ذلك برنامجها النووي وبرنامجها الصاروخي، بوصفها أوراق ضغْط ومساومة في أيّ مفاوضات بين إيران والغرب من جهةٍ أخرى.

أولاً: بيئة المفاوضات النووية.. مقارنة بين عامي 2015م و2025م

انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية خلال رئاسة ترامب الأولى عام 2018م من الاتفاق النووي الموقَّع مع إيران عام 2015م (خطَّة العمل الشاملة المشتركة JCPOA)، إلّا أنَّه عاد ليتفاوض معها مرَّةً أخرى في 2025م، وأراده تفاوضًا مباشرًا يُجبِر إيران على توقيع اتفاق سريع يتماشى مع ما يصفه ترامب بالاتفاق الجيِّد. سعت إيران من جهتها التصرُّف بحذر؛ لتنزع فتيل التهديد، الذي بات يطوِّقها، لكنَّها لم تكُن لتقبل بتفاوض مُذِلّ، مع ذلك وقعت الحرب وانهارت المفاوضات[1].

ويمكن توضيح اختلاف البيئتين الإقليمية والدولية، التي جرت فيها المفاوضات النووية قبل عام 2015م، وخلال المرحلة الحالية على النحو الآتي:

1. طبيعة المفاوضات وأطرافها

جرت المفاوضات النووية الأولى بين إيران ومجموعة «5+1» (الخمسة الدائمين في مجلس الأمن: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا وبريطانيا، بالإضافة إلى ألمانيا) في تحرُّك دولي تشارُكي. في حين جرت مفاوضات 2025م بصورة غير مباشرة، وشمِلَت فقط الولايات المتحدة الأمريكية كطرفٍ مفاوض وبوساطة عُمانية؛ ما يُشير ليس فقط لتراجع الدور الأوربي أو الروسي في عملية التفاوض مع إيران، وإنَّما أيضا للهيمنة الأمريكية وإقصائها لشركائها السابقين.

انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي عام 2018م، مُعتبِرَةً إيّاه خطأً وقعت فيه إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، فاستغلَّت إيران هذا الانسحاب لصالحها، وتنصَّلت من كل التزاماتها. فبدأت بتشغيل أنظمة طرْد مركزي أكثر تقدُّمًا، ورفعت من نسبة تخصيب لليورانيوم (60%) مُقترِبةً بذلك من النسبة، التي تمكِّنها من صناعة قنبلة نووية (90%). ومع أنَّ إدارة الرئيس الأمريكي السابق جون بايدن أعلنت عام 2021م بدء مفاوضات غير مباشرة مع إيران لاستعادة الاتفاق النووي، إلّا أنَّ إيران استمرَّت في رفْع تخصيب اليورانيوم ولم تنجح المفاوضات.

تمتلك إيران في هذه المفاوضات مع إدارة ترامب ورقة تفاوضية ضاغِطة، هي كمِّيات اليورانيوم، التي تمَّ تخصيبها بنسبة 60%، والتي وصلت حسب آخر تقرير للوكالة الدولية

للطاقة الذرِّية 400 كيلوغرام. بالإضافة إلى أعداد أجهزة الطرد المركزي المتقدِّمة، التي لديها مقارنـــة بما كان لديها قبل اتفاق 2015م، لكنَّها من جهـــةٍ أخرى فقدت ورقة تفاوضية ضاغِطة كانت لديها في تلك المفاوضات، وهي القوَّة العسكرية لأذرُعها في المنطقة.

تميَّـــزت العلاقة بين أمريكا وإيران بغياب الثقة المُتبادَلة؛ نتيجة لما حدَثَ في المفاوضات والاتفاقية الســـابقة. صحيح أنَّه منذ قيام الثورة الإيرانية والثقة بينهما تكاد تكون معدومة، إلّا أنَّ ما يميِّز هذه المفاوضات، هي مطالبة كل طرف الآخر بتقديم ضمانات، فطالبت أمريكا إيران تقديم ضمانات تمنع إيران مســـتقبلًا من تطوير سلاح نووي، في حين طالبتها إيران بتقديم ما يضمن لها عدم انسحاب أمريكي جديد من أيّ اتفاق يتِم التوصُّل إليه.

2. ضغوط وموقف إسرائيل

استخدمت الولايات المتحدة دائمًا تهديدات إسرائيل بضرب المنشآت النووية الإيرانية كورقة تفاوضية؛ للضغط على الجانب الإيراني لتقديم التنازلات وابرام الاتفاق، سواءً في المفاوضات في 2015م، أو المفاوضات الأخيرة، لكن المختلف هو أنَّ التهديد تحوَّل لفعلٍ وواقع، وأصبحت الحرب وسيلة للدفع بإيران للتخلِّي عن برنامجها النووي دون الحاجة لمفاوضات طويلة.

رفضت إسرائيل –دائمًا– الحل التفاوضي للملف النووي الإيراني؛ لأنَّها لا تريد احتفاظ إيران ببرنامجها النووي، حتى ولو تأكَّد الجميع من سِلْميته، فهي تريد التخلُّص منه كُلِّيةً، بدليل أنَّها أقدمت على محاربتها في خِضَمّ مفاوضاتها مع واشـــنطن؛ كـــي لا تتمكَّن إيران من الاحتفاظ ببرنامجها النووي كما فعلت بفضل الاتفاقية الأولى. والسبب الحقيقي لانسحاب ترامب من الاتفاق النووي، يكمُن في رفْض إسرائيل لتلك الاتفاقية[2].

3. تأثير الأذرُع الإيرانية

عمدت إيران لتفادي التهديد الأمريكي و«الصهيوني» إلى تبنِّي استراتيجية دفاعات متقدِّمة، تتمثَّـــل في نقْل صراعها مع الغرب إلى خارج حدودها، وتجنُّب المواجهة المباشـــرة معهما؛ لذا دعمت حركات المقاومة في فلسطين ولبنان، وموَّلت وشكَّلت الجماعات المسلَّحة في اليمن والعراق، دون أن ننسى دعمها للنظام السوري السابق.

بدعم وتخطيط من الحرس الثوري الإيراني، أســـهمت الجماعات والميليشيات المسلَّحة الموالية لإيران في لبنان، واليمن، وفلســـطين، والعراق، وسوريا، في تعزيز النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. يعكس هذا التمدُّد الميداني أحد أهمّ أساليب إيران في إدارة صراعاتها الإقليمية، من خلال دعْم حركات مسلَّحة تابِعة لها، دون الدخول في مواجهة مباشرة.

تندرج هذه الاســـتراتيجية ضمن نظرية «المركب الأمنـــي الإقليمي»، حيث تكون الدول مرتبطة أمنيًا بحُكم الجغرافيا وتداخُل مصـــادر التهديد، فيصبح أيّ تصعيد في نقطةٍ ما قادرًا على إشـــعال توتُّرات في باقي المناطق[3]. لكن تغيَّر الأمر بعـــد عملية «طوفان الأقصى» في الســـابع من أكتوبر 2023م، فقد أعلن «الكيان» الحرب على «حماس»، وشنَّ حربًا على حزب الله في لبنان، وكثَّف من هجماته على الحوثيين في اليمن، واستغلّ سقوط نظام بشّار الأسد،

حليف إيران في سوريا بسبب تراجُع الدعم الإيراني ودعْم حزب الله والدعم الروسي، ليتوسَّع في الجنوب السوري، وبدأ عمليات عسكرية في الضفّة الغربية. وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشنِّ ضربات عسكرية على الميليشيات الشيعية في العراق وعدم تبنِّي «الكيان» لأيٍّ منها، إلّا أنّها ضمن الجبهات القتالية السبعة، التي ذكرها الاحتلال، وهو ما أدَّى إلى تراجُع «محور المقاومة» أو الأذرُع الإيرانية، مقارنةً بما كان عليه قبل مفاوضات 2015م.

يُعَدُّ الاعتماد على دعْم وموالاة جماعات مسلَّحة لدى دول الجوار، جوهر الاستراتيجية الإيرانية لمدِّ نفوذها الإقليمي، وممارسة الضغط غير المباشر على خصومها، إضافة إلى اكتساب أوراق تفاوضية تستخدمها للمساومة في الملفّات الكبيرة كبرنامجها النووي وصواريخها الباليستية، وهو ما لم تتمكَّن من توظيفه في هذه المفاوضات؛ بسبب الحرب التي شنَّها «الكيان» على هذه الأذرُع منذ 2023م.

شكَّل سقوط نظام بشّار الأسد أواخر عام 2024م نكسةً كبيرة ومُهينة لإيران، مفكِّكًا أكثر من عقْد من الاستثمار والنفوذ في سوريا قُدِّر ما بين 30 و50 مليار دولار، ما أثَّر على «الهلال الشيعي»، وانهارت شبكات التهريب الإقليمية، التي كانت تحت سيطرة إيران، وأجبرها على إعادة تقييم وجودها الإقليمي[4]، فقيام نظام سياسي جديد بعد انهيار نظام الأسد، يمثِّل نقطة مفصلية في إضعاف النفوذ الإيراني في كلٍّ من سوريا ولبنان[5].

4. دور القُوى الاقليمية والدولية في المفاوضات

عمِلَت طهران على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الصين وروسيا، فدخلت في شراكات استراتيجية مع أقوى حلفائها حاليًا؛ الروس والصينيين، ليكون لها وزن أكبر في المفاوضات ممّا كانت عليه قبل اتفاقية عام 2015م. تُعَدُّ الصين المشتري الأول للنفط الإيراني، لذا ساندت بكين قيام المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الامريكية؛ لأنَّ الاستقرار في منطقة الخليج عامل أساسي لاستقرار سوق النفط والاقتصادين الصيني والعالمي، ولا ننسى الدور الصيني في تسهيل التقارب الإيراني–السعودي عام 2023م وعودة العلاقة بين الدولتين.

اتّفقت الصين وإيران على تعزيز تعاونهما الأمني وتطبيقه في مختلف المجالات، فتمَّ التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة في 27 مارس 2021م لتطوير التعاون العسكري بين البلدين، في إطار البحوث، وتبادُل المعلومات الاستخباراتية، والتدريبات المشتركة، وفي تصنيع السلاح، وتطوير الأدوات والاستراتيجيات العسكرية[6].

وقَّع الرئيسان فلاديمير بوتين ومسعود بزشكيان في 17 يناير 2025م، معاهدة لتوسيع التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين، تُوصَف بأنَّها معاهدة للشراكة الاستراتيجية الشاملة. بموجبها تعهَّدت روسيا وإيران بتعزيز تعاونهما في مجال الأمن والدفاع؛ لذا سيشارك البلدان في التدريبات المشتركة، ويطوِّران تعاونهما العسكري التقني، وينسِّقان بشكلٍ وثيق بخصوص القضايا الأمنية على المستويين العالمي والإقليمي، كما اتّفقتا على مواجهة

التهديدات العسكرية، التي تستهدف البلدين، وفي حالة تعرُّض أيٍّ من الطرفين المتعاقدين في هذه الاتفاقية للاعتداء، فإنَّ الطرف الآخر لن يقدِّم أيّ مساعدة للدولة المُهاجَمة.

تعهَّدت موسكو وطهران بعدم السماح باستخدام أراضيهما لدعم الحركات الانفصالية أو غيرها من الأعمال، التي تهدِّد استقرار وسلامة أراضي الطرف الآخر، مع مواجهة التهديدات المشتركة، كما سيكون لزامًا على أجهزة الاستخبارات والأمن في البلدين تبادُل المعلومات[7].

سعت إيران إقليميًا لعقد المصالحة وتحسين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، وأُعِيدَت العلاقات الدبلوماسية بينهما بوساطة صينية عام 2023م، في فترة حُكم الرئيس الأمريكي السابق بايدن، وذلك إدراكًا من إيران بأنَّ المملكة فاعِلٌ أساسي في منطقة الشرق الأوسط، وقريبة من الإدارة الأمريكية الحالية، خاصَّةً في ظل العلاقة الجيِّدة مع الرئيس ترامب، ولا ننسى الدور الذي لعِبته المملكة في قرار ترامب بشأن رفْع العقوبات المفروضة على سوريا وعلى رئيسها الجديد أحمد الشرع، ومن الممكن أن تستفيد إيران من دعْم المملكة في رفْع العقوبات على ايران وتحسين علاقاتها مع أمريكا والغرب، إذا أعادت إيران بناء علاقاتها بالمنطقة على أساس التعاون.

ثانيًا: الأهداف الإيرانية والأمريكية من المفاوضات

تُعَدُّ المفاوضات وسيلة سِلْمية لفضِّ النزاعات وإنهاء الحروب أو لتفاديها، كما أنَّ لكُلِّ طرف دوافع وأهداف يسعى لتحقيقها. والسؤال المطروح هُنا: ما دوافع ترامب من الدخول في مفاوضات مع إيران بعدما انسحب من الاتفاق الموقَّع معها عام 2015م، وماهي دوافع إيران من التفاوض بعد أن اشترطت على إدارة بايدن رفْع كل العقوبات وتقديم ضمانات بعدم انسحاب أمريكا مرَّةً أخرى مستقبلًا من أيّ اتفاق قد يُبرَم بينها، وهو ما أدَّى لفشل المفاوضات عام 2021م.

1. الأهداف الإيرانية: المُعلَنة والخفية

أعلنت إيران أنَّ هدفها من العودة إلى المفاوضات، هو العمل على رفْع العقوبات عنها، والحصول على ضمانات بعدم انسحاب الولايات المتحدة منه مرَّةً أخرى، ودون التنازل عن برنامجها النووي السِلْمي أو عن برنامجها الصاروخي، مع استعدادها لتقديمها تنازلات تقنية.

سيؤدِّي تخفيف العقوبات إلى دخول العملة الصعبة، والتبادل المالي، وتحسُّن التبادل التجاري مع إيران؛ ما سيحسِّن من القيمة الشرائية، ويساعد على تحقيق نمو اقتصادي، ويخفِّض معدل التضخم، الذي وصَلَ إلى معدلات غير مسبوقة. في حين أنَّ فشل المفاوضات أو تعثُّرها بصورةٍ كبيرة يعني استمرار العقوبات الاقتصادية، ورُبَّما تشديدها، خاصَّةً على القطاعات الحيوية، مثل النفط والطاقة والبنوك، وهو ما يعمِّق الأزمة الاقتصادية، ويرفع معدلات البطالة، ويخفِّض القيمة الشرائية؛ ما قد يشكِّل أرضية احتجاجية من قِبَل الفئات المحرومة. أمّا الشراكات المحدودة مع روسيا والصين، فهي غير قادرة وحدها على حل مشكلة

الاقتصاد الإيراني، على الرغم من توقيع اتفاقيات شـــراكة اســـتراتيجية مـــع كُلٍّ من الصين وروسيا[8].

يُعَدُّ الهدف الحقيقي من دخول إيران المفاوضات، هو تفادي قيام حرب بينها وبين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، خاصَّةً أمام تراجُع قوَّة أذرُعها العســـكرية والسياسية في غزة ولبنان والعراق وسوريا واليمن؛ لأنَّ دخولها في حرب مفتوحة لن تعطيها التفوُّق بوجود الولايات المتحدة كداعمٍ مباشـــر لحربها ضدّ إسرائيل، فهي تحتاج لكســـب الوقت. لقد تعلَّمت إيران كيفية مواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية، كما تفعل كوريا الشمالية وروسيا، دون أن ننسى الفوائد، التي تعود عليها مـــن تواجُدها في تجمُّع «بريكس»، وتقارُبها -خاصَّةً اقتصاديًا- من روسيا والصين ودول آســـيا، من خلال انضمامها لمنظَّمة شـــنغهاي، لكنَّها ذلك لم يمنع من تعرُّضها للتهديد، فقد واجهت هجومًا عســـكريًا، وعليها الآن العمل على كيفية تفادي الدخول في حربٍ أخرى مستقبلًا.

يجب الاشارة إلى أنَّ التوقيع على الاتفاق النووي لعام 2015م، جاء بعد مسارٍ تفاوضي طويل جدًّا، بدأ منذ عام 2003م بين إيران والاتحاد الأوربي بســـبب رفض واشنطن فكرة التفاوض مع إيران، قبل أن تنضمّ روسيا والصين لهذا المسار؛ لتصبح المفاوضات مع إيران جماعية بدءًا من 2006 إلى غاية توقيع الاتفاق النووي[9]، ورُبَّما دخلـــت إيران المفاوضات الأخيرة مع الولايات المتحدة على أمل تكرار سيناريو 2015م؛ بهدف كســـبها أطول وقتٍ ممكن، يمكنها من إعادة ترتيب أوراقها، وإعادة تأهيل أذرُعها.

لم تكُن إيران منذ البداية مســـتعدَّة لتقديم تنازلات بخصـــوص تخصيب اليورانيوم، أو ما يتعلَّق ببرنامجها النووي، فهي أرادت إطالة أمد المفاوضات لتجنُّب الدخول في الحرب، خاصَّةً مع الدعم المحدود والمشروط من قِبَل القيادة العُليا في إيران، التي لا تحمل تصوُّرًا إيجابيًا عن المفاوضـــات. كما أنَّ التيّـــار «الأُصولي» المنافِس، الذي يســـيطر على مجلس الشـــورى (البرلمان)، يرفض التنازل عن برنامج التخصيب، الذي كلَّف إيران سياسيًا واقتصاديًا، ويرى أنَّ أيّ اتفاق يجب ألّا يكون أضعف من اتفاق 2015م، بل إنَّه يطالب بعدم تعطيل أيّ منشآت نووية على غرار ما حدَثَ في الاتفاق السابق[10].

حسب محســـن ميلاني[11]، ترى إيران أنَّ مواجهة إســـرائيل حلقة في سلسلة الصراع مع الولايـــات المتحدة؛ لذلك يتعامل النظام الإيراني معها باعتبارهـــا تهديدًا مُضاعَفًا، فهي كيان معادي بحدِّ ذاته، لكنَّها أيضًا وكيل أو شـــريك متقدِّم للولايـــات المتحدة في المنطقة،[12] لذا اعتقدت إيران أنَّ الدخول في مفاوضات مع واشنطن سيُلجِم إسرائيل، التي خرجت تصرُّفاتها عن السيطرة بعد الســـابع من أكتوبر، وســـتمتنع أو تمنعها الولايات المتحدة الأمريكية من الدخول في حربٍ مع إيران، ورُبَّما حتى القيام بهجمات عسكرية ضدّها، لكن في النهاية وقعت الحرب.

أســـهمت الفوضى وضعف الدولة وهشاشتها في كلٍّ من لبنان، وسوريا، والعراق، واليمن، في تمدُّد النفـــوذ الإيراني في المنطقة، وبما أنَّ الفوضى والهشاشـــة لا تزال موجودة في هذه

الدول، فهذا يعني أنَّ إيران يمكنها اســـتعادة نفوذها وتقويته بعـــد نهاية الحرب والاعتداءات «الصهيونية» على أذرُعها. ســـتُتيح لها المفاوضات المجال لربـــح الوقت، وتفادي الحرب المباشرة مع إسرائيل، حتى حدوث ذلك.

لا يزال حزب الله، الذي يُعتبَر الذراع القوية لإيران في المشرق، يحتفظ بترسانة صاروخية ضخمة، ويملك القُـــدرة على فتْح جبهة كاملة في حال انهيار الهُدنـــة،[13] بعد التوصُّل لوقف إطلاق النار في الجنوب اللبناني مع إسرائيل في فبراير 2025م.

كما أنَّ جبهة اليمن لا تزال تشكِّل رصيدًا في آلة الـــردع الإيرانية، وعلى الرغم من تأثيرات إقرار السلام في غزة على الرواية الحوثية، وانكشـــاف دوره الخادم للسياســـة الإيرانية، إلّا أنَّ مصير الحوثيين رُبَّما أصبح أكثر ارتهانًا للنظام الإيراني، وسيسعى الأخير لإبقاء قدرات الحوثيين فاعِلة؛ لتجنيدها في الصراعات والمفاوضات المستقبلية.

2. الأهداف الأمريكية: المُعلَنة والخفية

كان الهدف الأمريكي المُعلَن في البداية، هو تخفيض نســـبة تخصيب اليورانيوم، والتأكُّد من سِلْمية البرنامج النووي الإيراني، لكن تغيَّر الطرح، وأصبح الهدف: تخلِّي إيران كُلِّيًا عن برنامجها النووي، ونقْل اليورانيوم المخصَّب للخارج. يعود ذلك إلى أنَّ واشـــنطن لا تثِق في إيران، وتشُكّ بنواياها النووية، فضلًا عن ضغوط إســـرائيل، خصوصًا أنَّ مسألة تخصيب اليورانيوم ليست المشكلة، وإنَّما في نســـبة التخصيب ذاتها، فيكفي نســـبة تخصيب ما بين 3% و5% لأغراض الطاقة وتوليد الكهرباء، في حين أنَّ صُنع سلاح نووي يستدعي رفْع نسبة التخصيب إلى 90%.

كان الرئيس ترامب يأمل في تحقيق نصرٍ دبلوماســـي في السياسة الخارجية، دون الدخول في صراع عســـكري قد يرفع أســـعار النفط ويضُرّ بالاقتصاد الأمريكي، وهو يحتاج إلى اتفاق يضمن تنـــازلًا إيرانيًّا واضحًا ليقنـــع الجمهورييـــن و«اللوبي الصهيونـــي»، بالإضافة إلى «المحافظين الجُدُد»، الذين يعارضون أيّ اتفاق شـــبيه بالاتفاق النووي الســـابق، الذي تمَّ التوصل إليه عام 2015م[14]، الذي ركَّز فقط على قضية الانتشار النووي، ولم يُعالج بشكلٍ كافٍ برنامج الصواريخ الباليســـتية الإيراني، ولا أنشطتها المزعزِعة للاســـتقرار في المنطقة عبر أذرُعها.

يحتاج إذن الرئيس الأمريكي إلى تحقيق فوزٍ تاريخي، من خلال إبرام اتفاقية مع إيران تنهي تهديدها إسرائيل، وتُغلق مسألة السباق النووي في المنطقة، وتجعل منه رجل السلام ومُنهي الحروب، ويكون بذلك قد ضمِنَ فوزه بجائزة نوبل للسلام، لكنَّه في الأخير ســـمح لـ«الكيان» بشنِّ حرب على إيران، وحتى أنَّه سمَحَ بدخول الولايات المتحدة لهذه الحرب، على الرغم من أنَّ الطرفين كانا في خِضَمّ مفاوضات غير مباشرة.

اتّهم الإيرانيون الولايات المتحدة خلال ســـيْر المفاوضات بالتناقض في مواقفهم، فأحيانًا يتّخِذون مواقف متناقِضة ومتعارِضة؛ يقولون شـــيئًا خارج المفاوضات ثمَّ يطرحون شـــيئًا مختلفًا داخلها، حتى أنَّ آراء مسؤوليهم مختلفة تمامًا[15]؛ الأمر الذي يُشير إلى أنَّ أحد الأهداف

الأمريكية من المفاوضات كان إبرام سـريع لاتفاقية جديدة وفق الشروط الأمريكية، دون أيّ اهتمام لما يُريده الطرف الآخر. لقـد أعلن ترامب منذ البداية أنَّ إيران أمام خيارين: الازدهار أو الهلاك، أي إبرام صفقة معها وفق الشـروط، التي يحدِّدها، فتربح إيران، أو سـتكون الحرب وهلاكها الأكيد.

إنَّ منْح الرئيس ترامب شهرين لإيران للتوصُّل إلى اتفاق جديد وتهديدها باللجوء إلى الخيار العسكري، يُشـير إلى أنَّ الولايات المتحدة دخلت المفاوضات لفترة زمنية محدَّدة، ولم تكُن تنوي منْح إيران مدَّة أطول للمناورة وربْح الوقت كما فعلت سـابقًا، وبعدها تلجأ واشنطن إلى القوَّة العسكرية لإرغامها على الخضوع لمطالبها، أو نسْف برنامجها النووي بالكامل.

3. جولات مسقط ومفاوضات كاشِفة لجوانب النزاع

أعلنـت الولايات المتحدة الأمريكيـة في بداية المفاوضات على لسـان وزير خارجيتها مارك روبيو، قبولها امتلاك إيران لبرنامج نووي سِلْمي، قبل أن تتراجع وتطلب بإنهائه كُلِّيًا، وأن تشمل المفاوضات أيضًا برنامج إيران للصواريخ الباليستية، في إشارة إلى رفْع سقف المطالب، فكان التسـاؤل هو عن إمكانية تقديم تنازلات والوصول لاتفاق يكون مقبولًا داخليًا وخارجيًا، وهو ما ظهَرَ جليًّا خلال الجولة الثالثة من المفاوضات. وتُعَدُّ هذه من أهمّ الجولات، إذ احتوت جوانب فنِّية للمرَّة الأولى، ورسمت بوضوح ما يريده كل طرف من هذه المفاوضات.

لقد قدَّم الأمريكيون عدَّة مطالب، أهمَّها ما يأتي:

أ. أن تُوقِف إيران تخصيب اليورانيوم، وتقوم باسـتيراد ما تحتاجـه لبرنامجها النووي من الخارج، مع ضمانات بأن تقوم روسيا بتقديم ما تحتاجه إيران، في حين أنَّ اتفاق عام 2015م قد أعطاها الحق في تخصيب اليورانيوم والاحتفاظ بأجهزة الطرد المركزي النووية.[16]

ب. السماح لمفتِّشين أمريكيين بتفتيش المنشآت الإيرانية المشكوك بأمرها. وقد وافقت إيران على السماح لهم بالمشـاركة في فِرَق تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرِّية، شريطة أن يكون ذلك مقصورًا على المنشآت النووية.

ج. يتأكَّـد الأمريكيون من أنَّ إيران لا تقوم بتصنيـع صواريخ بعيدة المدى يمكن أن تحمل رؤوسًـا نووية، عن طريق تفتيش بعض المنشآت العسكرية الإيرانية، لكن رُفِض هذا الطلب من جانب إيران بشكلٍ كامل.

د. إخراج اليورانيوم المخصَّب بنِسَب تزيد عن الـ 3.67% إلى روسيا، أو ترقيقه وتحويله إلى قضبان نووية لا يمكن استخدامها لصناعة الأسـلحة. وردَّت إيران بأنَّه في غياب أيّ ضمانات عملية من قِبَل الجانب الأمريكي، فإنَّها تريد الإبقاء على هذا اليورانيوم داخل الأراضي الإيرانية تحت إشـراف الوكالة الدولية للطاقة الذرِّية، مع شرط السـماح لها بشكل مكتوب بإخراجه والاستفادة منه، إذا نكثت الولايات المتحدة بأيّ تعهُّدٍ لها في الاتفاق أو خرجت منه.

هـ. اسـتثمار الشـركات الأمريكية في المشـاريع النووية الإيرانية. إيران لا تمانع، وهي مستعدَّة لإعطاء الشركات الأمريكية عدد من المشاريع، وصرَّح وزير الخارجية الإيرانية رسميًا

بأنَّ إيران تريد إنشاء 19 محطَّة نووية جديدة، يمكن للولايات المتحدة المشاركة في تأسيس أيٍّ من هذه المشاريع.

و. أن يكون الاتفاق غير محدَّد بفترة زمنية مثل الاتفاق النووي السابق.

أمّا المطالب الإيرانية، فكانت على النحو الآتي:

(1) رفْع العقوبات الأمريكية بشكلٍ كامل بمجرَّد التوقيع على اتفاق جديد، بدايةً بتلك التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران بعـــد خروجها من الاتفاق النووي، مع ضمان عدم عودتها بعناوينٍ أخرى.

(2) ضمان تنفيذ الولايات المتحدة كل تعهُّداتها في أيّ اتفاق، وأن يكون هناك بنود واضحة لتغريم الولايات المتحدة، والســـماح لإيـــران بوقف تنفيذ تعهُّداتها، إذا مـــا لم تقُم الولايات المتحدة بتنفيذ تعهُّداتها، أو تعلَّلت في تنفيذها.

(3) تقديم الولايات المتحدة ضمانات مقبولة من أنَّها لن تخرج من أيّ اتفاق يتِم، ولا تقوم أيّ إدارة مقبلة بالخروج من الاتفاق مجدَّدًا.

(4) تعويض إيران عن الأضرار بسبب خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي السابق، والإفراج عن أرصدتها المجمَّدة خارج البلاد، وفتْح القنوات المصرفية للتعامل معها.

(5) أن تتولَّى الولايات المتحدة مســـؤولية وقْف تهديـــدات الأوروبيين بتنفيذ بند «آلية الزناد» في الاتفاق النووي، وإعادة العقوبات الدولية بدلًا عن العقوبات الأمريكية.

(6) وقْف الولايات المتحـــدة كل أعمالها العدائية تجاه إيران؛ العســـكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية، مع بدء المفاوضات أو بعد التوصُّل لأيّ اتفاق.[17]

تعتبر إيران تخصيب اليورانيوم حقًّا وطنيًا غير قابل للمساومة أو التنازل، تكفله لها معاهدة حظْر الانتشار النووي، التي وقَّعتها، فهو حقٌّ مشروع لها دوليًا. بينما ترى فيه الإدارة الأمريكية تهديدًا استراتيجيًا لا بُدَّ من إيقافه بالكامل، وليس فقط تقليل نسبة التخصيب، وهو ما سُمِّيَ بـ«صفر تخصيب» على الأراضي الإيرانية.

رفعت الولايات المتحدة سقف مطالبها، ولم تعُد تطالب بـ«صفر تخصيب»، بل طالبت بوقف البرنامج النووي الإيراني برُمَّته وتفكيك منشآت إيران النووية، وهو ما اعتبرته إيران خطًّا أحمرًا لا يمكن القبول به، مع تأكيدها الدائم على أنَّ برنامجها النووي موجَّه للأغراض السِلْمية فقط. وأكَّد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني إبراهيم عزيزي، أنَّ «قانون العمل الاســـتراتيجي لإلغاء العقوبات وحماية حقوق الشـــعب الإيراني، الذي أقرَّه البرلمان في ديسمبر 2020م، يُلزِم الحكومة بضمان هذه الحقوق ومنها تخصيب اليورانيوم».[18]

ثالثًا: متغيِّر الحرب الإسرائيلية-الأمريكية وأثره على مسار المفاوضات

يرى محســـن ميلاني في كتابه «صعود إيران وتنافســـها مع الولايـــات المتحدة الأمريكية في الشـــرق الأوسط»، أنَّ إســـرائيل تمثِّل الذراع المتقدِّمة للسياسة الأمريكية في المنطقة، فهي تضغط على إيران عسكريًا واســـتخباراتيًا، بينما تتولَّى واشنطن العقوبات والاحتواء السياسي

والاقتصـــادي. فكُلّ ضربة «صهيونية» داخل إيران أو ضدّ حلفائهـــا، تُقرأ في طهران كجزءٍ من معركتها الكُبرى مع أمريكا[19]؛ لذلك أيّ ســـلوك أو فعل يصدُر من إسرائيل ضدّ إيران يُنظَر إليه على أنَّه حصَلَ مُسبَقًا على الموافقة والقبول الأمريكي، بما فيه قرار الحرب.

بدأت الحرب يوم 13 يونيو 2025م، ودامت 12 يومًا؛ لذا تسمى بـ«حرب الاثني عشر يومًا»، فكانت بمثابة التحوُّل من حروب الظل أو حروب بالوكالة، التي كانت تعتمدها إيران في صراعها مع خصومها في الشرق الأوســـط والولايات المتحدة الامريكية، إلى المواجهة المفتوحة مع إسرائيل والولايات المتحدة.

استبعد العديد من المراقبين شنّ إســـرائيل أو الولايات المتحدة الحرب على إيران خلال المفاوضات، وذلك لأسباب وحسابات رُبَّما كانت في الأصل عاملًا لعدم قيام الحرب من قبل، وأخرى مرتبطة بالمفاوضات الجارية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.

من بين هذه الأسباب، أنَّ الولايات المتحدة قد لا تهدُف ولا تريد حربًا تُطيح بالنظام الإيراني القائم؛ لأنَّ ذلك لا يخدم مصالحها واســـتقرار منطقة الشرق الأوسط. كما تخشى واشنطن أن تُلحِق الحرب الضرر بالاقتصاد العالمي، خاصَّةً بأســـواق الطاقة؛ نظرًا لتحكُّم إيران في مضيق هرمز، وهو أحد الممرّات المائية الدولية الأساسية للتجارة العالمية، «ففي مضيق هرمز وحده، يمُرّ نحو 20 مليون برميل نفط يوميًا؛ ما يعادل نحو 30% من تجارة النفط العالمية».[20] وأخيرًا، كانت هناك حسابات أمريكية تتعلَّق بخطر وتهديد أذرُع إيران، فعلى الرغم من ضعفها الحالي إلّا أنَّها لا تزال تمتلك القُدرة العسكرية، وتشكِّل تهديدًا لـ«الكيان المحتلّ»، سواءً الحوثيون أو حزب الله، أو حتى حركة حماس الصامدة في غزة. وعلى وجه الأخصّ، كانت هناك مخاوف من اتّجاه الحوثيين للسيطرة على مضيق باب المندب، فعلى الرغم من أنَّه في مواجهات عسكرية مع إسرائيل إلّا أنَّه لا يزال يملك القُدرة على الإضرار بالملاحة الدولية وبالاقتصاد العالمي.

وعلى هذا النحو، يمكن تناوُل علاقة الحرب الأخيرة بالمفاوضات على النحو الآتي:

1. قطْع إسرائيل الطريق على الاتفاق مع إيران

اعتقد العديد من الخبراء والسياسيين، أنَّ إســـرائيل لن تضرب المنشآت النووية الإيرانية، أو تشِـــنّ هجمات ضدّها، أو حتى تقوم ببعض الاغتيالات، وذلك استنادًا إلى تصريحات الرئيس ترامب الرافضة للحرب على إيران، وتفضيله للتســـوية الدبلوماسية على أمل أن يحقِّق إنجازًا تفاوضيًا، بعد أن عجِزَ عن إيجاد حل تفاوضي للملف الروسي–الأوكراني.

في الحقيقة أنَّ إسرائيل لا تريد اتفاقًا أمريكيًا مع إيران؛ لأنَّ رئيس وزراءها بنيامين نتنياهو سيخسر بذلك إحدى أوراقه السياســـية، التي تُبقيه في السُلطة، وهو التهديد الإيراني بسبب برنامج إيران النووي وصواريخها الباليســـتية القادرة على الوصول للعُمق الإسرائيلي، وتجاوُز القُبَّة الحديدية ودفاعاتها الجوِّية.

اتّبعت إسرائيل سياسة الضربات الوقائية لضرب القُدرات النووية لخصومه، قبل أن تصِل لمرحلة التهديد الفعلي، كما فعلت مع المفاعل النووي العراقي عام 1981م، والموقع الســـوري

المُشـــتبَه به عام 2007م[21]. واتّبعت مع إيران سياســـة اغتيال علمائهـــا النوويين وقادتها العســـكريين داخل إيران وخارجها، كما أقدمت على شنِّ ضربات عســـكرية على مفاعلاتها النووية، حين وردت تقارير عن قُرب امـــتلاك إيران القُدرة على إنتاج رؤوس نووية، ليتأكَّد من عدم قُدرتها على مواصلة العمل على برنامجها النووي وتأخير تقدُّمها لعدَّة سنوات.

لن يقبل الاحتلال باســـتمرار المفاوضات لفترة طويلة، كي لا تســـترجع إيران نفوذها في المنطقة؛ لأنَّ بقاء الحرس الثوري وفيلـــق القدس التابع له يعني أنَّ محور المقاومة على الرغم من حالة الوهن والضعف التي يعيشها حاليًا، يمكن إنعاشه وتقويته بعد نهاية الحرب. فـ«فيلق القدس» هو الذراع الخارجية للحرس الثوري، وهو من ينسِّق ويعمل مع الأذرع الخارجية، وكما يقوم بتدريب عناصرها ويسلِّحهم، ويقدِّم لهم الدعم العسكري والاستخباراتي.

2. الاستهداف الأمريكي للمنشآت النووية

ترَكَ ترامب لإيران ستين يومًا فقط للتوصُّل لاتفاق بشأن برنامجها النووي، إلّا أنَّ ما جرى خلال تلك المفاوضات، هو تكرار لنهج إيران في المماطلة والتعنُّت في الشروط؛ ما أفقد إدارة ترامب الثقة في جدِّيتها في التوصُّل لاتفاق، وأسهم في منْح واشنطن الضوء الأخضر لإسرائيل لتنفيذ الهجمات العسكرية ضدّ إيران[22].

اعتبرت إيران من جهتها، أنَّ دخول الولايات المتحدة الحرب مع إســـرائيل نفاق تفاوضي، واتّهمتها باســـتغلال المفاوضات لممارســـة الخداع والتضليل؛ لتمكين الاحتلال من توجيه ضرباته بشكل مفاجئ، وفي وقتٍ غير متوقَّع لتحقيق أكبر نتيجة ممكنة. وهو ما حدَثَ فعلًا؛ لأنَّ إيران كانت تستعدّ لحرب مفتوحة مع إسرائيل، وفي نفس الوقت تستعدّ للجولة السادسة من مفاوضاتها مع إدارة ترامب، ولم يكُن متوقَّعًا ذلك قبل الإقرار بفشـــل المفاوضات؛ ما يُشـــير لفقدان الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية كطرفٍ مفاوِض مستقبلًا.

قامت الولايات المتحدة بقصف منشآت إيران النووية في كلٍّ من فوردو ونطنز وأصفهان، في 22 يونيو 2025م، باســـتخدام قنابلها الخارقة للتحصينات، وهي الوحيدة المالكة لهذا النوع من القنابل، والتســـاؤل هو: لماذا دخلت واشنطن الحرب وهي لا تزال في مفاوضات جارية مع إيران؟ يمكن ذِكْر مجموعة من الأسباب وراء ذلك:

أ. إنهـــاء الحرب وعدم إطالتها؛ لأنَّها مُكلِفة جدًّا لإســـرائيل، خاصَّةً أنَّه لديها جبهات أخرى مفتوحة: غزة، الضفة الغربية، ولبنان، والعراق، وسوريا، واليمن.

ب. لا تملك إســـرائيل القُدرات العســـكرية ونوعية السلاح، التي تمكِّنها من الوصول إلى المفاعلات النوويـــة الإيرانية في فوردو ونطنز؛ نظرًا للعُمق الـــذي تتواجد فيها والتحصينات المحيطة بها.

ج. يُشير غياب التصعيد عبر وكلاء إيران وأذرعها، إلى تقييد في هامش المناورة، وهو مؤشِّر لتراجع النفوذ الإيراني، أو على الأقل تراجعه التكتيكـــي المؤقَّت، كما يُضعِف قُدرة إيران على اســـتخدام الحرب غير المتماثلة كورقة ضغْط فعّالة[23]، فخلال الحرب لم تتحرَّك ميليشيات

الحشد الشـــعبي لتســـتهدف الوجود الأمريكي في العراق، ولم تهاجم إسرائيل ولو بضربات بسيطة، مثلما قامت به بداية الحرب على غزة كإسناد لـ«محور المقاومة».

الحقيقة أنَّ التســـاؤل هو عمَّن استعان ووظَّف الآخر، فهل اســـتعانت الولايات المتحدة بالاحتلال الاســـرائيلي للضغط على إيران لتقديم تنازلات وفق ما يريده الرئيس ترامب، أم أنَّ الاحتلال هو من اســـتعان بالأمريكان لإلهاء الإيرانيين بلعبة التفاوض لضرب منشآتها النووية بصورة مفاجئة ومباغتة. لقد صرَّح ترامب خلال المفاوضات أنَّ شن إسرائيل لهجوم عسكري على إيران من الممكن جدًّا حدوثه، كما لا يرى المراقبون أنَّ إســـرائيل لا تجرؤ على التحرُّك دون الموافقة الأمريكية.

على ما يبدو، اســـتفادت كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من تحرُّكات الآخر، لدرجة ترجَّح القول بإنَّهما تعاونا ونسَّـــقا معًا لهذه الحرب. لقد أراد «الكيان الصهيوني» دائمًا الحرب ضـــدّ إيران، لكنَّه لا يمكنه ذلك دون موافقة أمريكية؛ لحاجته لدعم عســـكري أمريكي مباشـــر لإنهاء برنامجها النووي أو على الأقلّ تعطيله. كما هدَّدت الولايات المتحدة إيران مرارًا وتكرارًا، بأنَّ الحرب ســـتكون خيارًا ممكنًا إذا فشلت المفاوضات أو لم تقبل بشروط ترامب؛ ما يعني أنَّ الإدارة الأمريكية وظَّفت التهديد بالحرب كورقة ضغط تفاوضية، وبعد مهلة الشهرين وعنصر المفاجأة، الذي وفَّرته للاحتلال، أظهرت لإيران أنَّ الحرب ممكنة؛ لإجبارها على تقديم تنازلات أكبر في مفاوضات مستقبلية مُحتمَلة.

رابعًا: المفاوضات بين خياري الحرب والدبلوماسية

أشارت وكالة الاســـتخبارات الدفاعية الأمريكية، إلى أنَّ أجهزة الطرد المركزي قد تكون لا تزال سليمة تحت أنقاض المواقع الثلاثة المذكورة، كما أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرِّية أنَّها لا تستطيع تحديد موقع 410 كيلوغرامات من اليورانيوم المخصَّب بنسبة 60%، يُرجَّح أنَّه نُقِلت قبل الحرب، وهو ما يكفي لبناء عشرة رؤوس نووية؛ الأمر الذي يعني أنَّ الخطر النووي الإيراني لا يزال قائماً[24].

هكذا يمكن القول إنَّ حرب إسرائيل والولايات المتحدة لم تقضِ نهائيًا على البرنامج النووي الإيراني، كما صرَّح بذلك الرئيس ترامب، بل أخَّرت فقط التقدُّم، الذي حقَّقته إيران في السنوات الماضية. يبقى إذن الملف النووي الإيراني كموضوع خلاف بين إيران والغرب، وعلى رأســـهم الولايات المتحدة الأمريكية، بحاجة للحل، فيبقى التســـاؤل هو: على ما سيكون العمل عليه مستقبلًا لحل مســـألة الملف النووي الإيراني، فهل سيكون بالعودة إلى المفاوضات، أم بتكرار حل الحرب؟

1. خيار العودة للمفاوضات

تبدو إســـرائيل ومن ورائها الولايـــات المتحدة الأمريكية أمام خياريـــن، بعد الحديث عن بقاء التهديد النووي الإيرانـــي، فإمّا الحرب وإمّا العودة للمفاوضات من جديد، وقد يكون المســـار

الأنسـب هو المفاوضات؛ لأنَّ جولة جديدة من القتال سـتفرض تكاليـف باهظة على جميع الأطراف المنخرِطة، خاصَّةً في ظل غياب أيّ ضمانة لحسم عسكري[25].

كانت الحرب مُكلِفة للجميع، فمن جهة إيران فقد تعرَّضت منشآتها النووية لأضرار جسيمة عطَّلتها عن العمل، كما فقـدت العديد من علمائها النوويين وقادتها العسـكريين، وكذلك تضرَّرت قُدراتها الصاروخية. وبالنسـبة لإسـرائيل، فقد طالت الصواريـخ الإيرانية العُمق الإسرائيلي والمواقع الاستراتيجية، وتعطَّلت الحياة العامَّة وبات السُكّان في الملاجئ؛ فانهارت أسـطورة الردع وصلابة أمنها القومي. أمّا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد خسرت نتيجة نشرها منظومة «ثاد» الدفاعية في إسرائيل، «رُبع مخزونها من الصواريخ في التصدِّي للصواريخ الإيرانية، وفق تقرير نشرته شبكة "سي إن إن" في 28 مايو 2025م»[26].

من جهة ثانية، لا تريد إيران حربًا وجودية تهِّدد بقاء نظامها، ففي «حرب الاثنتي عشر يومًا» بعثت مرارًا بإشـارات تفيد تفضيلها العودة للمفاوضات، بل الرغبة في خفْض التصعيد، من خلال إعطائها إنذارا مُسبَقًا بهجومها الانتقامي على قاعدة «العُديد» الأمريكية في قطر، وهو ما أشـار إليـه الرئيـس ترامـب[27]، أي أنَّهـا في الواقـع لا تريـد الدخـول في حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بالإضافـة إلى ذلك، لا يمكن لإيـران الاعتماد على حليفها الروسـي أو الصيني في حربٍ مستقبلية مع «الكيان الصهيوني» أو الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من الاتفاقيتين الاسـتراتيجيتين الموقَّعتين مع كُلٍّ من الصين وروسيا، إلّا أنَّهما لم تتّخِذا أيّ إجراء فعلي لدعم طهران عسـكريًا ضدّ تلك الهجمات. اكتفت روسيا بمجرَّد إدانة تلك الهجمات؛ ما فرَضَ على إيران واقعًا جديدًا جعلها تنتقل من موقع الندِّية إلى موقع دفاعي، والعودة إلى طاولة المفاوضات من موقعٍ ضعيف بعد تآكُل أدوات الردع[28].

علاوةً على أنَّ هناك مسألة الثقة بين إيران وروسيا، فقد سبَقَ لروسيا أن شاركت في فرْض العقوبات على إيران، وتلكَّأت في إنجاز صفقات أسـلحة، واتُّهِمت من قِبَل مسؤولين إيرانيين، في مقدِّمتهم وزير الخارجية الأسـبق محمد جواد ظريف، بعرقلتهـا لفرصة حقيقية لإحياء الاتفاق النووي. ويتّهِم بهروز إثباتي؛ أحد قادة الحرس الثوري البارزين، روسيا بأنَّها أسهمت في إسقاط بّشار الأسـد، كما تعاونت مع إسـرائيل في الاغتيالات، التي استهدفت ضُبّاطًا من الحرس الثوري في سـوريا، وأنَّها كانت تتعمَّد تعطيل منظومـة الدفاع بالتزامن مع الهجمات «الصهيونية»، وكل ما كانت تقوم به روسيا في الفترة، التي أعقبت عملية «طوفان الأقصى»، كان يصُبّ في مصلحة «الاحتلال الإسرائيلي»[29].

لن يكون إذن خيار التفاوض مع الولايات المتحدة مُستبعَدًا، بالنظر إلى استراتيجية إيران، التي اعتمدتها منذ عقود في شـراء الوقت للعبور من المراحـل الصعبة، أو التي تشكِّل تحدِّيًا لوجود النظام، عبر إظهار قدرٍ من المرونة المؤقَّتـة[30]، وما يظهر أحياناً في الأدبيات الإيرانية باسم «المرونة البطولية».

2. خيار ثلاثية المفاوضات والعقوبات والحرب

تفضِّل إيران الخيار التفاوضي بدلًا من الحرب لحل مسألة ملفها النووي مع الغرب، خاصَّةً مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنَّ ذلك سيمنحها الوقت للتعافي، كما سيسمح لأذرُعها بالعودة إلى الساحة الإقليمية، واستعمالها ورقة ضغْط تفاوضية، مثلما فعلت في المفاوضات السابقة.

لكن يبدو الولايات المتحدة لن تسمح بذلك؛ لذا طلبت من الأوربيين تسريع عودة إيران إلى طاولة المفاوضات، والضغط عليها عبر تفعيل «ألية الزناد» وعودة العقوبات الدولية؛ فقامت كلٌّ من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بإخطار مجلس الأمن بما أسمته انتهاكات إيران وعدم التزامها بالاتفاق النووي لعام 2015م، والذي كان يهدُف أساسًا لمنعها من تطوير وإنتاج قنابل نووية.

بالفعل، صوَّت مجلس الأمن الدولي في 26 سبتمبر 2025م على إعادة فرْض العقوبات المُسلَّطة على إيران بسبب برنامجها النووي، بعدما رفْض المُقترَح الروسي-الصيني الهادف إلى تأجيل فرضها وتمديد العمل باتفاق عام 2015م ستة أشهر إضافية، أي لغاية شهر أبريل من عام 2026م، وهو ما يدخل أيضًا في السياسة الإيرانية لكسب الوقت.

تسعى دائمًا إيران إلى تفادي حربٍ مفتوحة مع الولايات المتحدة، لكنَّها تحاول استخدام أدوات غير مباشرة لردعها أو للضغط عليها؛ لذا ستعمل مستقبلًا على إعادة بناء قوَّتها ونفوذها في المنطقة، عن طريق إعادة تأهيل أذرُعها، استعدادًا لحرب أخرى تبقى مُحتمَلة مع إسرائيل، ورُبَّما أيضًا مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما ستعمل إيران على توسيع شراكاتها مع الصين وروسيا، وتحسين علاقاتها مع الدول الخليجية، خاصَّةً مع المملكة العربية السعودية، لعدم تشكيل عدَّة جبهات ضدّها.

فعلى الرغم من تراجُع الدور، لكن لم تتخلَّ إيران عن وكلائها في المنطقة، فقوّات الحشد الشعبي في العراق -مدعومةً بالأحزاب المتحالفة معها في البرلمان- تقدَّمت بمشروع قانون يهدُف إلى تعزيز الطابع المؤسسي لوجودها العسكري والسياسي، وبذلك تضمن إيران بقاء الميليشيات المسلَّحة واستمرارية دعمها للمصالح الإيرانية، ليس فقط في العراق بل في المنطقة كلها.

من جانبها، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن معارضتها لقانون الحشد الشعبي؛ كونه يعزِّز مباشرةً نفوذ إيران في العراق، ومن المَفترَض أن هنالك دعْم إيراني ضمني ومستمرّ لدمج الجماعات المحسوبة عليها في المنظومة الأمنية الرسمية وتوظيفها سياسيًا، وفي إطار إعادة ترتيب الأوراق الخاصَّة بالوكلاء الإقليميين في المرحلة الحالية[31]. كذلك حاول الغرب ثني إيران عن الاستمرار في برنامجها النووي، واتّباع سياسة التعتيم الراهنة كورقة ضغْط، وذلك عن طريق سياسة العقوبات الاقتصادية، والمفاوضات، والضربات العسكرية، وأخيرًا الحرب.

وعلى ما يبدو أنَّ أنسب الوسائل للولايات المتحدة هي المفاوضات؛ لأنَّ الحرب لم تقضِ على برنامج إيران النووي وإن أخَّرت تقدُّمه لفترة، لكن الرهان الأمريكي-الأوروبي الآن على المفاوضات مع الضغط عليها بإعادة فرض العقوبات وإضافة مجموعة أخرى منها جديدة للقائمة، بمعني العودة إلى استراتيجية فرْض وتكثيف الضغوط على إيران؛ لإرغامها بالجلوس لطاولة المفاوضات،

وتقديم التنازلات وفق التصوُّر الأمريكي والغربي، لكن هذه المرَّة وإيران تشهد تراجعًا لنفوذها في الشرق الأوسط.

من جانبها، تجِد إيران نفسـها في موقف حرِج، يُشير إلى ذلك تأكيد الرئيس الإيراني مسعود بزشـكيان بعد التصويت في مجلس الأمن على إعادة فرْض العقوبـات، أنَّ الولايات المتحدة طالبت بلاده بضرورة تسليم مخزون اليورانيوم المخصَّب خلال ثلاثة أشهر، وهو ما اعتبره شرَطا غير مقبول. كما أوضح أنَّ سـبب عدم التوصُّل إلى أيّ تفاهُم بشـأن تفعيل «آلية الزناد»، كان بسبب مطالب الولايات المتحدة غير المقبولة، وهو ما يُشير إلى احتمالية قيام ترامب وإسرائيل بالحرب مجدَّدًا على إيران، بعد انتهاء المهلة وعدم تنفيذ الشرط الأمريكي، كما حدَثَ بعد مهلة الستين يومًا، التي سبقت الحرب.

ومع أنَّ الإدارة الأمريكية وحكومة إسـرائيل تُصِرّان على أنَّ الهجمات الأمريكية، التي تلت الهجمات «الصهيونية» علـى المواقع النووية الثلاثة الإيرانية، دمَّـرت كُلِّيًا البرنامج النووي الإيراني، غير أنَّ تقارير إعلامية واسـتخباراتية وآراء العديد من الخبراء تُشير إلى حدوث تضرُّر شديد، وإلى تعطيل البرنامج النووي لبضعة أشهر فقط أو لعدَّة سنوات،[32] فالحرب لم تُنهِ الملف النووي الإيراني.

لا تزال إيران تحتفظ بمخزون كبير من اليورانيوم المخصَّب بنسـبة 60% و20% و5%-3، مع أجهزة الطرد المركزي، التي صُنِّعت ولم تُركَّب بعد في نطنز أو فوردو، وآلاف أجهزة الطرد المركزي المتقدِّمة، التي كانت موجـودة أو نُقِلت إلى مجمع «كوه كلنغ غزاله»، وهو موقع مُحصَّن جديد تحت الأرض؛ ما يعطيها إمكانية اسـتئناف نشاطها النووي، وحتى إمكانية إنتاج يورانيوم عالي التخصيب، كالمُستخدَم في صُنع الأسلحة في المستقبل، سواءً عبر التطوير الذاتي، أو من خلال التعاون مع دول أخرى كروسيا والصين. وهو ما يعنى أنَّ مماطلة إيران والرهان على كسْب الوقت، قد يضع خيار الحرب مجدَّدًا على الطاولة[33].

خاتمة

أضعفت الحرب، التي شـنَّتها الولايات المتحدة مع إسـرائيل على إيـران، أوراقها التفاوضية، وفرضت عليها مزيد مـن الضغوط والتحدِّيات، بما في ذلك خـروج أذرُعها الإقليمية مؤقَّتا من معادلة الصراع، وكذلك تعطيل البرنامج النووي، الذي كانت تستخدمه طهران كورقة ردع. ومع ذلك، أظهرت الضربات العسكرية محدودية الحل العسكري للقضاء نهائيًا على برنامجيها النووي والباليستي، ناهيك عن تكلفتها المرتفعة، وهو ما يجعل الكفَّة تميل إلى اعتبار المفاوضات الحل الأنسـب للتوصُّل إلى اتفاق نووي جديد من الجانبين. لكن يمكن لسياسـة المماطلة وكسْب الوقت والتعتيم النووي، التي تتّبِعها إيران، أن تدفع بإسرائيل والولايات المتحدة لتكرار الضربات العسكرية؛ لإرغامها على الإسـراع في إبرام اتفاق جديد وفق الرغبة الترامبية، وما حرب «الـ12 يومًا» إلّا تأكيد لسياسـة ترامب، التي يرى من خلالها أنَّ المفاوضات مع إيران ممكنة، لكن لا بُدَّ أن تكون وفق الشروط الأمريكية، وحسب المدَّة، التي تحدِّدها، وإلّا ستكون الحرب مرَّةً أخرى.

المراجـــع والمصـــادر

(1) فاطمة الصمادي، «مفاوضات طهران وواشنطن ماذا وراء الخلاف على كونها "مباشرة" أو "غير مباشرة"»، مركز الجزيرة للدراسات، (10 أبريل 2025م). تاريخ الاطلاع: 02 يوليو 2025م. https://tinyurl.com/26wqdwcu
(2) محمود حمد محمود عبد ربه، «العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال الفترة (2016 – 2025م) وتأثيرها على استقرار الشرق الأوسط»، المركز الديمقراطي العربي، (30.يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 13 أغسطس 2025م. https://tinyurl.com/2bzfledr
(3) محمد إبراهيم حسن فرج، «أثر الحرب الإسرائيلية–الإيرانية على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، (21 يوليو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 24 أغسطس 2025م، https://tinyurl.com/24998yuq
(4) أمجد إسماعيل الأغا، «تحوُّلات الشرق الأوسط: صراع النفوذ والبرنامج النووي الإيراني»، العرب، (18 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 05 أغسطس 2025م، https://2u.pw/9cmLEo
(5) محجوب الزويري، «سياسة إيران الخارجية في عهد مسعود بزشكيان: التوجُّهات والتحدِّيات»، موجز قضية، (13 مارس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 18 يونيو 2025م، من الاطلاع: https://2u.pw/aUjhP
(6) لارا راجا الذيب، «الأبعاد العسكرية للاتفاقية الصينية الإيرانية»، مركز الدراسات العربية الأوراسية، (19 يناير 2022م، تاريخ الاطلاع: 11 أغسطس 2025م، https://tinyurl.com/2docfnfh
(7) فاطمة الصمادي، «إيران وروسيا: تعاون اقتصادي وعسكري دون معاهدة دفاع ثنائية»، مركز الجزيرة للدراسات، (19 يناير 2025م)، تاريخ الاطلاع: 18 يونيو 2025م، https://tinyurl.com/29rhsfda
(8) فاطمة الصمادي،«المفاوضات الإيرانية الأمريكية: التخصيب هو العُقدة و"المرونة التكتيكية" تحول دون انهيار المحادثات»، مركز الجزيرة للدراسات، (29 مايو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 05 يوليو 2025م، https://tinyurl.com/29qrjnkr
(9) محمود حمد محمود عبد ربه، مرجع سابق.
(10) فاطمة الصمادي، «المفاوضات الإيرانية الأمريكية: التخصيب هو العقدة و"المرونة التكتيكية"»، مرجع سابق.
(11) محسن ميلاني: هو أحد أبرز الخبراء الأميركيين من أُصول إيرانية في شؤون الشرق الأوسط، ويشغل منصب المدير التنفيذي لمركز الاستراتيجية والدبلوماسية في جامعة جنوب فلوريدا.
(12) حسين جلعاد، «"صعود إيران" لمحسن ميلاني.."أمة منبوذة" تنافس واشنطن على قيادة العالم»، (11 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 15 سبتمبر 2025م، https://2u.pw/2I1ieh
(13) محمد إبراهيم حسن فرج، مرجع سابق.
(14) فاطمة الصمادي، «المفاوضات الإيرانية الأمريكية: التخصيب هو العقدة و"المرونة التكتيكية"»، مرجع سابق.
(15) المرجع السابق.
(16) محمود حمد محمود عبد ربه، مرجع سابق.
(17) عماد أبشناس،«مفاوضات أمريكا ولإيران: ماذا قيل في الغرف المغلقة؟»، الجزيرة نت، (4 مايو 2025م) تاريخ الاطلاع: 18 يوليو 2025م، https://tinyurl.com/27lef5ur
(18) رسول آل حائي، «انعكاسات "صفر تخصيب" على المفاوضات النووية بين طهران وواشنطن»، الجزيرة نت، (20 مايو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 30 يوليو 2025م، https://tinyurl.com/29qlkp6c
(19) حسين جلعاد، مرجع سابق.
(20) محمد إبراهيم حسن فرج، مرجع سابق.
(21) نفس المرجع
(22) شريف هريدي، «فرص وقيود: مستقبلا لتفاوض النووي بين إيران والغرب بعد حرب الـ12 يومًا»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدِّمة»، (07 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 24 أغسطس 2025م، https://tinyurl.com/28rhcg25
(23) قسم الدراسات الاستراتيجية، «الدروس المستفادة من الحرب الإسرائيلية–الإيرانية»، ترينـدز للبحوث والاستشارات، (28 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 05 سبتمبر 2025م، https://tinyurl.com/2cp52g2p
(24) باتريك كورات، «ترامب وإيران والمخاطر الكبيرة التي تهدِّد أمن الطاقة العالمي»، ميدل إيست نيوز، (15 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2025م، https://2u.pw/A1g5U
(25) المرجع السابق.
(26) شريف هريدي، مرجع سابق.
(27) باتريك كورات، مرجع سابق.
(28) قسم الدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.
(29) فاطمة الصمادي، «إيران وروسيا: تعاون اقتصادي وعسكري دون معاهدة دفاع ثنائية»، مرجع سابق.
(30) محجوب الزويري، مرجع سابق.
(31) حنان زهران، «جدل مستمرّ: قانون الحشد الشعبي العراقي»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدِّمة، 19 أغسطس 2025م، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2025م، https://tinyurl.com/27fp4yq9
(32) قسم الدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.
(33) المرجع السابق.

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
1 أغسطس 2025	14 سبتمبر 2025	30 أكتوبر 2025

خيارات إيران الإستراتيجية تجاه سوريا بعد سقوط «الأسد»

د. محمد محمود مهدي

باحث في العلاقات الدولية

مستخلص

تُناقش الدراسة خيارات إيران الإستراتيجية تجاه سوريا والمنطقة بعد سقوط نظام الأسد في نوفمبر 2024م، وذلك باعتبار أن النظام الجديد الذي جاء، قد قوّض نفوذ إيران في سوريا، وأفقدها ورقة مهمَّة من أوراقها الإقليمية وساحة مهمَّة في عقيدتها الأمنية على الصعيد الإقليمي. ويبدو أن مناقشة خيارات إيران في هذه المرحلة مهمَّة بالنظر إلى محاولة إيران إعادة تقييم دورها وفاعليتها في المنطقة بعد الضربات المؤثرة لمحورها الإقليمي، وفي ظلِّ بيئة إقليمية ودولية نشطة وضاغطة تستهدف وضع حدٍ لنهج إيران والقضاء على محورها وتحالفاتها التي أضرت بالأمن الإقليمي. تحاول هذه الدراسة أن تكشف عن أبعاد هذه القضية، من خلال تناول ملامح النفوذ الإيراني في سوريا قبل سقوط الأسد، ونقاط ضعف إيران على هذه الساحة، والظروف الراهنة التي تشكل تحديًا أمام استعادة إيران لحضورها على هذه الساحة، وفي المنطقة ككل، وخيارات إيران الإستراتيجية من أجل تخفيف وطأة هذه الخسارة والتراجع.

كلمات مفتاحية: إيران- سوريا- نظام الأسد- النفوذ الإيراني في سوريا- المعارضة السورية.

Abstract

This study examines Iran's strategic options regarding Syria and the broader region following the fall of the Assad regime in November 2024. The new government has significantly undermined Iran's influence in Syria, stripping it of a critical regional asset and a key component of its security doctrine. Analyzing Iran's options at this juncture is crucial, given its efforts to reestablish its role and influence in the region after significant setbacks to its regional proxies and allies —amid unprecedented regional and international pressure aiming to curb its behavior, which undermined regional security. The study explores the dimensions of Iran's declining influence by addressing the contours of Iran's clout in Syria prior to Assad's fall, Iran's vulnerabilities in this arena, the current conditions posing challenges to Iran's efforts to restore its presence in Syria and the region and the strategic options available to Iran to mitigate the impact of this significant decline.

Keywords: Iran, Syria, Assad regime, Iranian influence in Syria, Syrian opposition.

مقدمة

شـــنّت قوات المعارضة الســـورية، في الســـابع والعشـــرين من نوفمبر عام2024م، هجومًا استهدف مواقع للنظام السوري، تحت عنوان عملية «ردع العدوان»، التي تُوّجت بانهيار نظام «الأسد» في الثامن من ديسمبر من العام نفسه؛ الذي بسقوطه بعد حكمٍ دام لأكثر من خمسة عقود، وانهياره بصورة دراماتيكية، وجدت إيران نفسها أمام خسارة جيوسياسية كبرى، تمثَّلت في فقدان أحد أبرز حلفائها الإقليميين.

فلم تكن ســـوريا بمعطياتها الجيوسياسية خلال حكم «الأســـد»، مجرد حليف تقليدي بالنسبة لإيران، بل الجســـر الحيوي الذي يربطها بعمقها الإقليمي وصولًا إلى شرق المتوسط، ويُســـهّل لها عمليات الدعم اللوجستي والعســـكري لحلفائها. وقد تطلّب بناء هذا التحالف سنواتٍ طويلة من العمل والتنسيق، بدءًا من عهد الرئيس الأسبق حافظ الأسد، وبلغ ذروته في عهد بشار الأسد، من خلال تحالف إستراتيجي عمَّق الحضور الإيراني داخل سوريا في مختلف المجالات.

وقد تزامن فقدان إيران لحليفها الســـوري، مع تراجعٍ حادٍ في قدرات «حزب الله» اللبناني نتيجة الضربات الإســـرائيلية، التي اســـتهدفت قياداتَه وقواعده الحيوية، وأيضًا دخولها في مواجهة عســـكرية مباشرة مع إسرائيل، واســـتهداف الولايات المتحدة لمنشآتها النووية في مواقع نطنز، وفردو، وأصفهان. هكذا، باتت إيران تواجه انكشـــافًا إستراتيجيًا مزدوجًا؛ خارجيًا بفقدان الحليف الســـوري، وتراجع نفوذها بضعف أحد أبرز أذرعها الإقليمية، وداخليًا بتعرّض منشآتها النووية لهجماتٍ هدَّدت منظومة توازن الردع ضمن حساباتها الأمنية.

وفي ضوء هذا المشـــهد المعقّد، تبحث هذه الدراسة في تداعيات سقوط نظام «الأسد» على النفوذ الإيرانـــي في المنطقة، من خلال بيان النفوذ الإيراني في ســـوريا منذ عام2011م، وتفكيك دوافع عدم استدامته وأسباب هشاشته، وصولًا إلى قراءة المسارات الإيرانية في ظلِّ فقدانها للحلفاء، وانكشـــافها الإقليمـــي، وذلك من خلال الإجابة عن الســـؤال الآتي: ما هي الخيارات الإيرانية في ظلِّ فقدان الحليف السوري والانكشاف الإقليمي؟

أولًا: ملامح النفوذ الإيراني في سوريا في أعقاب الثورة عام 2011م

منذ اندلاع الثورة الســـورية عام2011م، برزت إيران كأحد أبرز الفواعل الإقليميين المؤثرين في مســـار الأحداث، وقد شكّل تدخلها متعدد الأوجه ما يشبه مشـــروعًا لنفوذٍ إستراتيجي طويل الأمد، تجاوز حدود التحالف الظرفي مع النظام، ليصبح نفوذًا ميدانيًا وهيكليًا ذا طابع مؤسسي. ويمكن توضيح أوجه النفوذ الإيراني في سوريا بعد عام2011م على النحو الآتي:

1. أوجه النفوذ العسكري

تمكَّنت إيران عبر دعمها العسكري المباشر للنظام السوري السابق، في أن تصبح الدولة الأكثر

نفوذًا في سوريا؛ إذ وصل عدد مواقعها العسكرية إلى نحو 570 موقعًا، شملت 55 قاعدة عسكرية و515 نقطة تمركز[1]، وذلك بخلاف المقاتلين المنضوين تحت ألوية الميليشيات الموالية لها، الذين توزَّعوا على 42 فرقة عسكرية ونحو 128 كتيبة، بالإضافة إلى ما يقرب من 70 ألف ضمن «قوات التعبئة الشعبية»، التي أُوكلت إليها مهمة حماية المدن والقرى السورية[2].

وكان «حزب الله» اللبناني، يُعدّ القوة الأهم في سوريا بعد الحرس الثوري الإيراني، تليه الميليشيات العراقية. وقد اعتمدت إيران في سوريا نموذجًا مشابهًا لتجربتها في العراق، من خلال «الحشد الشعبي» وغيره من الأطر المماثلة في مواقع نفوذها الأخرى، حيث بناء تشكيلات عسكرية موالية لها، تضمن استمرار نفوذها، حتى في حال تغيّر النظام. ولهذا، سعت إلى تأسيس جماعة شبه عسكرية، قوامها يتجاوز الآلاف من المقاتلين، تُعرف باسم (الجيش الشعبي أو الدفاع الوطني)[3].

ويمكن إرجاع ذلك التَّمكن العسكري لإيران إلى تدهور الجيش السوري؛ الذي فقد كثيرًا من عناصر تماسكه جرّاء الانقسامات والانشقاقات؛ إذ قُدّر عدد المنشقين عام 2013م بنحو 6500 من مختلف الرتب العليا، فضلًا عن أكثر من 40 ألفًا من أصحاب الرتب الدنيا، أما ما تبقَّى فقد انكفأ على حماية العاصمة ومحيطها[4].

ولإضفاء الطابع المؤسسي والشرعية القانونية على بقاء عناصرها في سوريا، وتمكينها من دمج عناصرها داخل بنية الجيش السوري، اتجهت إيران إلى الاستثمار في بناء وتطوير ما تبقَّى من الجيش، والتغلغل في تشكيلاته[5]. فعلى سبيل المثال، وقَّعت إيران عام 2018م اتفاقية تعاون عسكري مع النظام، تضمنت استمرار عمل المستشارين العسكريين، والعمل على تعزيز البنية التحتية الدفاعية، والمساعدة في مجال إعادة بناء مصانع وزارة الدفاع. كما وُقِّعت اتفاقية أخرى عام 2020م لتعزيز التعاون العسكري والأمني، وتقوية أنظمة الدفاع الجوي، الأمر الذي أسهم في رفع وتيرة التبعية الأمنية لإيران، التي أصبحت ذات ارتباط عضوي إستراتيجي بالنظام[6].

2. أوجه النفوذ السياسي

لم يتوقف الدعم الإيراني عند الحدود العسكرية فحسب؛ بل قدَّمت دعمًا سياسيًا واسعًا للنظام السوري، تجلّى ذلك حين عارضت إيران التدخل العسكري الأمريكي عام 2013م، بعد استخدام النظام للأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية، وتمكّنت بالتعاون مع روسيا، من إقناع النظام بتسليم ترسانته الكيميائية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية[7]. كما رفضت المشاركة في النسخة الثانية من مؤتمر «جنيف»، الذي كان يقترح وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة انتقالية، ذلك بحجة معارضتها وضع أي شروط مسبقة على مشاركتها[8]. إضافة إلى ذلك، ثمَّة ما يُشير إلى أن إيران وضعت الثورة السورية على طاولة مفاوضاتها النووية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وهو ما يرجّح أنه قد تم التوصل إلى تسوية بشأنه في

سبيل تحقيق التوافق ضمن الاتفاق النووي عام2015م.

وقدّمت إيران أيضًا عدة مبادرات للحل السياسي في سوريا، من أبرزها «مبادرة النقاط الأربعة»، التي طرحها وزير الخارجية الأسبق «جواد ظريف»، وشملت وقف إطلاق النار، والسيطرة على الحدود، ومنع دخول المقاتلين الأجانب، وفتح المجال للمساعدات الإنسانية، إضافة إلى تشكيل حكومة انتقالية. لكن تقاطعت هذه المبادرة مع مبادرة المبعوث الأممي «الأخضر الإبراهيمي» عام2012م، التي دعت إلى تشكيل حكومة وطنية، وتعديل الدستور، وإجراء انتخابات[9].

ويبدو أن إيران كانت تبذل جهودًا في حل الأزمة السورية، ولكن دون طرح فكرة تخلي الرئيس عن السلطة، لإدراكها عواقب ذلك على مصالحها. وبذلك سعت إلى تقويض أي اتفاق بين المعارضة والنظام يتضمن التنحي وتسليم السلطة، مثلما قوضت محاولة ملك الأردن لعقد اتفاق «طائف» جديد بين المعارضة والنظام[10].

3. أوجه النفوذ الاقتصادي

في سبيل ترسيخ نفوذها الاقتصادي، قدَّمت إيران دعمًا كبيرًا للنظام السوري، تمثّل في قروض مباشرة، وخطوط ائتمان، فضلًا عن استثمارات ضخمة، وتسهيلات مالية لتمويل واردات النفط والمنتجات المرتبطة به. وقد قُدِّر المبعوث الأممي إلى سوريا «دي ميستورا» في الفترة من (2014م إلى 2019م) إنفاق إيران لدعم النظام بنحو 6 مليارات دولار سنويًا. ولكن، إذا أُخذت في الحسبان قيمة خطوط الائتمان، التي قُدِّرت خلال الفترة من (2011م إلى 2015م) بـ5,87 مليارات دولار[11]، إلى جانب تكاليف استقدام المقاتلين الأجانب، والمساعدات النفطية، التي تراوحت بين 3,5 إلى 4 مليارات دولار سنويًا[12]، فإن الدعم الإيراني قد يتجاوز بكثير الرقم الذي ذكره المبعوث الأممي؛ إذ كشف الرئيس السابق للجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني، «حشمت فلاحت»، عام2020م أن بلاده أنفقت ما يقرب من 30 مليار دولار للحفاظ على بقاء «الأسد» في السلطة[13].

ووقعت إيران العديد من الاتفاقيات والعقود التجارية مع النظام؛ كتلك التي أُبرمت في عام2013م لتمويل الواردات السورية، بشرط أن تأتي نسبة كبيرة منها من منتجات إيرانية وتُورَّد عبر شركات إيرانية، كما أعفى النظام في يوليو2013م شركات إيرانية مختصة في تصدير المواد الغذائية من الرسوم والضرائب.

وقد تعزَّز الوجود الاقتصادي عام2017م، عندما حصلت إيران على تراخيص لاستثمار ما يُقارب 5000 هكتار لإنشاء ميناء نفطي، وتحديث إحدى الموانئ وتشغيلها، إلى جانب استثمار بقيمة 300 مليون دولار في مُشغل اتصالات جديد، وإنشاء منشأة نفط في حمص، ويعكس ذلك تحول إيران من لعب دور اقتصادي محدود قبل عام2011م، إلى فاعل اقتصادي بارز مدفوع بمصالح إستراتيجية واضحة[14].

ووفق تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا عام2017م، تصدَّر المستثمرون الإيرانيون المرتبة الأولى في مشـــاريع الاســـتثمار المباشر، وتركزت اســـتثماراتهم في شراء العقارات، بالمناطق الســـكنية المدَّمرة؛ إذ خصص لهم النظام مناقصـــات حصرية لإعادة الإعمار، كما شـــجعت الحكومة الإيرانية شـــركاتها على تملك العقارات في سوريا، وقدَّمت لهم «خطوط ائتمان» بالعملات الأجنبية لاســـتثمارها في هذا القطاع[15]، الذي يُعدّ وســـيلة فعالة لتثبيت نفوذها عبر إحداث تغيير في التركيبة السكانية في دمشق ومحيطها.

وفي ضوء ما ســـبق، حققت إيران بحضورها في ســـوريا العديد من الفـــرص والقدرات الجيوسياسية؛ إذ نشطت قنوات دعمها اللوجستي لحلفائها الإقليميين، وزادت فرص وصولها إلى البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت أكثر قدرة على المنافسة مع تركيا وموازنة طموحاتها في المنطقة، فضلًا عن زيادة فرص ردعها لإسرائيل ببيان إمكانية قدرتها على تشكيل جبهتين مواليتين لها (جبهة «حزب الله» اللبنانية إلى جانب الجبهة السورية)، ناهيك عن أن تدخلها أيضًا فتح لها مجالًا واســـعًا من الاســـتثمارات أمام رجال الأعمال الإيرانيين، وخلق لها منافذ اقتصادية جديدة، بعيدًا عن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

ثانيًا: المفارقات الإستراتيجية للنفوذ الإيراني في سوريا

مع أن الحضور الإيراني في سوريا بدا قويًا، وكان آخذًا في الاتساع، فإنه ظلَّ حضورًا مقيدًا، ومن أهم عوامل تقييد هذا النفوذ ما يأتي:

1. غياب الحاضنة الشِّيعيَّة

تُعدّ الحواضن الشيعية إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليها إيران في ترسيخ حضورها ضمن محيطها الحيوي، وذلك في إطار إستراتيجية مزدوجة تستهدف من جانب دعم الأقليات الشيعية وتمكينها داخل بلدانها، ومن جانب آخر، بناء شـــبكة ذات اعتقاد شيعي، ترتبط مركزيًا بإيران، وتعزز نفوذها الإقليمي[16].

ويبدو واضحًا، مـــن خلال مراقبة النفوذ الإيراني في محيطه الحيـــوي، مدى النجاحات التي حققتها هذه الإستراتيجية المستقرة في أدبيات السياسة الإيرانية؛ ففي العراق مثلًا، حيث يُشكّل الشـــيعة الأغلبية، لعبت إيران دورًا محوريًا في دعم وتمكين الطائفة الشيعية، خاصة من أنصار نظرية «الولي الفقيه»، ما منحها نفوذًا راسخًا يمكن وصفه بالنفوذ «البارز»، وكذلك في أفغانستان، التي رغم قلة المكون الشيعي فيها-تُقدر نســـبتهم من 15-29% من المجموع الكلي للسكان[17]- استطاعت تحويل هذا المكون إلى قوة ضاغطة فاعلة في الداخل الأفغاني. وعلى العكس، يغيب المكون الشيعي في سوريا؛ إذ يُشكّل معتقد والمذهب السني غالبية السكان، فيما لا تتجاوز أعداد الشيعة الاثنى عشرية والإســـماعيلية معًا نحو 2% من إجمالي السكان، أما العلويون فلا تتجاوز نســـبتهم حاجز الـ12%[18]، وثمة تعارض عقائدي بينهم وبين الشيعة، فليس هناك شعور بالأخوّة

الدينية بين الاثنين، ورغم محاولات إضفاء الشـــرعية الشـــيعية عليهم بإعلان كل من «موسى الصدر» و«آية الله الشيرازي» في سبعينيات القرن الماضي، كل على حدة، بأن العلويين مسلمون شـــيعة، فإن ذلك كان بهدف تقديم الدعم الديني للرئيس «حافظ الأســـد» وإضفاء شرعية على حكمه.

وواقعيًا، لم تُســـفر هذه المقاربات عن تضامن روحي أو إيديولوجي بين المذهبين[19]؛ ربما لأن العلويين يرون أنفســـهم نموذجًا ثالثًا داخل الإسلام، وقد عبَّر عدد من زعمائهم عن ذلك، بقولهم: «إنهم ليسوا من الشـــيعة، ويرفضون فتاوى المراجع الشيعية بأنهم فرقة من فرق الشيعة»[20]. ولذلك، لجأت إيران إلى تنفيذ سياسات تغيير الهوية الدينية، والتغيير الديمغرافي للسكان، سعيًا إلى بناء قاعدة شيعية تؤمّن حضورها في الداخل السوري، وتكون قادرة على تغيير أي معادلة قد تؤثر على مصالحها الإستراتيجية.

وقد اتخذت هذه السياســـات مسارين، **الأول:** نشر التشيع بين أوســـاط السورين، **والثاني:** توطين الشـــيعة من دول الجوار الســـوري (لبنان والعراق) في مناطق ذات أهمية إســـتراتيجية وديمغرافية لإيران[21]. وبحسب المســـار الأول، راهنت إيران على أن نشر التشيع يضمن لها الولاء الدائم، فعملت على التوسع في افتتاح الجامعات التي تستهدف نشر الفكر الشيعي؛ إذ بلغ عددها حتى عام2021م نحو ست جامعات، تأسّســـت خمس منها بعد عام2011م، كما افتتحت مدارس شيعية كمدارس «الرسول الكبير» في مدن سورية عدة[22]، فضلًا عن افتتاح العديد من الحوزات الدينية، التي ارتفع عددها إلى نحو 69 حوزة، إضافة إلى 500 حســـينية حتى عام2019م[23]. أما في المســـار الثاني، فقد سعت إيران إلى توطين الميليشـــيات الموالية لها، من خلال شراء ومصادرة العقارات، لاسيما في العاصمة دمشق وضواحيها، وفي دير الزور على الحدود مع العراق[24]، فضلًا عن تنفيذ عمليات إخلاء قسري، وتصفية مناطق بعينها من السكان الأصليين، وإحلال الميليشيات محلهم[25].

وعلى الرغم من كثافة الجهود التي بذلتها إيران لتعزيز نفوذها داخل سوريا، سواء عبر محاولات تغيير الهوية الدينية أو إعادة تشكيل البنية الديمغرافية، فإن هذه السياسات لم تُفضِ إلى تحقيق نتائج مستدامة؛ فقد أخفقت مساعي التشـــييع في إيجاد قاعدة اجتماعية راسخة ضمن البيئة الســـنية الغالبة، وذلك لاعتمادها بصورة أساســـية على أدوات مادية، كالحوافز المالية وتقديم الخدمات، بدلًا من الارتكاز على أسس عقائدية قائمة على الإقناع الديني والاندماج الثقافي. كما لم تنجح مشاريع التوطين في بناء كتلة مذهبية متماسكة، قادرة على الصمود أو الفاعلية السياسية والاجتماعية، وهو ما تجلّى بوضوح خلال فترات تراجع سيطرة النظام، وانسحاب غالبية عناصره.

2. الحضور التركي-الروسي

لم يكن الحضور الإيراني في ســـوريا حضورًا منفردًا أو مطلقًا، بل جاء في ســـياق تنافســـي مع أطراف إقليمية ودولية أخرى. فقد تعارض هذا الحضور مع كلٍّ من تركيا وروســـيا؛ إذ ترى تركيا

التي تشترك مع سوريا في حدود طويلة، أن اختلال الوضع السوري ينعكس بتداعيات سلبية على أمنها القومي، ويُهدد معادلة التوازنات العرقية داخلها[26].

ومع اندلاع الثورة السورية، وبروز الدور المتصاعد للحركات الكردية المسلحة، وعلى رأسها «حزب العمال الكردستاني»، بسيطرته على مناطق واسعة من الشمال الشرقي السوري[27]، وبما يمثّله الأكراد من خطورة على الأمن القومي التركي، اندفعت تركيا نحو الدخول في الملف السوري. وقد بدأت سياستها بدعم المعارضة والدعوة إلى إسقاط النظام، وشرعت في تقديم الدعم لعدد من فصائل المعارضة[28]، إلا أن استعادة النظام لمناطق واسعة من هذه الفصائل بين عامي (2016م و2018م)، دفعت تركيا إلى تغيير نهجها، بفرض حضورها في الشمال عسكريًا، وهو ما شكَّل حاجزًا فعليًا أمام التمدد الإيراني في تلك المناطق. في المقابل، اعتبرت روسيا أن حضورها في سوريا يجعل لها موطئ قدم في منطقة الشرق الأوسط، وبناءً على ذلك، وسَّعت من إمدادها للنظام السوري بالمعدات العسكرية، ودعمته سياسيًا في مجلس الأمن، وتمكنت من منع صدور قرارات ضده تسمح بالتدخل العسكري[29].

وفي عام2015م تدّخلت عسكريًا لمساندة النظام في مواجهة فصائل المعارضة، من خلال السيطرة على المجال الجوي. كما دعمت المسار السياسي عبر مؤتمرات رعَتها مباشرة، أبرزها «سوتشي» و«استانة»، مستهدفةً الوصول إلى صيغة سياسية جامعة بين النظام ومعارضيه، تحفظ وحدة الأراضي، وتضمن بقاء نفوذها[30].

ورغم أن روسيا وإيران كانتا حليفتين في دعم النظام، إلا أن روسيا كانت بمنزلة «الشريك المنافس»؛ إذ رأت بأهمية توازن القوى في سوريا، وسهلت لإسرائيل توجيه ضربات جوية ضد أهداف إيرانية فيها[31]، وضغطت في اتجاه إعادة هيكلة الجيش السوري بعيدًا عن الميليشيات الموالية لإيران[32]، وكثَّفت من حضورها الاقتصادي، بحصولها على استثمارات كبيرة في قطاعي النفط والفوسفات[33]، كل ذلك وضع النفوذ الإيراني في سوريا ضمن أُطر محددة، وسياقات تتعارض مع إستراتيجيتها بالسيطرة والنفوذ.

وقد شكَّلت هذه الفواعل مجتمعةً عوامل أساسية، حالت دون تفرد إيران بالسيطرة على الداخل السوري، وساهمت في الحد من نفوذها أو بالأحرى انحصاره ضمن مناطق محددة. تم ذلك من خلال التدخل العسكري المباشر، أو الضغوط الدبلوماسية، أو الترتيبات السياسية؛ إذ كانت سوريا بمثابة ساحة مفتوحة لعدة أطراف، ولكل منها مصالحه الإستراتيجية وأهدافه، وهو ما جعل في المجمل، ترسيخ نفوذ إيراني مستدام في سوريا، مهمةً شديدة الصعوبة.

3. الحضور الإسرائيلي في المعادلة

شكَّل النفوذ الإيراني في سوريا، هاجسًا دائمًا لإسرائيل، ما دفعها إلى تبنّي سياسة ردع نشطة، تهدف إلى الحد من الحضور الإيراني، من خلال كبح قدرات إيران ومساعيها لتوسيع حضورها العسكري أو اللوجستي.

وقد أكـــد رئيس الوزراء الإســـرائيلي، بنيامـيـــن نتنياهو، خلال لقائه بالرئيس الروســـي سبتمبر2015م، أن تعاظم الوجود الإيراني في سوريا يُشكّل خطرًا وجوديًا على بلاده، وذلك من خلال دعمها لـ «حزب الله» بالأســـلحة والعتاد؛ مما قد يخلق جبهة عســـكرية مشتركة ضد إسرائيل في الجنوب الســـوري[34]. ومع احتمالية اندماج الجبهتين، تكون إسرائيل في موضع خطر أكبر. وهو ما عبَّر عنه أيضًا وزير الدفاع الإســـرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، حين أشار إلى أنه إذا اندلعت مواجهة عسكرية شمال البلاد، فإن إسرائيل لن تواجه جبهة لبنانية نشطة فحسب، بل جبهة سوريا أيضًا، وبذلك تكون أمام جبهتين متحدتين في الشمال[35].

وبناءً على هذه الرؤية الأمنية، كثّفت إسرائيل عملياتها للحدّ من تموضع إيران العسكري، وتقليص مسارات دعمها لحلفائها الفاعلين على الأرض، ما زاد من التحديات التي تواجه إيران في محاولتها لتحقيق تموضع عسكري آمن. وقد نفذت إسرائيل مئات الغارات داخل الأراضي السورية منذ أوائل عام 2013م، مستهدفة مستودعات أسلحة وقوافل إمداد لـ «حزب الله»[36].

ومع ذلك، كانت هذه الهجمات أقل كثافة مما أصبحت عليه في الســـنوات اللاحقة، حيث تصاعدت وتيرتها بشكل كبير ضمن إطار اســـتباقي، يهدف إلى عرقلة النفوذ الإيراني وضرب «حزب الله»[37]. شملت هذه الهجمات استهداف مخازن أسلحة تابعة لإيران أو «حزب الله» في مطار «المزة» العسكري قرب دمشق[38]، واستهداف منشأة عسكرية تابعة للمركز السوري للدراســـات والبحوث قرب مدينة «مصياف» في ريف حماة، والتي تُستخدم لتطوير أسلحة كيميائية وصواريخ متقدمة[39]. كما شملت العمليات اغتيال مستشار الحرس الثوري الإيراني، والمســـؤول الرئيس عن المصالح الإيرانية في سوريا، سيد رضا موسوي، في ديسمبر2023م، وهجمات في يناير2024م على منطقة المزة غرب دمشـــق، أسفرت عن مقتل نحو خمسة من كبار الحرس الثوري[40]، إضافة إلى هجمات أبريل2024م التي استهدفت القسم القنصلي في السفارة الإيرانية في دمشـــق، وأسفرت عن مقتل ســـبعة عناصر في الحرس الثوري، بينهم الجنرال محمد زاهدي[41].

بذلك، فإن الوجود العدواني النشط لإسرائيل، لعب دورًا حاسمًا في تقليص قدرة إيران على ترسيخ نفوذ عسكري مســـتدام داخل الأراضي الســـورية. فقد شكّلت الضربات الإسرائيلية المنتظمة، التي استهدفت مستودعات أسلحة، وقادة بارزين في الحرس الثوري، ومراكز دعم لوجســـتي، عامل ردع مباشـــر أعاق تموضع إيران، ونقل قدراتها إلى حلفائها، لا سيما «حزب الله». إضافة إلى ذلك، أدّت هذه الضربات إلى تعزيز حذر النظام السوري من التورط المفرط مع إيران، خشية الانجرار إلى تصعيد مباشر مع إسرائيل، قد تستهدف فيه الأخيرة قيادات عليا في النظام أو أصولًا عسكرية رئيسة، وبالتالي تُشـــتت قواته المنهكة عن جهودها في احتواء فصائل المعارضة. ويبدو أن النظام الســـوري، بخلاف مواقفـــه التقليدية، لم يكتفِ بتجنب المواجهة مع إســـرائيل، بل اتخذ خطوات غير معتادة تُشـــير إلى محـــاولات لاحتوائها وعدم

اســـتفزازها. ففي أعقاب الهجمات المتبادلة بين إيران و«حزب الله» من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، امتنع النظام عن إصـــدار بيانات الدعم المعتادة لحلفائه[42]. كما طلب من ممثلي «الحوثيين» مغادرة دمشق، وأغلق السفارة اليمنية التابعة لهم، ولم يتوقف عند ذلك، بل أعاد فتح السفارة التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها دوليًا[43].

ويُعد هذا النهج، في جوهره، عاملًا إضافيًا أســـهم في تقييد النفوذ الإيراني داخل سوريا؛ كونه فرض حدودًا على تحركاتها العســـكرية والسياسية، لاسيما في ظل رغبة النظام السوري السابق تجنب الدخول في صراعات أوســـع تهدد استمراراه. وبالتالي فإن هذا التباعد النسبي في المواقف قد يُفسّر جزئيًا فتور الدعم الإيراني للنظام خلال مرحلة سقوطه.

وبشكل عام، يمكن هنا اســـتنتاج أن الإســـتراتيجية الإيرانية المتبعة لتوسيع النفوذ في محيطها الحيوي، قد أغفلـــت خصوصية كل بلد عن الآخر. فبينما كانت الإســـتراتيجية التي اتبعتها في كل من العراق أو أفغانســـتان ملائمة للظروف الخاصة بهما، إلا أنها لم تتناسب مع الحالة السورية؛ إذ لا تمتلك إيران في سوريا قاعدة شيعية يمكنها الاعتماد عليها، كما أن تدخلها العســـكري واجه تحديات عدة؛ فإلى جانب تعارضه مع مصالح فواعل دولية وإقليمية، كلَّفها موارد مالية ضخمة، مما زاد من الضغوط الاقتصادية الداخلية عليها، وعرّضها، من جانب آخر لوصفها بـــ «دولة احتلال» من قِبل فئات ســـورية، رأوا في وجودها قوةً أجنبية تســـتوجب المقاومة؛ فقد أعلن مجلس قيادة الثورة الســـورية عام2015م، وكان يضم عددًا من الفصائل العسكرية، ومؤسسات ومنظمات مجتمع مدني عدة، بأن سوريا باتت بلدًا محتلًا من قِبل إيران[44].

ثالثًا: المسارات الإيرانية ما بعد سقوط الأسد

يمكن قراءة المســـارات الإيرانية وخياراتها الإستراتيجية في سوريا والمنطقة في مرحلة ما بعد سقوط الأسد على النحو الآتي:

1. المسارات الإيرانية تجاه سوريا

قد لا تعني خســـارة إيران لحليفها الســـوري قبولًا بالواقع الجديد؛ إذ تدرك إيران ضرورة إعادة صياغة حضورها، من خلال تبنّي إستراتيجية جديدة، تتوافق مع المتغيرات التي طرأت. فبعد سقوط النظام، تبنّت الحكومة الإيرانية خطابًا يبدو تصالحيًا؛ إذ وصفت المعارضة بـ«القوات المسلحة» بدلًا من «الإرهابيين»[45]، وطرحت فكرة «مقاومة جديدة» ضد إسرائيل[46]، رغم أن هذه الفكرة مستبعدة على المدى القريب؛ نظرًا لتوجهات الحكومة السورية الجديدة.

ومع ذلك، يواجه هذا المســـار تحديات عدة، أبرزها: رغبة النظام السوري في الابتعاد عن الإرث المرتبط بإيران، إلى جانب المســـاعي الإقليمية والدوليـــة لاحتوائه، فضلًا عن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إيران، والتي تعيق قدرتها على لعب دور فاعل في إعادة الإعمار؛ مما يجعل هذا التوجه أقرب إلى كونه تكتيكيًا منه إلى خيار إستراتيجي.

في المقابل، برز خطاب آخر يبدو أكثر أهمية، كونه صدر عن المرشد الأعلى «علي خامنئي»، الذي اعتبر التطورات في سـوريا تهديـدًا بالغًا، وألمح إلى ظهور من وصفهم بـ «الشـرفاء الأقوياء» القادرين - بحسب وصفه - على إعادة الأمور إلى ما كانت عليه[47]، في إشارة ضمنية إلى العمل على تقويض النظام الجديد.

وتُعزز تصريحاته الصادرة في يناير2025م[48] هذا التوجه، حيث وجّه تحذيرات مباشرة إلى القيادة السـورية الجديدة، فيما يعكس مسـارًا واضحًا نحو سياسـة التحريض والضغط السياسـي. ولا يندرج هذا الخطاب ضمن إطار إستراتيجي فحسب، بل بدا أيضًا كوسيلة لرفع المعنويات في الداخل الإيراني، خاصة بعد التداعيات النفسـية السلبية التي خلّفها سقوط النظام السوري السـريع، والذي أحدث صدمة داخل النخبة الإيرانية، وانعكس على حلفائها الإقليميين، بتراجع الثقة بقدرة إيران على الحسم والتأثير[49].

ويُلاحظ أن المسار الإستراتيجي الذي تنتهجه إيران تجاه النظام السوري الجديد، يتمثَّل في العمل على تقويضه والحد من قدراته على بسط السيطرة. ومن بين مؤشرات ذلك ما يلي:

أ. سحب قواتها ووكلائها من مناطق شرق سـوريا، لاسيما في دير الزور، وتسليم السيطرة لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)[50].

ب. محاولاتها إعادة إحياء شبكات تنظيم «داعش»، من خلال مفاوضاتها مع قوات (قسد) لتسلم عناصر سـابقين من التنظيم، وتسهيل عبور الأسـلحة إلى خلاياه في البادية[51]، في محاولة لتحويل أهداف هذه العناصر ضد الحكومة الجديدة.

ج. محاولاتها إعادة بناء الميليشيات الموالية لها داخل سوريا، فثمَّة ما يتوارد ببدء الحرس الثوري تنفيذ خطة لزعزعة الاسـتقرار، بدعم جماعات شـيعية عراقية[52]، وكانت السلطة السورية قد نفذت حملات أمنية ضد هذه الميليشيات في دير الزور، أدت إلى اعتقال نحو 70 عنصرًا خلال يونيو-يوليو2025م[53].

د. استمرارها في دعم وتنفيذ عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات إلى لبنان، والتي واجهتها السلطة السورية في مناطق مثل حوش السيد علي والقُصير[54].

ورغم ذلك، تظل قدرة إيران على تقويض النظام السـوري "ضعيفة"، نظرًا لغياب الحليف الإستراتيجي (نظام الأسـد): الذي برحيله، تلاشـت البنية المؤسسية التي سمحت لإيران بإنشاء قواعد عسكرية وشبكات اقتصادية وأمنية ممتدة، وأيضًا ضعف البنية الشيعية داخل سوريا، وهو ما يحدُّ من القدرة التعبوية الإيرانية مقارنة بالسياقات العراقية أو اللبنانية، فضلًا عن الأزمة الاقتصادية المتفاقمـة داخل إيران، التي تفرض ضغوطًا على تمويل الشـبكات الخارجية والوكلاء، وصعود قوى إقليمية منافسـة (تركيا ودول الخليج)، التي أخذت تستثمر في بناء سوريا الجديدة سياسيًا واقتصاديًا؛ ما يخلق توازن ردع فعّال أمام محاولات إعادة التمدد الإيراني، وأخيرًا التباين داخـل النظام الإيراني حول ترتيب الأولويـات: والذي قد يؤدي إلى

تقليص التمويل للعمليات الخارجيـــة، ويفرض على إيران إعادة ترتيب الأولويات بين الداخل والخارج.

ويبقى أن قدرة إيران على إعادة إنتاج نفوذها التقليدي في ســـوريا تراجعت بشكل كبير، في ظلِّ غياب النظام السابق، والتغير في موازين القوى، وتزايد الضغوط الداخلية والخارجية. ومع ذلك، فإن إيران لن تتخلى بسهولة عن موطئ قدمها السوري، ومن المرجح أن تتبنى إستراتيجية مزدوجة، تتمثل في الإبقاء على قنوات تواصل مع السلطة الجديدة من جانب، تحسّبًا لتغيرات مستقبلية، ومن جانب آخر تعزيز نفوذ الميليشيات في المناطق الحدودية، خاصة عند المعابر السورية-العراقية، كورقة ضغط إستراتيجية. ولكن يظل نجاح الحكومة السورية الجديدة في استقطاب دعم دولي وإقليمي، وبناء مؤسسات قوية، العامل الأهم في الحد من قدرة إيران على التدخل.

2. المسارات الإيرانية وتحديات إعادة التموضع في سوريا والمنطقة

على هذا الصعيد تتحرك إيران عبر عدة مسارات، أبرزها:

أ. **العمل على "تعافي" شبكتها من الوكلاء:** شكّل عام 2024م محطة مهمة في مسار النفوذ الإقليمي لإيران، خاصة مع ســـقوط حليفها الســـوري، وما ترتب عليه من إضعاف القدرات اللوجســـتية لـ «حزب الله»، الذي واجه في الوقت نفسه ضربات إسرائيلية مركزة، إلى جانب تحركات الحكومة اللبنانية نحو نزع سلاحه[55]. وتزامن ذلك مع ضغوط متصاعدة على حركة «حماس»، في ظل تصعيد إسرائيلي يســـتهدف بنيتها العسكرية ومواردها التمويلية، فضلًا عن تراجع الفصائل العراقيـــة الموالية لها في قدرتها على فرض نفوذها أمام ضغوط الحكومة المركزية، في حين يتكبّد «الحوثيون» في اليمن خســـائر ميدانية وعسكرية متزايدة، نتيجة الضربات الأمريكية الجوية المكثفة.

وعلى الرغم من هذه المتغيرات، فإن هذه المؤشرات قد لا تكفي لوصف حالة تفكك كاملة في شبكة نفوذ إيران الإقليمي؛ لاسيما أن بنية غالبية عناصر وكلائها لا تقوم فقط على التمويل أو الدعم العســـكري، بل على منظومة عقائدية وأيديولوجية أعمـــق. فقد اعتمدت إيران في تشـــكيلها على روابط متينة، خاصة مع تنظيمات مثل: «حزب الله»، و«الفصائل العراقية» و«الحوثيين»؛ التي تشترك معها في تبني مبدأ «ولاية الفقيه».

وقد يُفسَّـــر هذا الارتباط العقائدي بعدم تخلي إيران عن ترميم شـــبكتها؛ إذ يمنحها عمقًا إســـتراتيجيًا يتجاوز حدود الموارد المادية والقدرات العسكرية. فبينما قد تُضعف التحولات الحاصلة قدرة إيران على التمويل أو تأمين خطوط الإمداد، يظل البعد العقائدي قائمًا كرافعة بديلة تحفظ ولاء الوكلاء، وتدفعها إلى تبني سياسات المقاومة حتى في غياب الدعم الكافي.

ومن هنا، فإن ما يميز النفوذ الإيرانـــي عن غيره من أشكال التحالفات التقليدية، هو قدرته على إعادة التشكل، مســـتندًا إلى الشـــرعية العقائدية كآلية صمود، وإلى المرونة التنظيمية للفصائل كوسيلة لإعادة التموضع، لا الانحسار أو التفكك.

وتُشـــير عدة مؤشـــرات إلى أن إيران قد بدأت فعلًا في إعادة ترميم شبكتها؛ فقد اتهمت إسرائيل «حزب الله» في يناير2025م بمحاولة إعادة بناء قدراته العسكرية بدعم إيراني[56]، كما كشفت تقارير عن قيام إيران بإرسال صواريخ بعيدة المدى من طرازي (Quds 351 – Jamal 69) إلى الميليشيات الشـــيعية الموالية لها في العراق[57]، في وقت تتداول فيه الحكومة العراقية خططًا لتفكيك بعض التنظيمات المسلحة. ويعكس ذلك إصرار إيران على الحفاظ على موطئ قدم إستراتيجي في العراق، بوصفه ســـاحة محورية في تأمين عمقها الجيوسياسي، وموازنة الضغوط الغربية والإقليمية.

كما تبرز جهـــود إيران في إعادة تأهيل «الحوثيين» كأحد أذرعها المحورية. فقد كشـــفت تقارير أمنية في يوليو2025م عن مصادرة القوات اليمنية شـــحنة أسلحة ومعدات عسكرية ضخمة، بلغت نحو 750 طنًا، شملت صواريخ كروز، ومحركات طائرات مسيّرة، ورؤوسًا حربية، جميعها كانت موجهّـــة إلى «الحوثيين» بدعم إيراني مباشـــر. واعتبرت مصادر أمريكية هذه الشحنة الأكبر من نوعها التي تم إحباطها[58].

ومن الواضح أن إيران لا تتعامل مع شبكة وكلائها كأداة تكتيكية عابرة، بل كركيزة إستراتيجية جوهرية في بنيتها الأمنية الإقليمية، ووســـيلة لتحقيق مشـــروعها في فرض توازنات إقليمية مواتية. وبالتالي، من المتوقع استمرارها في استغلال الفرص، لتقديم الدعم لعناصر شبكتها، ولكن تظل قدرتها على الترميم السريع لشبكتها ضمن «الحدود الضيقة»، نتيجة مجموعة من العوامل المعقدة والمتشـــابكة؛ فالقدرات الاستخباراتية والعسكرية لخصومها الإقليميين – مثل إســـرائيل – تؤثر على صياغة إســـتراتيجيات الدعم الإيراني؛ إذ إن أي محاولة لتعزيز قوة الوكلاء بشكل علني، قد تواجه ضربات استباقية تحد من فعاليتها. كما تؤثر الضغوط السياسية والدبلوماســـية الدولية، وأوضاع الاقتصاد الإيراني الداخلي، من أزمات ســـيولة وتضخم في تحديـــد نطاق الدعم الإيراني؛ مما يجعل إيران مضطرة لموازنـــة دعم وكلائها مع الحفاظ على استقرار الداخل.

وبالتالي، فإن تعافي شـــبكة النفوذ الإيرانية، يعتمد على مزيج من الإمكانيات الاقتصادية المحدودة، والضغوطات الدولية والقدرات الميدانية للخصوم، والاســـتقرار الداخلي للأذرع الحليفة؛ مما يجعل عملية إعادة البناء إســـتراتيجية دقيقة، تتطلب توازنًا مستمرًا بين الموارد المتاحة والأهداف الميدانية والسياسية.

وأمام هذه الضغـــوط، لجأت إيران إلى إســـتراتيجيات تكيف متعددة، مـــن أبرزها تعزيز «التمويـــل الذاتي للفصائل»، الذي لا يُترجم إلى فك ارتباط بينهـــا وبين أذرعها، بقدر ما يعد

إعادة صياغة للعلاقة بشكل أكثر مرونة، تقوم على اســـتقلال مالي نسبي يقابله استمرار في الارتباط العقائدي والعسكري. فعلى سبيل المثال، أوقف صندوق «القرض الحسن»، الذراع المالي لـ «حزب الله»، الدفعات التعويضية لعناصره[59]، في مؤشـــر على التقشـــف المالي، واتجاه الحزب نحو الاعتماد على إيرادات محلية وابتكار طرق جديدة للتدعيم المالي، من بينها شبكة تهريب الوقود بين العراق ولبنان، التي تدرّ أرباحًا تتجاوز مليار دولار سنويًا[60].

كما باتـــت جماعة «الحوثيين» تعتمد بشكل متزايد على مـــوارد محلية، من أبرزها فرض رسوم على الملاحة في البحر الأحمر والخليج، ما يوفر نحو 180 مليون دولار شهريًا[61]. كما تُعدّ موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى مصادر رئيسة للدخل، حيث جمعت الجماعة نحو 790 مليـــون دولار بين مايو 2023 ويونيو 2024 من العائـــدات الجمركية[62]، كما اتجهت الفصائل العراقية المدعومة من إيران إلى تكريس نفوذها من خلال أدوات مالية محلية، مثل: شـــركات القروض وبطاقات الدفع الدولية[63]، بالتوازي مع دمج آلاف من عناصرها ضمن مؤسســـات الدولة الأمنية، لضمان دخل دائم واستقلالية مالية نسبية.

وبناءً على ما ســـبق، يبدو أن الحديث عن تفكك شبكة النفوذ الإيراني لا يزال سابقًا لأوانه. فالمحور تطـــور إلى بنية لينة تجمع بيـــن الأدوات الصلبة كالقدرات العســـكرية، والناعمة كالأيديولوجيا، مع اعتماد متزايد على التمويل الذاتي وشـــبكات الإمداد البديلة. ومن ثمّ، فإن الحاصل لشـــبكة إيران ليس انهيارًا بقـــدر ما هو إعادة تموضع فرضتهـــا التحولات الإقليمية وتوازنات القوى. وفي ظل هذه الظروف، قد تسعى إيران إلى ترسيخ حضورها بدلًا من التوسع غير المحدود، عبر إعادة تعريف علاقتها بأذرعها، لتقليل الكلفة وتعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات.

ب. توسيع شـــبكة علاقات متعددة الأطراف: برز هذا التوجّه في مساعي إيران نحو توطيد علاقتها الخارجية مع عدد من الدول، على رأسها روسيا والصين. فقد شهد التعاون الإستراتيجي بين روســـيا وإيران نموًا ملحوظًا خلال الســـنوات الماضية، من تعاون تكتيكي في سوريا إلى شراكة دفاعية ظهرت ملامحها في الحرب الروســـية-الأوكرانية، حيث اعتمدت روسيا على إيران للحصول على الأسلحة وأشكال أخرى من الدعم. كما أصبحت روسيا أكبر مستثمر أجنبي في إيران، وثمة تعاون في تخزين النفط الروســـي داخل الأراضي الإيرانية، إضافة إلى الروابط المباشرة بين النظامين المصرفيين الروسي والإيراني، وتوقيع شركات طاقة روسية اتفاقيات لتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في إيران[64]. وقد تُوّج هذا التعاون بتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية في يناير2025م، والتي شـــملت مجالات الدفاع، والتجارة، والطاقة، والتمويل، والاستخبارات، ومكافحة الإرهاب[65].

كذلك، تتمتع العلاقات مع الصين، بتعاون متجذّر آخذ في التوســـع، حيث تُعدّ إيران جزءًا مهمًا من مبادرة «الحزام والطريق»، كما تُعدّ الصين أكبر مستورد للنفط الإيراني. وترى الصين

أن إمدادات النفط الإيراني بأسعار منخفضة يُشكّل جزءًا من أمنها القومي، ما يدفعها إلى تطوير إستراتيجيات أكثر ابتكارًا، لتعزيز أمنها في الطاقة لديها.

ومع ذلك، كشف واقع الدعم الروسي والصيني لإيران، خلال حربها في يونيو2025م بوضوح عن حدود هذا الدعـــم؛ فعلى الرغم من التصريحات المنددّة والنداءات الدبلوماســـية لوقف التصعيد أثناء الحرب، لم تُقدّم أي من الدولتين دعمًا ملموسًا لإيران.

فقد اكتفت روســـيا بإدانة الضربات الإسرائيلية والدعوة إلى الوساطة، دون تفعيل أي من البنود الدفاعية في الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين. أما الصين، فاتبعت سياستها التقليدية بعدم التدخل المباشر، واكتفت بالدعوة إلى التهدئة والاستقرار الإقليمي. ويُبرز ذلك الطبيعة الحقيقية للتحالفات الإيرانية، بوصفها تحالفات تكتيكيـــة قائمة على المصالح الاقتصادية والدبلوماســـية، دون التزامات دفاعية، وهو ما يطرح تحديًا حقيقيًا أمام إيران، ويدفعها لإعادة تقييم إســـتراتيجيتها الخارجية، خاصة مع تراجع فرص الاعتماد على دعم صريح من حلفائها الدوليين عند الحاجة.

ويبدو أن إيران كانت تُدرك سلفًا حدود الدعم الروسي والصيني، وهو ما يُفسر توجهها نحو تنويع شـــراكاتها الدولية والإقليمية، والانخراط في أطر متعـــددة الأطراف؛ بتحويل ضعف الضمانات من القوى الكبرى إلى فرص للمناورة. فعلى ســـبيل المثال، لا تزال إيران تعمل على إصلاح علاقاتها المتوترة مع المملكة العربية السعودية، والتي كانت من أبرز ملامحها الاتفاق على عودة العلاقات الدبلوماســـية بينهما في مارس2023م[66]، وثمة مباحثات بين الدولتين حول تطوير العلاقات في المجالات الدفاعية، وتداولت وسائل الإعلام معلومات عن تشكيل تحالف بحري، يضم إلى جانب عدد من الدول الخليجية كلًا من الهند وباكستان[67].

وعلى الصعيد الإقليمي الأوسع، أسّست إيران تحالفًا دفاعيًا وتقنيًا موسعًا مع بيلاروسيا، عبر اتفاقية شراكة إستراتيجية تشـــمل التعاون العسكري والتنمية الاقتصادية المتبادلة[68]، وسعت إلى توثيق علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، عبر توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية. كما يبدو أنها تضع في حســـاباتها تعزيز العلاقات مع جيرانها، مثل أرمينيا، لتشكيل توازن إقليمي ضد النفوذ التركي، وأيضًا أفغانستان باســـتمالة «طالبان» اقتصاديًا وعسكريًا، لمنع تحولها إلى قاعدة أمريكية ضدها.

وعلى مستوى التمدد خارج الإقليم، تسعى إيران إلى توسيع حضورها في أمريكا اللاتينية، عبر تعزيز علاقاتها مـــع دول مثل فنزويلا، وكوبا، وبوليفيا، حيث تـــم توقيع اتفاقيات تعاون وصفت بالإســـتراتيجية[69]، ومع ذلك، تبقى هذه التحركات محدودة التأثير في ميزان القوى الدولية، نظرًا لضعف النفوذ الدولي لتلك الدول، وصعوبة تحقيق تبادل تقني أو عسكري فعّال معها.

وتعكس هذه السياسة في مجملها، توجهًا نحو «التوازن المرن» في العلاقات الخارجية، تسعى من خلاله إيران إلى تنويع شبكة علاقتها الخارجية، وتوسيع هوامش حركتها الإستراتيجية، بما يضمن الحفاظ على موقعها الإقليمي والدولي، في مواجهة التصعيد الأمريكي المتزايد.

ج. مواصلة تطوير القدرات العسكرية: بعد تعرض إيران لما يمكن اعتباره أحد أكبر الانكشافات الأمنية والعسكرية في تاريخها الحديث، كشفت حرب الأيام الاثنى عشر بينها وبين إسرائيل، -التي طالت بنيتها النووية في مواقع: نطنز، وفورد، وأصفهان، رغم أنها أظهرت قدرة إيران الهجومية، ولم تُنهِ برنامجها النووي ولا المعرفة العلمية المتراكمة لديها[70]- عن مدى حدود قدرة إيران الدفاعية، وهشاشة بعض ركائزها الإستراتيجية أمام التفوق التقني والاستخباراتي الأمريكي والإسرائيلي.

وقد أطلقت إيران سلسلة المراجعات والتحديثات على إستراتيجياتها العسكرية، تضمنت: (إنشاء "مجلس الدفاع الوطني الأعلى" أغسطس2025م، وهو أول هيئة من نوعها منذ الحرب العراقية-الإيرانية، ويهدف إلى توحيد التخطيط العسكري والقيادة الدفاعية، وتعيين «علي لاريجاني»، أمينًا للمجلس الأعلى للأمن القومي، في خطوة تعتبر تحولًا نحو نهج أكثر عقلانية، نظرًا لامتلاكه خبرة كوسيط معتدل).

وبذلك، يبدو أن إيران تتجه نحو مقاربة مزدوجة؛ تجمع بين مواصلة تطوير القدرات العسكرية، واستخدام أدوات الدبلوماسية المشروطة، لتخفيف حدة الضغوط الدولية، فيما يعكس إدراكًا إيرانيًا متزايدًا لديها بأن التفوق لا يتحقق بمجرد القدرة على الرد، بل بالعمل على بناء قدرة مستدامة على الردع.

وكانت إيران قد اتجهت خلال السنوات الأخيرة، إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي في صناعاتها العسكرية، وهو ما تجلّى بوضوح في استعراض قوتها خلال احتفالات الثورة عام2025م، عبر الكشف عن صواريخ باليستية جديدة، ومنشآت صاروخية تحت الأرض، وطائرات مسيّرة متقدمة، وزوارق بحرية فائقة السرعة[71].

وبعد الهجوم الإسرائيلي - الأمريكي، شرعت إيران في إعادة بناء ترسانتها العسكرية، مستفيدة من دعم تقني صيني في المواد المستخدمة في تصنيع الصواريخ. فقد طلبت من الصين آلاف الأطنان من «أمونيوم بيركلورات»، وهي مادة أساسية في إنتاج وقود الصواريخ الصلبة، والتي يتوقع أن ترفع قدرتها على تصنيع ما يقرب من 800 صاروخ باليستي متوسط المدى[72]، ما يعزز من قدرتها على المناورة العسكرية، وأيضًا إمكانية دعم حلفائها الإقليميين.

كما أجرت في يوليو2025م اختبارًا لصاروخ «قاصد» الحامل للأقمار الصناعية، والذي يستخدم مزيجًا من الوقود الصلب والسائل[73]، ما يعكس توجهها نحو تعزيز القدرات التشغيلية والصناعية للصواريخ والمسيّرات.

ولا تقتصر الرؤية المستقبلية لإيران على إعادة ترميم بنيتها الصاروخية فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى مواصلة تعزيز الردع النووي كجزء من منظومتها الأمنية. فقد أعادت تنظيم كوادرها العلمية لحماية المعرفة التقنية، وشرعت فعليًا في إصلاح المنشآت المتضررة؛ فقد أظهرت الأقمار الصناعية في يونيو2025م بدء فرق البناء الإيرانية أعمال إصلاح عاجلة في منشأة «فوردو» النووية، التي تُعد مركزًا رئيسًا لجهود تخصيب اليورانيوم[74].

وفي خطوة تعكس تحوّلًا إستراتيجيًا، علّقت إيران التعاون مع وكالة الطاقة الذرية؛ إذ أقر البرلمان الإيراني مشروع قانون لتعليق التعاون مع الوكالة، ووقعه الرئيس الإيراني مطلع يوليو2025م[75]، ما يُشير إلى رغبتها في تقليص مستوى الشفافية الدولية من جهة، واستخدام «الغموض النووي» كأداة للضغط السياسي من جهة أخرى.

وتمتلك إيران، وفق تقارير الوكالة الدولية، نحو 400 كغم من اليورانيوم المخصب، بنسبة تصل إلى 60%، فيما أكدت تقارير معهد العلوم والأمن الدولي، أن هذا المخزون يمثل خطوة متقدمة نحو القدرة على إنتاج أسلحة نووية في حال استدعى الأمر[76]. وهي كمية تُقربها بشكل ملموس من عتبة «القدرة النووية الكامنة»، ما يمنح إيران أداة إستراتيجية للمساومة أو التصعيد، بحسب السياق.

وفي ظل هذا الواقع المعقّد، تبدو إيران أمام مفترق طرق إستراتيجي، يتطلب منها موازنة دقيقة بين التهديدات العسكرية المستمرة، والانخراط في مسارات تفاوضية تحفظ لها الحد الأدنى من مكتسباتها النووية والعسكرية. فهي من جهة تسعى إلى بناء قوة ردع مستدامة، تمكّنها من التأثير في معادلات الأمن الإقليمي، ومن جهة أخرى تُدرك أن التصعيد غير المضبوط قد يؤدي إلى مواجهة شاملة، تختلف في طبيعتها وحجمها عن المواجهة السابقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وبالتالي، من المرجّح أن تعمل إيران، على إعادة مراكمة أوراق القوة دون الوصول إلى عتبة المواجهة الكاملة، وذلك من خلال الاستمرار في تطوير قدراتها الصاروخية والمسيّرات منخفضة التكلفة وعالية التأثير، والتحكّم في إيقاع برنامجها النووي بما يبقيه في منطقة «الغموض» القابل للتفاوض أو التصعيد.

ويبقى أن إيران لا تتجه فقط نحو عسكرة مفرطة، بل نحو بناء «مظلّة ردع مرنة»، تربط بين قدراتها العسكرية والتقنية من جهة، وخياراتها الدبلوماسية من جهة أخرى. وهذه الرؤية، إن استمرت قد تفضي إلى توازنات أمنية جديدة في المنطقة، لكنّها في الوقت ذاته تزيد من احتمالات التصعيد في حال فشل قنوات التفاوض.

خاتمة

تراجعت قدرة إيران على إعادة إنتاج نفوذها التقليدي في سـوريا بـشكل كبير، في ظلِّ غياب النظام السـابق، والتغير في موازين القوى داخل سوريا، وتزايد الضغوط الداخلية والخارجية. وعلى الأرجـح لن تتخلى إيران عن موطئ قدمها السـوري، وقد تتبنى إسـتراتيجية مزدوجة، ذلك بالإبقاء على قنوات تواصل مع السـلطة الجديدة مـن جانب، ومن جانب آخر تعزيز نفوذ الميليشـيات في المناطق الحدودية، كورقة ضغط إسـتراتيجية. مع ذلك فإن نجاح الحكومة السورية في اسـتقطاب دعم دولي وإقليمي، وبناء مؤسسات قوية، العامل الأهم في الحدِّ من قدرة إيران على التدخل.

إن تعافي شـبكة النفوذ الإيرانية يعتمد على مزيج من الإمكانيات الاقتصادية المحدودة، والضغوطات الدولية والقدرات الميدانية للخصوم، والاستقرار الداخلي للأذرع الحليفة؛ مما يجعل عملية إعادة البناء إسـتراتيجية دقيقة، تتطلب توازنًا مسـتمرًا بيـن الموارد المتاحة والأهداف الميدانية والسياسية. لهذا يلاحظ أن إيران تتجه إلى «التوازن المرن» في علاقاتها الخارجية، وذلك بالعمل على تنويع شبكة علاقتها وتوسيع هوامش حركتها الإستراتيجية، بما يضمن الحفاظ على موقعهـا الإقليمي والدولي، في مواجهة التصعيد الأمريكي المتزايد. وفي سـياق ذلك، من المرجّح أن تعمل إيران على إعادة مراكمة أوراق القوة دون الوصول إلى عتبة المواجهـة الكاملة، وذلك من خلال الاسـتمرار في تطوير قدراتها الصاروخية والمسـيّرات منخفضة التكلفة وعاليـة التأثير، والتحكّم في إيقاع برنامجها النـووي بما يبقيه في منطقة «الغموض» القابل للتفاوض أو التصعيد.

المراجع والمصادر

(1) أنس شواخ وآخرون، خريطة المواقع العسكرية للقوى الأجنبية في سوريا عام2023م، مركز جسور للدراسات، يوليو2023م، https://tinyurl.com/22ldog7n
(2) الوليد أبو حنيفة، الأزمة السورية: الجذور، الأسباب، الفواعل والأدوار، الأردن مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2020م، ص95.
(3) كريم سجادبور، إيران حليف سوريا الإقليمي الوحيد، مركز كارنيجي للدراسات، يونيو2014م، https://n9.cl/z0dqb
(4) الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق، ص90.
(5) علي حسين باكير، توطين نفوذ إيران داخل جيش الأسد، تليفزيون سوريا، سبتمبر2018م، https://n9.cl/w1dtna
(6) النظام يوقع اتفاقية عسكرية "شاملة" مع إيران.. هذه تفاصيلها، سوريا نت، يوليو 2020م، https://n9.cl/31noc
(7) محمد بن صقر السلمي، التحالفات الجديدة في الشرق الأوسط.. سيناريو معقد وتغيرات جذرية، مجلة المجلة، أكتوبر2013م، https://n9.cl/3pbhl
(8) إيران ترفض المشاركة المشروطة في جنيف2، جريدة الشرق الأوسط، أكتوبر2013م، https://n9.cl/nl6oz
(9) مبادرة إيرانية لحل الأزمة السورية، موقع الجزيرة نت، سبتمبر2015م، https://n9.cl/wtvm5i
(10) وليد محمد ربيع، عشر سنوات من التدخل الإيراني في سوريا، المجلة العلمية للدراسات التجارية، جامعة السويس، مجلد 13، عدد1، يناير2022م، ص52.
(11) علي قديمي، الحرب السورية: نزيف إيران المستمر، بي بي سي العربية، 1 مارس2018م، https://n9.cl/qss5t
(12) محمد عباس ناجي، كيف يؤثر الاتفاق النووي على الدور الإيراني في الإقليم؟ المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 16 يوليو2015م.
(13) Amir Soltanzadeh, How could the fall Syrian's Assad impact Iran? DW. com, 12\9\2024, https://n9.cl/enuce
(14) جلال سلمي، الدور الإيراني في سوريا التوصيف والسيناريوهات، مركز جسور للدراسات، سبتمبر2018م، https://n9.cl/7339x
(15) جلال سلمي، مرجع سابق.
(16) فراس إلياس، الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر2019م، https://n9.cl/nrefz
(17) فرزين نديمي، إيران تركز اهتمامها على أفغانستان، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يوليو2021م، https://n9.cl/b4i176
(18) يمكن الرجوع حول التركيبة السكانية في سوريا وتمركز الطوائف والأعراق فيها إلى الرابط: https://minorityrights.org/country/syria
(19) رودجر شاناهان، ماذا تعني سوريا لشيعة المنطقة؟، مركز كارنيجي، يناير2014م، https://n9.cl/ua60g
(20) زعماء علويون يتبرؤون من الأسد ويؤكدون: لسنا شيعة، العربية نت، أبريل2016م، https://n9.cl/zkjsq
(21) رؤوف بكر، هكذا تقوم إيران بتشييع سوريا، مجلة أسواق العرب، يناير2023م، https://n9.cl/7ncrw
(22) رؤوف بكر، مرجع سابق.
(23) سوسن مهنا، "الغزو الثقافي" الإيراني عبر نشر التشيع في المدارس السورية، العربية نت، 5 نوفمبر2021م، https://n9.cl/xmhv3
(24) حنين غدار، التعامل مع برامج إيران في مجالي التركيبة السكانية والقوة الناعمة في سوريا، مركز الإمارات للسياسات، فبراير2022م، https://n9.cl/ss4y1
(25) غياب الزي العسكري وحضور الرموز الإيرانية في السيدة زينب على أبواب دمشق، الشرق الأوسط، ديسمبر2020م، https://n9.cl/tueap
(26) عبد الرازق غراف، إدارة الصراع في شمال وغرب سوريا، وتأثيره على العلاقات التركية–الروسية، مجلة الأمن والتنمية، مجلد11، عدد2، يوليو2022م، ص186.
(27) مثنى العبيدي، الملف السوري بين روسيا وتركيا.. مسيرة من الافتراق والالتقاء، معهد واشنطن، أغسطس2017م، https://n9.cl/fojs1h
(28) سارة أمين، تأثير الفاعلين: ماذا يحدث في سوريا، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، ديسمبر 2024م، https://n9.cl/vr0kg
(29) حسين لعريض، أدوار الفواعل الإقليمية والدولية تجاه النزاع السوري، مجلة الناقد للدراسات، مجلد5، العدد الأول، أبريل2021م، ص172.
(30) عبد الرازق غراف، مرجع سابق، ص189.
(31) شيماء منير، كيف تدير إسرائيل تفاهماتها مع روسيا في سوريا؟ مركز الأهرام للدراسات، نوفمبر2021م، https://n9.cl/xtf8j
(32) عبد الله الغداوي، روسيا تنهي مهمة إعادة هيكلة الجيش السوري بعد الفشل، معهد الشرق الأوسط، يوليو2021م، https://n9.cl/p9k4m
(33) بعد الخطوة الإيرانية.. أكبر مصفاة نفط في سوريا تتوقف عن العمل، قناة الحرة، ديسمبر2024م، https://n9.cl/b46mb
(34) عبيدة فارس، الإستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة إيران في سوريا، مركز جسور للدراسات، يونيو2020م، https://n9.cl/0rlb6
(35) مايكل هيرتسوغ، الخطر المتزايد لوقوع مواجهة بين إسرائيل وإيران في سوريا، معهد واشنطن، ديسمبر2017م، https://n9.cl/lx0ku
(36) مايكل آيزنشتات، إيران بعد الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة: رسم معالم رد طهران، معهد واشنطن، يوليو2018م، https://n9.cl/mi2r5
(37) فادي نحاس، فصل من كتاب (دليل إسرائيل العام2020م) المؤسسة الأمنية والعسكرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سبتمبر2020م، https://n9.cl/96m8vn
(38) صواريخ إسرائيلية تستهدف مطار المزة العسكري بسوريا، الشرق الأوسط، ديسمبر2016م، https://n9.cl/4ndak

(39) غارة إسرائيلية على منشأة كيماوي في سوريا، سكاي نيوز عربية، سبتمبر2017م، https://n9.cl/1pehd
(40) شهادت پاسداران، قمی در حمله رژیم صهیونیستی به دمشق، خبرگزاری صدا وسیما، تاریخ انتشار: 30 دی 1402–16:29، https://n9.cl/jafk0z
(41) نيكول غرايفسكي، لِمَ سمحت إيران بسقوط بشار الأسد؟ مركز كارنيجي، ديسمبر2024م، https://n9.cl/limbg
(42) Syrian Regime Unable to Stay Out of the Israel Iran Conflict, The Soufan Center (TSC)October 2024. https://n9.cl/cruaa
(43) توفيق الشنواح، فتح سفارة اليمن في دمشق بعد أعوام من سيطرة «الحوثيين»، اندبندنت عربية، أبريل 2025م، https://n9.cl/4ixvp
(44) مجلس قيادة الثورة السورية: إيران تحتل سوريا، الجزيرة نت، 20 فبراير2015م، https://n9.cl/eyh13
(45) رسول آل حائي، هذه أسباب عدم تحرك طهران عسكريًا لحماية حليفها الأسد، الجزيرة نت، ديسمبر2024م، https://n9.cl/yxiow
(46) بين التهديد والإستراتيجية.. إيران والمقاومة الجديدة في سوريا، سكاي نيوز عربية، يناير2025م، https://n9.cl/87oxd
(47) خامنئي يتحدث عن مجموعة "شرفاء" لمواجهة سلطة سوريا الجديدة، سكاي نيوز العربية، ديسمبر2024م، https://n9.cl/qxhbm
(48) مسعود الزاهد، نائب إيراني: دربنا 130ألف عنصر.. والمقاومة جاهزة للتحرك في سوريا، العربية نت، فبراير2025م، https://n9.cl/r0dwmz
(49) رمضان بورصة، تأثير سقوط الأسد على إيران ومستقبل العلاقات الإيرانية السورية، الجزيرة نت، ديسمبر 2024م، https://n9.cl/wmyd6
(50) ربى خدام الجامع، فورين أفيرز: كيف خسرت إيران سوريا، تلفزيون سوريا، ديسمبر2024م، https://n9.cl/ajuf5
(51) دعم «داعش» والطائفية.. أدوات إيرانية لتقويض الأمن في سوريا، موقع سوريا، يناير2025م، https://n9.cl/kzvvf
(52) باسل محمد، خطة إيرانية لزعزعة الأوضاع في سوريا، السياسة الكويتية، 30 ديسمبر2024م، https://n9.cl/i1uto
(53) Kelly Campa, et al. Iran Update Special Report: Syria after the Israel–Iran War, American Enterprise Institute and the Institute for the Study of War (ISW), JUNE 13 JULY 3, 2025, https://n9.cl/kpxc4.
(54) Loveday Morris, Syria seeks to sever last Iran–linked networks for smuggling arms and cash, The Washington Post, April 12, 2025, https://n9.cl/ko7tw.
(55) Al–Mukhlafi, Ali. "The Lebanese Government Moves to Disarm Hezbollah… How Did the Party Respond?" Deutsche Welle, August 5, 2025. https://n9.cl/evmdh.
(56) ميشيل نيكولز، إسرائيل تتهم «حزب الله» في مجلس الأمن بمحاولة استعادة قوته بمساعدة إيران، سويس إنفو، 13 يناير2025م، https://n9.cl/hkfou
(57) Iran Arming Proxy Forces in Iraq with Long–Range Missiles, The Times, 2025. https://n9.cl/bekke
(58) Benoit Faucon, Iran is moving to rearm its militia allies, Livemint, July 2025. https://n9.cl/mcjgt2
(59) Ben Shmida, et al. "Critical Threats Project". American Enterprise Institute and the Institute for the Study of War (ISW), July 16, 2025. https://n9.cl/kply7y.
(60) El Dahan, Maha, and Yousef Saba. "Fuel Oil Smuggling Network Rakes in $1 billion for Iran and Its Proxies." Reuters" December3, 2024. https://n9.cl/uwd5n.
(61) Schaer, Cathrin. "Are Houthis Blackmailing Shipping Companies for Millions?" "Deutsche Welle", December 11, 2024. https://n9.cl/nwcse.
(62) "Report Exposes Hodeidah Ports' Role in Funneling Hundreds of Millions to Houthis", "Regain Yemen", March 20, 2025. https://n9.cl/mjji9.
(63) Cloud, David S. "Needing Dollars, Iran–Backed Militias Turn to Visa and Mastercard, .The Wall Street Journal", May 31, 2025. https://n9.cl/fl7eqc"
(64) دانا ستيرول، التعاون الروسي الإيراني والتهديدات للمصالح الأمريكية، معهد واشنطن، أبريل 2024م، https://n9.cl/dhkra7
(65) بوتين وبزشكيان يوقعان اتفاقية شراكة إستراتيجية شاملة بين روسيا وإيران، موقع Rtarabic، يناير2025م، https://n9.cl/07np2
(66) نص البيان الثلاثي.. اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران، سكاي نيوز عربية، مارس2023م، https://n9.cl/h9u0wi
(67) إيران تشكل تحالفًا بحريًا مع 7 دول لضمان الاستقرار الإقليمي، الغد، 3 يونيو2023م، https://n9.cl/vp9co
(68) توقيع وثيقة التعاون الدفاعي بين إيران وبيلاروسيا، إيران برس، مارس2025م، https://n9.cl/h29qe
(69) إيران نحو شراكة إستراتيجية مع كوبا... تبحث عن دولة يصل منها الصاروخ بدقيقة إلى أميركا، موقع Lebanon 24، يناير2025م، https://n9.cl/640zk
(70) Herbert Lin, The US strike on Iran's nuclear sites: preliminary thoughts on the outcomes, Bulletin of the Atomic Scientists, June 24, 2025. https://n9.cl/iloo5
(71) إيران تكشف عن صاروخ باليستي جديد بعيد المدى، اندبندنت عربية، فبراير2025م، https://n9.cl/n3hp3
(72) Critical Threats Project. 2025. "Iran Updates: June 2025." Critical Threats, June 2025. https://n9.cl/50pcl
(73) مصمم لحمل الأقمار الاصطناعية.. إيران تختبر الصاروخ "قاصد"، سكاي نيوز عربية، يوليو2025م، https://n9.cl/fr5rr
(74) Satellite images reveal Iran's emergency repairs after US strike on Fordow nuclear site, turkey today, June 28, 2025.https://n9.cl/rzlbga.
(75) Yesar Al–Maleki, Iran Suspends IAEA Cooperation, Mees ,4 Jul 2025. https://n9.cl/7anqy
(76) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تفاهم القاهرة وآفاق الدبلوماسية النووية مع إيران، (11 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 13 أكتوبر 2025م، https://tinyurl.com/276obg8f

تاريخ استـــلام الدراسـة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
12 أغسطس 2025	6 أكتوبر 2025	30 أكتوبر 2025

مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية وقواعد القانون الدولي

دراسة قانونية في أوجه التعارض ومسارات التكيف

د. بركـــــة محمـــد

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة سيدي بلعباس

مستخلص

تسـعى هـذه الدراسـة إلـى تحليـل التفاعـل بيـن المبـادئ الموجّهـة للسياسـة الخارجيـة الإيرانيـة، كمـا نـصَّ عليهـا دسـتور الجمهوريـة الإسـلاميـة الإيرانيـة، وبيـن المبـادئ القطعيـة للقانـون الدولـي العـام، التـي تُـشكِّل الأسـاس المنظّـم للعلاقـات الدوليـة. فالسياسـة الخارجيـة الإيرانيـة ترتكـز علـى جملـة مـن المبـادئ ذات البعـد الأيديولوجـي والدينـي، كمبـدأ حمايـة المسـتضعفين، ومبـدأ تصديـر الثـورة، ومبـدأ ولايـة الفقيـه، ومبـدأ مواجهـة الاسـتكبار العالمـي. هـذه المبـادئ تعكـس فلسـفة الثـورة وتوجهاتهـا فـي بنـاء علاقاتهـا الخارجيـة، لكنهـا فـي الوقـت نفسـه تُثيـر إشكالات قانونيـة عنـد مقارنتهـا بالقواعـد الدوليـة الملزمـة، كمبـدأ عـدم التدخـل فـي الشـؤون الداخليـة للـدول، ومبـدأ السـيادة والمسـاواة فـي السـيادة بيـن الـدول، ومبـدأ حظـر اسـتخدام القـوة أو التهديـد بهـا فـي العلاقـات الدوليـة. وبالتالـي، تهـدف هـذه الدراسـة إلـى تحليـل الأسـس الدسـتورية، التـي تُحـدد الإطـار الفكـري والسياسـي للسياسـة الخارجيـة الإيرانيـة، وتقييـم مـدى انسـجام هـذه المبـادئ مـع مبـادئ القانـون الدولـي العـام، كمـا كرسـت فـي ميثـاق الأمـم المتحـدة، والاتفاقيـات الدوليـة ذات الصلـة.

الكلمـات المفتاحيـة: السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة – القانـون الدولـي – السـيادة – عـدم التدخـل – تصديـر الثـورة – حمايـة المسـتضعفين – ولايـة الفقيـه – حظـر اسـتخدام القـوة.

Abstract

This study analyzes the interplay between the guiding principles of Iranian foreign policy, as stipulated in the Iranian Constitution and the peremptory norms of public international law that form the foundation for regulating international relations. Iranian foreign policy is grounded in a set of ideologically and religiously driven principles, including support for the oppressed (mustazafin), exporting the revolution, the Guardianship of the Islamic Jurist (Wilayat al-Faqih) and opposition to global oppressors (mustakbirin). These principles reflect the philosophy and objectives of the revolution in shaping Iran's foreign relations. However, they raise legal challenges when compared to binding international norms, such as non-intervention in the internal affairs of states, sovereignty, sovereign equality and the prohibition of the use or threat of force in international relations. Thus, the study examines the constitutional foundations that define the intellectual and political framework of Iranian foreign policy and evaluates the extent to which these principles align with the norms of international law — as enshrined in the United Nations Charter and related international agreements.

Keywords: Iranian foreign policy, international law, sovereignty, non-intervention, exporting the revolution, support for the oppressed (mustazafin), Guardianship of the Islamic Jurist (Wilayat al-Faqih), prohibition of the use of force.

مقدمة

لقد شكَّل دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لسنة 1979م[1*])، مرجعيةً أساسيةً في تحديد توجُّهات السياسة الخارجية الإيرانية؛ حيث نصَّ على مبادئ محددة، منها: رفض جميع أشكال الاضطهاد والهيمنة، ودعم المستضعفين في العالم، ورفض التبعية للقوى الكبرى، والدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى إلا في إطار نصرة المستضعفين، وذلك في ديباجته وفي المواد 3، 11، 152، 154 من الدستور.

ويعكس هذا الإطار الدستوري، المزج بين البعد الأيديولوجي المستمد من الثورة، وبين الأهداف الواقعية في السياسة الخارجية، وقد اعتبر بعض الفقهاء القانونيين أن هذا المزج بين المبادئ الأيديولوجية والالتزامات الدولية التقليدية، يُمثّل تحديًا أمام انسجام السياسة الخارجية الإيرانية مع قواعد القانون الدولي العام؛ حيث تؤكد ديباجة الدستور، أن الثورة في إيران حركة تستهدف نصرة جميع المستضعفين على المستكبرين، وأن هذا الدستور يهيئ الظروف لاستمرارية الثورة داخل البلاد وخارجها، عبر تعزيز التضامن مع الشعوب الإسلامية، وتوسيع نطاق الأمة الواحدة.

ويُبرز هذا التوجه الطابع الأيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية؛ حيث تستمد شرعية المواقف الدولية من عقيدة تصدير الثورة ومواجهة الاستكبار العالمي، أكثر من استنادها إلى المبادئ التقليدية للقانون الدولي. حيث عدَّ بعض الباحثين أن هذا المزج بين المرجعية الدينية الثورية والقواعد الدستورية الرسمية، يجعل السياسة الخارجية الإيرانية تحمل نزعةً عابرةً للحدود، الأمر الذي قد يضعها في حالة توتر مستمر مع قواعد السيادة وعدم التدخل المعمول بها في القانون الدولي.

انطلاقًا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الآتية: ما مدى انسجام المبادئ العقائدية، التي تُؤطر السياسة الخارجية الإيرانية مع القواعد القانونية الدولية؟

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن هذا السؤال، من خلال مقاربة قانونية مقارنة، وذلك بالتركيز على مدى تعارض مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية الأساسية مع مبادئ القانون الدولي.

أولاً: مبدأ حماية المستضعفين ومبدأ عدم جواز التدخل

يُعدُّ مبدأ حماية المستضعفين، أحد المرتكزات العقائدية والسياسية للسياسة الخارجية الإيرانية بعد ثورة 1979م، ولهذا المبدأ جذور دينية وفكرية ودستورية واضحة في الثورة الإيرانية، وهو يقوم على دعم الشعوب التي تُعاني من الاحتلال أو الاستبداد، ويعدُّ امتدادًا لفكرة «نصرة المظلوم» ذات الجذور الدينية في الفكر الشيعي[2]. وقد أكد الدستور الإيراني على هذا المبدأ في المادة 154، بالنص على: «.... جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى».

وقد دعم المرشـــد الأول أية الله الخميني هذا المبدأ، بتأكيده على أن إيران ستقف مع كل مظلوم في وجـــه الظالمين[3]. وتبنّى خليفتـــه، علي خامنئي النهج نفســـه؛ حيث عدَّ نصرة المستضعفين جزءًا أصيلًا من العقيدة السياسية الإيرانية بعد الثورة؛ حيث قال: إن هذه الثورة تؤمن بنصرة المســـتضعفين والمظلومين، وتشتبك دائمًا مع الظالمين والمستكبرين[4]. كما أكد أن السياســـة الخارجية للجمهورية الإيرانية، تستند إلى نصرة المستضعفين في مواجهة المستكبرين، وهذه قاعدة لا تتغير[5].

لكن التيارات السياسية في إيران لا تتوافق على جوهر هذا المبدأ؛ إذ إن نصرة المستضعفين لـــدى التيار «الإصلاحي» تعني دعم حقوق الإنســـان والتنمية، وهو مـــا يتوافق مع الأعراف والقواعد الدولية المستقرة، لا دعم حركات مسلحة، بما يُعرّض إيران لمخالفة القانون الدولي.

على هذا النحو يتقاطع المبدأ الإيراني بطبيعته ونزعته التدخلية، مع مبادئ وقواعد القانون الدولي؛ إذ يعد مبدأ عدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول الأخرى، قاعدة ذات طابع عرفي راســـخ، وأحد الأعمدة الأساسية في القانون الدولي، وهذا ما أكدت عليه المادة 2/7 من ميثاق الأمم المتحدة، بالنص على مبدأ عدم تدخل الأمم المتحدة أو أي دولة في الشـــؤون التي تكون من صميم الســـلطان الداخلي لدولة ما[6]. كما أكدت عليه الجمعيـــة العامة للأمم المتحدة صراحة، من خلال إعلان عدم جواز التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها، وذلك وفق القرار (2131/الدورة 20) لعام 1965م[7].

كما نص إعلان مبادئ القانون الدولي، المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام 1970م، أنه «ليس لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان، في الشـــؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى. وبالتالي فإن التدخل المسلح وكافة أشكال التدخل، أو محاولات التهديد الأخرى التي تستهدف شخصية الدولة، أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية، تمثّل انتهاكًا للقانون الدولي»[8].

إن صياغة المادة 154 من الدســـتور الإيراني، تُظهر رغبةً في مواءمة الالتزام الرسولي لإيران تجاه الخارج، مع قيد عدم التدخل، غير أن ممارسات السياسة الخارجية الإيرانية، خصوصًا عبر دعم جماعات مســـلحة غير حكومية، مثل «حزب الله»[9] في لبنان و«الحوثيين» في اليمن، كثيرًا ما وُصفت من قبل تقارير مجلس الأمن بأنها خرق لمبدأ الســـيادة، وتدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون الدول الأخرى. حيث اعترفت إيران أنها وفرت لليمنيين الخبرات التكنولوجية في المجال الدفاعي، وهو تصرف من شأنه أن يضع جمهورية إيران في موضع المنتهك لقرارات مجلس الأمن[10]. ويرى فريق الخبراء المعني باليمن في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أن هناك مجموعة متزايدة من الأدلـــة، تُبيّن أن أفرادًا أو كيانات داخل جمهورية إيران، يقومون بإرسال أسلحة ومكوناتها إلى «الحوثيين»، في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2216 لعام 2015م[11].

هذا السلوك يتعارض مع قاعدة راســـخة من قواعد القانون الدولي العرفي، التي شدّدت عليها محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة (1986)، حين اعتبرت أن دعم وتسليح جماعات مسلحة داخل دولة أخرى، يُمثّل خرقًا لمبدأ عدم التدخل[12].

وبالتالي، يمكن تأويل مبدأ نصرة المستضعفين بوصفه دعمًا سياسيًا غير قسري، أو مساعدات إنسانية لا ترقى إلى إكراه دولة أخرى، فيبقى هذا ضمن ما يسمح به القانون الدولي، أما الدعم القسري أو المسلح لحركات داخل دول أخرى، فيتعارض مع مبدأ عدم التدخل.

جدول (1) مقارنة بين مبدأ حماية المستضعفين الإيراني ومبدأ عدم جواز التدخل

مبدأ حماية المستضعفين في الدستور الإيراني	مبدأ عدم جواز التدخل في القانون الدولي
ديباجة الدستور: وبالنظر إلى محتوى الثورة الإسلامية في إيران، التي كانت حركة تهدف إلى نصرة جميع المستضعفين على المستكبرين... ويعمل على مواصلة الجهاد؛ لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة، في جميع أنحاء العالم.	المادة 2/7 من ميثاق الأمم المتحدة: "ليس في هذا الميثاق ما يُسوّغ «للأمم المتحدة» أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي أن يعرض الأعضاء مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".
المادة 152: تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على...الدفاع عن حقوق جميع المسلمين.	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2131 (الدورة 20)، 21 ديسمبر 1965م: "ليس لأية دولة حق التدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولأي سبب كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى. ويشجب بالتالي كل تدخل مسلح أو غير مسلح، أو كل تهديد يستهدف شخصية الدول، أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية".
المادة 154: تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله مثلها الأعلى، وتعتبر الاستقلال والحرية وسيادة القانون والحق حقًا لجميع شعوب العالم. وعليه، فإنها تدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في جميع بقاع العالم، ولكنها تمتنع امتناعًا تامًا عن جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى.	قرار مجلس الأمن 2216 (2015)، 14 أبريل 2015م: يؤكد هذا القرار على وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، ويقرر في الفقرة 14 منه، على أن على جميع الدول أن تتخذ فورًا التدابير اللازمة، لمنع القيام بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتوريد أو البيع أو النقل – إلى أو لفائدة «الحوثيين» والكيانات والأفراد المحددة في القرار – للأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، وكذلك المساعدة التقنية، أو التدريب، أو المساعدة المالية.

ثانيًا: مبدأ تصدير الثورة ومبدأ السيادة

كرَّس الدستور الإيراني في ديباجته والمواد 3/16، 11، 154 منه[13]، مبدأ «تصدير الثورة» باعتباره التزامًا تجاه الأمة الإسلامية. ففي مجال بناء القوات المسلحة للبلاد وتجهيزها، يتركز الاهتمام على جعل الإيمان والعقيدة أساسًا وقاعدةً لذلك، ولا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضًا أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والنضال من أجل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم[14].

بحسب الدستور الإيراني، فإن الثورة لا تقتصر على نطاق جغرافي محدد، بل تتجاوز الحدود الوطنية، لتشمل العالم بأسره، وهذا ما ورد في ديباجة الدستور[15]. ويعني ذلك عمليًا سعي إيران إلى التأثير الأيديولوجي والسياسي في دول أخرى. وقد تحدث الخميني عن هذا المبدأ وإمكانية تصدير الثورة للبلدان الإسلامية، للإطاحة بالحكومات العميلة للغرب، واستبدالها بحكومات تنتهج الشريعة الإسلامية[16]. أما خامنئي فقد صرَّح في خطاب له عام 1989م، أن تصدير الثورة ليس جريمة[17]. وقد دعا لهذا المبدأ كذلك رجال دين إيرانيون مقربون إلى السلطة، وتبنّوا خطاب تصدير الثورة، معتبرين أن الأمة الإسلامية يجب أن تأخذ النموذج الإيراني، باعتباره نهجًا يُحتذى به[18].

كان هناك توجهان تنازعا حول طريقة تصدير الثورة، تيار تبنّى التصدير السلمي للثورة، وتيار آخر وقف وراء محاولات فعلية لمد نفوذ الثورة في دول الخليج، واتُّهم من جانب تلك الدول بالوقوف وراء اضطرابات اندلعت بين المجتمعات الشيعية وحكوماتها السنية[19]. ويقترح «الإصلاحيون» بدل تصدير الثورة بالقوة، أن يُعاد تفسيرها كتصدير ثقافي وحضاري، يقوم على الحوار والدبلوماسية الناعمة.

يصطدم نهج تصدير الثورة مع القانون الدولي، ويُثير تعارضًا مع مبدأ السيادة في القانون الدولي[20]؛ إذ يؤكد ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2/1 على أن جميع الدول متساوية في السيادة، وأن لها الاختصاص الحصري على شؤونها الداخلية[21]، وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام 1970م، أن «لكل دولة الحق في أن تختار وأن تنمي نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية»، دون أي تدخل خارجي[22].

ومع أن إيران ترى أن تصدير الثورة لا يعني التدخل العسكري، بل دعم الشعوب المستضعفة، مع الالتزام بعدم التدخل المباشر، غير أن القانون الدولي يرى أن أي نشاط يتجاوز الدعوة الفكرية أو الإعلامية غير القسرية، إلى تسليح أو تدريب أو تمويل جماعات داخل دولة أخرى، يعدُّ انتهاكًا للسيادة، وقد يُشكِّل استخدامًا للقوة، بموجب المادة 2/4 من الميثاق[23]. وبالتالي، يمكن أن يتعايش المبدآن إذا فُسر مبدأ تصدير الثورة في حدود نشر القيم، أو تقديم الدعم الإنساني، أو التعاون الأمني والسياسي، بناءً على دعوة رسمية من حكومة الدولة المعنية، أما أي مظهر من مظاهر الدعم المسلح أو التدخل في النزاعات الداخلية، فيتعارض صراحة مع مبدأ السيادة، وقواعد القانون الدولي.

جدول (2) مقارنة بين مبدأ تصدير الثورة ومبدأ السيادة في القانون الدولي

مبدأ تصدير الثورة في الدستور الإيراني	مبدأ السيادة في القانون الدولي
ديباجة الدستور: إن الدستور يعد الظروف لاستمرارية هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصًا بالنسبة لتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحركات الإسلامية والشعبية؛ حيث يسعى إلى بناء الأمة الواحدة في العالم. وتنص الديباجة أيضًا في باب الجيش العقائدي، على أن: ...قوات حرس الثورة تقوم على أساس الهدف المذكور، ولا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضًا أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والنضال لبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوّةٍ ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوكم وآخرين من دونهم».	المادة 2/1 من ميثاق الأمم المتحدة: تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.
المادة 3 فقرة (16): «تنظيم السياسة الخارجية للبلاد، على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم».	قرار الجمعية العامة 2625 (الدورة 25)، 24 أكتوبر 1970م: تتمتع جميع الدول بالمساواة في السيادة. وتتمتع بحقوق وواجبات متساوية، وجميع الدول أعضاء متساوون في المجتمع الدولي، بغض النظر عن اختلافاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. تتمتع كل دولة بالحقوق المتأصلة في السيادة الكاملة، وعلى كل دولة واجب احترام شخصية الدول الأخرى؛ كما أن السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة غير قابلين للمساس.
المادة 11: «..يعتبر المسلمون أمة واحدة، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي».	المادة 2/4 من ميثاق الأمم المتحدة: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

ثالثًا: مبدأ ولاية الفقيه ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول

يُعدُّ الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإيرانية، فهو أهم منصب في إيران بعد الثورة، بموجب المادة 107 من الدستور، وهو القائد الأعلى[24]، وما رئيس الجمهورية إلا منفذ لسياساته[25]. حيث يمنح الدستور الإيراني للولي الفقيه سلطات واسعة، تشمل توجيه السياسة الخارجية، وإقرار القرارات المصيرية للدولة (المواد 110-111). هذا النظام السياسي الفريد، يجعل من المرجعية الدينية موجّهًا للسياسة الخارجية، ما يؤدي أحيانًا إلى اعتماد معايير دينية أو مذهبية في العلاقات الدولية.

وقد صرَّح المرشد الأعلى علي خامنئي، في اجتماع له مع أعضاء جمعية الخبراء، أن الولاية المطلقة للفقيه، هي مفهوم مرن يمكن تعديل مساره إذا لزم الأمر، لكن ليس بالتخلي عن جوهره[26]. أما «الإصلاحيون» فهم لا يرفضون مبدأ ولاية الفقيه داخل النظام، لكنهم ينتقدون امتداد سلطاته إلى السياسة الخارجية، بشكل يؤدي إلى مواقف تصادمية مع القانون الدولي، حيث يرى بعضهم أن جعل مجلس الأمن القومي والبرلمان أكثر تأثيرًا في القرارات الخارجية، قد يُقلل من التناقضات مع القواعد الدولية.

غير أن القانون الدولي يقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول[27]، الذي يتجاوز أي مرجعيات دينية أو أيديولوجية. وبالتالي، فإن إدخال عناصر دينية كمحدد رئيس للسياسة الخارجية، قد يخلق توترًا مع القواعد الدولية، التي تقوم على الحياد والمساواة القانونية بين الدول[28]. حيث إنه بمقتضى ما يمكن وصفه بـ«الوصاية العالمية» للثورة، فإن الدستور الإيراني يخلو من أي نص يُلزم الولي الفقيه أو الحكومة الإيرانية، باحترام القوانين والمواثيق الدولية. كما أنه لا يتضمّن أي إشارة صريحة إلى منظمة الأمم المتحدة، أو الالتزام بميثاقها ومعاهداتها. وبذلك، لا يتعهد الدستور بما تتعهد به الدول الأخرى، من احترام لقواعد حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وضمان السيادة الوطنية للدول.

إذا تم اعتبار ولاية الفقيه نظامًا سياسيًا داخليًا خاصًا بإيران، فهذا لا يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة، أما إذا اعتبرت ولاية الفقيه قيادة للأمة الإسلامية جمعاء، فقد يُفهم منها نزعة تجاوزية للسيادة الوطنية، وهو ما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي والعلاقات الدولية.

جدول (3) مقارنة بين مبدأ ولاية الفقيه ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول

مبدأ ولاية الفقيه في الدستور الإيراني	مبدأ المساواة في السيادة بين الدول
ديباجة الدستور: تمشيًا مع ولاية الأمر والإمامة، يهيئ الدستور الظروف المناسبة، لتحقيق قيادة الفقيه جامع الشرائط، الذي يعترف به الناس قائدًا لهم، وفقًا للحديث الشريف «مجاري الأمور بيد العلماء بالله، الأمناء على حلاله وحرامه». وبذلك يضمن الدستور صيانة الأجهزة المختلفة، من الانحراف عن وظائفها الإسلامية الأصيلة.	قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة 2625 لعام 1970م: لكل دولة الحق في اختيار وتطوير أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بحرية.
المادة 57: السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية، هي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وهي تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، وفقًا للمواد اللاحقة في هذا الدستور. وتعمل هذه السلطات مستقلة بعضها عن بعض.	إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام 1970م، أنه «ليس لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولأي سبب كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى. وبالتالي، فإن التدخل المسلح وكافة أشكال التدخل، أو محاولات التهديد الأخرى، التي تستهدف شخصية الدولة، أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية، تُمثّل انتهاكًا للقانون الدولي».
المادة 5 من دستور جمهورية إيران: «في زمن غيبة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه، تعتبر ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية، بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير، ممن أقرت له أكثرية الأمة وقبلته قائدًا لها».	المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

رابعًا: مبدأ مواجهة الاستكبار العالمي ومبدأ حظر استخدام القوة

يُشير الفصل العاشر من دستور جمهورية إيران، إلى مبادئ السياسة الخارجية، ويؤكد على رفض أي علاقة هيمنة؛ حيث تؤكد المادة 152 من دستور جمهورية إيران، على عدم الانحياز

لأي من القوى العظمى المتسلطة[29]، كما تدعم المادة 154 من الدستور نضال المستضعفين ضد المستكبرين.

وهكذا يُعدُّ مبدأ مواجهة الاستكبار العالمي، من المرتكزات الأساسية في العقيدة السياسية الإيرانية بعد الثورة عام 1979م. هذا المبدأ لم يُدرج فقط كشـــعار سياسي، بل تحول إلى إطار إستراتيجي، يُوجّه السياسات الدفاعية والعلاقات الدولية لإيران، ويُبرر بناء قدرات عسكرية متطورة، بما في ذلك برامج الصواريخ الباليستية، ودعم فصائل مسلحة في مناطق الصراع[30].

في فكر الخميني، تنص إستراتيجية دعم المظلومين، وحركات التحرر، على قمع الاستكبار العالمي. وبالنظر إلى مبادئ سياســـة الخميني في مكافحة الاســـتكبار، يمكن الإقرار أن ذلك يتحقق بالنضال المباشر ضد المستكبرين، الذين هم السبب الرئيس لضعف الأمم، وحماية المســـتضعفين الذين هم نتاج نظام الهيمنة العالمية[31]. في هـــذا الصدد، يقول خامنئي أن القوى الاستكبارية تعمل بعدة محاور، لعرقلة التقدم العلمي الإيراني، ويصرُّ على أن الاستكبار العالمي هو عدو للبشـــرية[32]. وصرَّح كذلك في كلمة ألقاهـــا خلال لقاء مع تلامذة المدارس وطلاب الجامعات، بمناسبة اليوم الوطني لمقارعة الاســـتكبار العالمي، أن إيران في مواجهة الاستكبار، ســـتقوم حتمًا بكل ما هو ضروري ومطلوب، لضمان استعداد الشعب الإيراني على المستوى العسكري، أو من ناحية التســـليح، أو من ناحية الشؤون السياسية، وأن بلاده تسير نحو التصدي للاستكبار العالمي، والنظام المجرم المهيمن على النظام العالمي[33].

يختلف «الإصلاحيون» عن «المحافظين» في هذا المبدأ، فهم يرون أن مواجهة الاستكبار العالمي، لا يجب أن تكون بالصدام العسكري أو دعم حركات مسلحة، بل عبر التفاوض، وبناء الثقة، والدبلوماســـية الوقائية. ويستندون في ذلك للاتفاق النووي الذي تبنته حكومة حسن روحاني؛ حيث حاول «الإصلاحيون» مواءمة الحقوق النووية مع التزامات القانون الدولي.

غير أن هذا التوجه يتعارض مع مبدأ حظر استخدام القوة، المنصوص عليه في المادة 2/4 من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يُقيّد اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إلا في حالة الدفاع الشرعي[34]، أو بقرار من مجلس الأمن في إطار تدابير الفصل السابع من الميثاق. كما أن التهديد المستمر باســـتخدام القوة ضد دول أعضاء في الأمم المتحدة، يمكن أن يُفسر أيضًا أنه انتهاك للمادة 2/4 من الميثاق. وقد أكدت الجمعية العامة في تعريفها للعدوان، من خلال نص المادة الأولى من القرار 3314 لعام 1974م، أنه يعتبر «استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد ســـيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى، تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وفقا لنص هذا التعريف»[35].

إن مبدأ مواجهة الاســـتكبار العالمي قد يُفهم داخليًا كالتزام سياسي-أخلاقي، لكنه عمليًا يتجلى أحيانًا في دعم حركات مســـلحة خارج الحدود، والقانـــون الدولي يرى أن هذا النوع من الدعم يُشكّل اســـتخدامًا غير مباشـــر للقوة أو تدخلًا محظورًا إذا تضمن تسليحًا أو تدريبًا أو تمويلًا[36]. والتفســـير الإيراني لمبدأ مواجهة الاســـتكبار، يفتح الباب أمام توظيف القوة أو التهديد بها خارج الأطر القانونية الدولية، خاصة عندما يتم دعم حركات مسلحة غير حكومية

ضد دول قائمـــة، وهو ما يمكن وصفه بانتهاك صريح للمـــادة 2/4 من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة 3 (ز) من قرار الجمعية العامة 3314 لعام 1974م[37]. بالرغم من أن إيران تدعي أن دعمها لحركات المقاومة يندرج ضمن حق الشعوب في تقرير المصير، إلا أن هذا لا ينشئ استثناء على ميثاق الأمم المتحدة فيما يخص جواز استخدام القوة.

جدول (4) يوضح مقارنة بين مبدأ مواجهة الاستكبار العالمي ومبدأ حظر استخدام القوة

مبدأ مواجهة الاستكبار العالمي	مبدأ حظر استخدام القوة
ديباجة الدســـتور: لقد أتمّ مجلس الخبراء المؤلف من ممثلي الشـــعب، تدوين هذا الدستور على أساس..... على أمل أن يكون هذا القرن قرن تحقق الحكومـــة العالمية للمســـتضعفين وهزيمة المستكبرين كافة.	المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة: يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهـــم الدولية عن التهديد باســـتعمال القـــوة أو اســـتخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة". المادة 51 من ميثـــاق الأمم المتحدة: "ليس في هذا الميثاق ما يضعـــف أو ينتقص الحـــق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مســـلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي".
المادة 3 فقـــرة (16): تلتزم حكومة جمهورية إيـــران الإسلاميـــة، بأن توظف جميـــع إمكانياتها لتحقيق ما يلي: .... صياغة السياسية الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامـــات الأخوية تجـــاه جميع المســـلمين، وتوفير الدعـــم الكامل لمستضعفي العالم.	قرار الجمعية العامة 2625 (الدورة 25)، 24 أكتوبر 1970م: «وعلى كل دولة واجب الامتناع عن تنظيم أو تشـــجيع تنظيـــم القـــوات غير النظامية أو العصابات المســـلحة، بما في ذلك المرتزقة، للإغارة على إقليم دولـــة أخرى. وعلـــى كل دولة واجب الامتناع عـــن تنظيم أعمال الحـــرب الأهلية أو الأعمال الإرهابية في دولة أخـــرى، أو التحريض عليها، أو المساعدة أو المشاركة فيها، أو قبول تنظيم نشـــاطات داخل إقليمها تكون موجهة إلى ارتكاب مثل هذه الأعمال، عندما تكون الأعمال المشـــار إليها في هذه الفقرة منطوية على تهديد باستعمال القوة أو على استعمال لها».

مبدأ مواجهة الاستكبار العالمي	مبدأ حظر استخدام القوة
المادة 152: تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على رفض كل أشكال التسلط، سواء ممارسته أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز لأي من القوى العظمى المتسلطة، والاحتفاظ بعلاقات سلمية متبادلة مع جميع الدول غير المعادية.	قرار الجمعية العامة رقم 3314 (الدورة 29)، 14 ديسمبر 1974م: «استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وفقًا لنص هذا التعريف».
	المادة 3 من قرار الجمعية العامة 3314 لعام 1974م: «تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية، سواء بإعلان حرب أو دونه، وذلك دون إخلال بأحكام المادة 2 وطبقًا لها: (ز) إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة، من قبل دولة ما أو باسمها، تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة، تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المعددة أعلاه، أو اشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك».

خامسًا: النتائج وضرورات التكيف

أظهرت الدراسة أن مبدأ حماية المستضعفين في النص الدستوري الإيراني، يجمع بين الالتزام بدعم المستضعفين وبين الامتناع الكامل عن التدخل، غير أن الممارسة العملية تخرج هذا المبدأ من إطاره القيمي إلى نطاق التعارض مع مبدأ عدم التدخل وحظر استخدام القوة.

كما أن مبدأ تصدير الثورة بمعناه الفكري أو الثقافي لا يتعارض مع مبدأ السيادة، لكن التصدير عبر التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون الدول الأخرى، يمثّل انتهاكًا واضحًا للسيادة الوطنية، وهو ما أكدته قرارات الجمعية العامة وأحكام محكمة العدل الدولية.

أما مبدأ ولاية الفقيه، فهو لا يتعارض مع القانون الدولي باعتباره نظامًا داخليًا يُحدد شكل الحكم في إيران، لكن عندما يُقدّم كمرجعية عابرة للحدود أو مبررًا للتدخل في شؤون الدول الأخرى، فإنه يتناقض مع مبدأ المساواة في السيادة، الذي نصت عليه المادة 2/1 من الميثاق.

يمكن أن يشمل مبدأ مواجهة الاستكبار العالمي حدود المقاومة السياسية والاقتصادية والفكرية، لكن في حال تحوله إلى دعم مسلح أو عمليات عسكرية بالوكالة، فإنه يتصادم

مباشرة مع مبدأ حظر استخدام القوة، إلا في حالات الدفاع الشرعي أو بتفويض من مجلس الأمن.

حتى يتخلص النظام الإيراني من عبء هذا التناقض وإشكاليات التعارض؛ فإن الأمر يتطلب تكييف وضعه بما لا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، وذلك عبر التحرك على عدة مسارات، أبرزها وضع معايير واضحة تضمن أن أي دعم للمستضعفين لا يتجاوز الحدود المسموح بها دوليًا، كالمساعدات الإنسانية أو الدفاع عن حقوق الإنسان في المحافل الدولية، ومن جهة ثانية يفترض إعادة تفسير المبادئ الثورية بشكل سلمي، من خلال تجنب التدخل العسكري، وربما التوجه نحو التقارب مع النظام الدولي، عبر الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية، وتجنب ما قد يُفسر كتدخل في شؤون الدول الأخرى. فضلًا عن الدفع نحو دبلوماسية توازن بين الهوية الإسلامية-الثورية والالتزامات القانونية الدولية، كل ذلك لأن الطريق الأمثل لإيران هو المواءمة بين رسالتها الثورية وواجباتها الدولية، بما يحقق حضورها الإقليمي ويصون في الوقت ذاته مكانتها القانونية على الصعيد الدولي، وذلك بدلًا من حالة الصدام التي ما تزال تؤثر على مجمل الأوضاع الداخلية في إيران، فضلًا عن علاقاتها الخارجية المتوترة مع بعض القوى الإقليمية والدولية.

خاتمة

وفي الأخير يمكن القول إن المبادئ الأساسية في السياسة الخارجية، التي تؤكد عليها جمهورية إيران، من خلال دستورها وخطابات قادتها، تحمل في جوهرها أبعادًا قيمية وأيديولوجية، إلا أن الممارسة العملية قد تدخل في حالة من التوتر مع مبادئ راسخة للقانون الدولي، خاصة مبدأ السيادة، وعدم التدخل، وحظر استخدام القوة. فبينما يُتيح القانون الدولي لإيران حرية اختيار نظامها السياسي الداخلي، وتبني خطاب مقاوم وهيمنة أخلاقية أو فكرية، فإنه يضع حدودًا صارمة تمنع تسليح أو تمويل أو تدريب جماعات مسلحة خارج حدودها، أو فرض وصاية عابرة للدول. ومن ثم، فإن التحدي يكمن في إعادة تفسير هذه المبادئ على نحو يضمن انسجامها مع الالتزامات الدولية، عبر التركيز على الأبعاد السلمية والدبلوماسية والإنسانية، بما يُعزز شرعية النظام داخليًا، ويجنب إيران الاصطدام بالقواعد الآمرة للقانون الدولي.

المراجـــع والمصـــادر

(1) صدر أول دســـتور لجمهورية إيران عام 1906م، ثم عُدل أربع مرات، عـــام 1907م، و1925م، و1949م، ثم عام 1956م. وخلال ثورة عام 1979م، صدر دســـتور جديد، حيث تم اعتماده بتاريخ 24 أكتوبر 1979م، ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 3 ديسمبر 1979م، وعُدل هذا الدستور مرة واحدة فقط، بتاريخ 28 يوليو 1989م.

(2) Wastnidge, Edward. Iran's Shia Diplomacy: Religious Identity and Foreign Policy in the Islamic Republic, (Washington: Berkley Center for Religion, Peace and World Affairs. 2020), P 3.

(3) الإمام روح الله الموســـوي الخميني، الحكومة الإسلامية، ترجمة وإعداد: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، (بيروت: دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011م)، ص 57– 58.

(4) الموقع الرســـمي لقائد الثورة الإمام الخامنئي، نصرة المستضعفين من المبادئ السياســـية الأساسية للجمهورية الإسلامية، (11 فبراير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 24 سبتمبر 2025م، https://arabic.khamenei.ir/news/5527

(5) موقع آية الله الخامنئي، كلمة قائد الثورة المعظم خلال اســـتقباله علماء وخبراء ومســـؤولي الصناعة النووية في البلاد، (11 يونيو 2023م)، تاريخ الاطلاع: 24 سبتمبر 2025م، https://www.leader.ir/ar/speech/pdf/26539

(6) نيويورك، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 2/7، تاريخ الاطلاع: 9 أكتوبر 2025م، https://tinyurl.com/y6ej2mha

(7) نيويورك، الأمم المتحدة، إعلان عدم جواز التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول وحماية اســـتقلالها وسيادتها، القرار (2131 الدورة 20)، 21 ديسمبر 1965م، ص 32.

(8) نيويورك، الأمم المتحدة، إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، القرار 2625 (الدورة 25)، 24 أكتوبر 1970م، ص 317، https://tinyurl.com/22hsyrrh

(9) جلال الدين محمد صالح، ولاية الفقيه وإشكالية السلطة السياسية في الفقه الشيعي، المنطلقات الفكرية، الأسس الإستراتيجية، الآثار الأمنية، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، 2015م)، ص 301– 303.

(10) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رســـالة مؤرخة 22 يناير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن، رقم S/2021/79، (25 يناير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر 2025م، ص 12. https://tinyurl.com/273e65pr

(11) نيويورك، مجلس الأمن، قرار رقم 2216، (14 أبريل 2015م). تاريخ الاطلاع: 07 سبتمبر2025م، https://tinyurl.com/26l49otq

(12) لاهاي، محكمة العدل الدولية، حكم محكمة العدل الدولية، قضية الأنشـــطة العسكرية وشـــبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة)، 27 يونيو 1986م، الفقرة 205.

(13) طهران، دســـتور جمهورية إيران الإسلامية، ترجمة: لجنة مكلفة من قبل وزارة الإرشاد الإسلامي، إصدار وزارة الإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى، 1403هـ، الديباجة، والمواد 3/16، و11.

(14) عبد الســـتار الراوي، "أبجدية تصدير الثورة الإيرانية"، صحيفة نيسان، (7 أغسطس 2015م)، تاريخ الاطلاع: 08 سبتمبر 2025م، https://nesan.net/?id=15489

(15) طهران، ديباجة دستور جمهورية إيران، مرجع سابق، ص 9–10.

(16) وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، خيارات إيران المعاصرة، تغريب...أسلمة...ديمقراطية، (دمشق: منشورات دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2002م)، ص 39، 40.

(17) الإمام الخامنئي، الثورة الإسلامية في فكر الإمام الخامنئي، (المنامة: دار الوفاء للثقافة والإعلام، الطبعة الأولى، 2022م)، ص 27.

(18) Hafizullah Emadi. Exporting Iran's Revolution: The Radicalization of the Shiite Movement in Afghanistan, Middle Eastern Studies, (New York :JSTOR, vol. 31, no. 1, 1995), pp. 1–12.

(19) أمل حمادة، الخبرة الإيرانية، الانتقال من الثورة إلى الدولة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2008م)، ص 324.

(20) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق، المادة 2/1.

(21) المرجع السابق.

(22) نيويورك الأمم المتحدة، إعلان مبادئ القانون الدولي، مرجع سابق. ص 320.

(23) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق، المادة 2/4.

(24) طهران، دستور جمهورية إيران الإسلامية، مرجع سابق، المادة 5.

(25) وداد جابر غازي الزويني، أمل عباس البحراني، إيران وولاية الفقيه، قراءة في ضوء الدســـتور الإيراني، (بغداد: مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 15، العدد 63، 2018م)، ص 68– 69.

(26) National Council of Resistance of Iran, Foreign Affairs Committee, Khamenei acknowledges velayat–e faqih's loss of clout, fear of regional uprisings, attempts to export fundamentalism to the region, (September 26, 2025), Accessed 26 Sept. 2025. https://tinyurl.com/28ffpexa

(27) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق، المادة 2/1.

(28) جلال الدين محمد صالح، ولاية الفقيه...، مرجع سابق، ص 305.

(29) طهران، دستور جمهورية إيران الإسلامية، مرجع سابق، المادة 152.

(30) فريدة بنداري، سياســـة إيران تجاه إفريقيا من منظور الجيواســـتراتيجية المذهبية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة 55، العدد 219، 2020م).

(31) Mahdi Naderi, Shahra Piraniye, Principles and Necessity of Anti–Arrogance in the Foreign Policy of the Islamic State "Emphasizing the View of Imam Khomeini", (Najaf: Islamic University College Journal, No. 60, Part: 2), p 122– 123.

(32) علـــي محمد نائيني، معرفة الحرب الناعمة من وجهة نظر قائد الثورة الإسلاميـــة، (بيروت: دار المعارف الحكمية، الطبعة الأولى، 2016م)، ص 30.
(33) دار الولايـــة للثقافة والإعلام، كلمة الخامنئي خلال لقاء مع تلامذة المدارس وطلاب الجامعات، بمناســـبة اليوم الوطني لمقارعة الاستكبار العالمي (طهران: 2 نوفمبر 2024م)، تاريخ الاطلاع: 9 أكتوبر 2025م، ص 2. https://tinyurl.com/22rzu3at
(34) نيويورك، الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 51.
(35) نيويورك، الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 (الدورة 29)، تعريف العدوان، 14 ديسمبر 1974م.
(36) الأمم المتحدة، إعلان مبادئ القانون الدولي، مرجع سابق.
(37) نيويورك، الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 3314 لعام 1974م المادة 3.

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
19 أغسطس 2025	14 أكتوبر 2025	30 أكتوبر 2025

الأطر التشريعية ومهددات البيئة البحرية في البحر الأحمر

د.هبة شعراوي

باحثة في الاقتصاد والاتفاقيات البيئية الدولية-وزارة البيئة المصرية

مستخلص

تتمتع البيئة البحرية للبحر الأحمر بأهمية حيوية كبيرة؛ لكونها ممرًّا تجاريًّا حيويًّا للتجارة العالمية، حيث يربط البحر الأحمر بين البحر المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس، ويؤثر استقراره بشكل مباشر في الاقتصادات العالمية، ويُعَدّ كذلك مصدرًا للثروات الطبيعية كالغاز الطبيعي والأسماك، كما أنه موطن لنظام بيئي فريد يضم تنوعًا بيولوجيًّا هائلًا بالإضافة، إلى كونه وجهة للسياحة العالمية ومنطقة جذب سياحي رئيسية. مع ذلك، تواجه البيئة البحرية للبحر الأحمر تحديات كبيرة تشمل التلوث الناتج عن زيادة حركة السفن، والتوسع العمراني والصناعي، وتأثير التغيرات المناخية، والتلوث النفطي، والتوسع في الأنشطة السياحية غير المستدامة. تهدد هذه العوامل الشعاب المرجانية وفقدان التنوع البيولوجي وسلاسل الإمداد الغذائي... ورغم وجود التشريعات والسياسات الدولية والإقليمية ذات الصلة، فإن فاعلية هذه الأطر لا تزال موضع تساؤل، في ظل تفاوت قدرات الدول على التزامها، والحاجة إلى تفعيل مزيد من آليات التنسيق والمتابعة والتنفيذ. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الإطار التشريعي المتعلق بحماية البيئة البحرية للبحر الأحمر، من خلال الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه التزامه، واستكشاف الفرص التي يمكن أن يوفرها التطبيق الفعّال لهذه الأطر في دعم التعاون الإقليمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبذلك، تقدم قراءة نقدية تستهدف بلورة رؤى عملية تسهم في تعزيز حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: البحر الأحمر – التشريعات البيئية – التهديدات البيئية والمؤسسية والاقتصادية – السياسات الدولية – الإشكالية التنظيمية والمؤسسية في بيئة البحر الأحمر.

Abstract

The Red Sea's marine environment holds vital significance as a critical commercial corridor for global trade, linking the Mediterranean Sea to the Indian Ocean via the Suez Canal, with its stability directly impacting global economies. It serves as a source of natural resources, such as natural gas and fisheries, and hosts a unique ecosystem with immense biodiversity, while also being a major global tourism destination. However, the Red Sea's marine environment faces significant challenges, including pollution from increased shipping traffic, urban and industrial expansion, climate change impacts, oil pollution and unsustainable tourism activities. These factors threaten coral reefs, biodiversity and food supply chains. Despite the existence of relevant international and regional legislation and policies, their effectiveness remains questionable due to varying state capacities for compliance and the need for enhanced coordination, monitoring and implementation mechanisms. This study analyzes the legislative framework for protecting the Red Sea's marine environment, identifying key challenges to compliance and exploring opportunities that effective implementation of these frameworks could offer for regional cooperation and achieving sustainable development goals. In doing so, it provides a critical analysis aimed at formulating practical insights to strengthen the protection and sustainability of the Red Sea's marine environment for future generations.

Keywords: Red Sea, environmental legislation, environmental, institutional and economic threats, organizational and institutional dilemma for the Red Sea's environment.

مقدمة

يُعَدّ البحر الأحمر أحد أهم النظم البيئية البحرية وأكثرها حساسية على مستوى العالم، نظرًا إلى أنه يمتد على طول سبع دول مطلة عليه، هي: السعودية، مصر، السودان، اليمن، الأردن، فلسطين، جيبوتي، إريتريا. كما يتميّز بتنوعه البيولوجي الفريد، خصوصًا الشعاب المرجانية التي تُعتبر من بين الأكثر تكيفًا مع تداعيات التغيرات المناخية، فضلًا عن كونه شريانًا اقتصاديًّا حيويًّا. مع ذلك يواجه البحر الأحمر في العقود الأخيرة تحديات بيئية متصاعدة، تشمل التلوث البحري بالنفط والبلاستيك والصرف الصناعي، والأنشطة الاقتصادية غير المستدامة مثل الصيد الجائر والتنمية الساحلية العشوائية، إضافة إلى آثار التغير المناخي من ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر وتزايد ظاهرة تحمّض المحيطات. هذه التهديدات تفوق قدرة الدول منفردة على مواجهتها، ما يجعل التعاون الإقليمي والتشريعات والسياسات البيئية الموحدة ضرورة ملحّة.

وعلى الرغم من هذه التحديات التي تستوجب عملًا جماعيًّا، فإنه تبرز إشكالية تتعلق بمدى كفاية التشريعات والسياسات البيئية الإقليمية الحالية المتعلقة بالبحر الأحمر، وأوجه القصور في آليات التعاون والرقابة المشتركة، وفرص تعزيز الحماية البيئية للبحر الأحمر. تُعالَج هذه الإشكالية من خلال تحديد أوجه التهديد والتحديات الراهنة، والسياسات والتشريعات الدولية والإقليمية القائمة، وحدود فاعلية هذه الأطر التشريعية والقانونية وإمكانية تطويرها للحد من المخاطر والتهديدات البيئية في البحر الأحمر.

أولًا: مدخل مفاهيمي

إنّ التطرق إلى السياسات البيئية في البحر الأحمر يتطلب بداية التطرق إلى عدد من المفاهيم، منها:

1. البيئة الساحلية

هي مساحة من اليابسة أو الأرض تُطل على البحر أو المحيط، وتتأثر به على نحوٍ جوهري من حيث مناخها وأعمال سكانها وعاداتهم. وتختلف أحجام وأشكال البيئة الساحلية نتيجة المَدّ والجزْر وعوامل أخرى كمصبّات الأنهار والخلجان والمياه الضحلة القريبة من الشواطئ. كما تتأثر بعدة عوامل بيئية كالأمواج والتغيرات المناخية والتلوث والتيارات الهوائية، مما يجعلها بحاجة إلى التأمين والحماية بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستدامة البيئية.

2. البيئة البحرية

هي كل المناطق المائية المالحة في البحار والمحيطات وما تحتويه من نظم بيئية وكائنات حية، وتشكل نحو 70% من سطح الأرض، وهي ضرورية للتوازن البيولوجي وتوفير الغذاء والموارد

الطبيعية وتنظيم المناخ، لكنها تواجه تهديدات عديدة مثل التلوث والأنشـــطة البشرية، مما يستدعي جهودًا لحمايتها واستدامتها.

3. الحماية البيئية الإقليمية

تشـــير إلى مجموعة الإجراءات والسياسات والاتفاقيات التي تعتمدها الدول الساحلية بشكل جماعي للحفاظ على النظم البيئية المشتركة[1].

4. التشريعات والسياسات البيئية

تشـــمل القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تنظّم الأنشطة البشرية وتحدّ من آثارها السلبية في البيئة البحرية.

5. الإطار القانوني لحماية البيئة البحرية

يعتمـــد الإطـــار القانوني لحمايـــة البيئة البحريـــة على مجموعـــة من الاتفاقيـــات الدولية والتشريعات الوطنية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تلزم الدول حماية البيئة البحرية، والأنشطة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) مثل اتفاقية برشلونة لحماية بيئة البحر الأبيض المتوســـط من التلوث، واتفاقية جدة لحماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن، بالإضافة إلى التشريعات المحلية التي تنظم ممارسات الملاحة البحرية، والأنشـــطة الصناعية، والتنقيب عن الثروات البحرية لمنع التلوث والآثار السلبية في النظم البيئية البحرية.

ويشمل الإطار العالمي للبيئة البحرية العالمية ثلاثة أُطُر هي كالتالي:

أ. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) : وهو برنامج يعمل على حماية البيئة البحرية من خلال برامـــج البحار الإقليمية والاتفاقيات مثل خطة عمل البحر المتوســـط، التي تُعَدّ الذراع التنفيذية لاتفاقية برشلونة لحماية بيئة البحر المتوسط من التلوث.

ب. اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية (IOC): وهي هيئة تابعة لليونسكو تعمل على تعزيز التعاون الدولي في علوم المحيطات لتحســـين فهم المحيطـــات وإدارتها على الصعيد العالمي، وتتولى تنســـيق البرامج في مجـــالات مثل رصد المحيطـــات والتحذير المبكر من التســـونامي، وتدعم مبادرات مثل عقد الأمـــم المتحدة لعلوم المحيطـــات من أجل التنمية المســـتدامة 2021–2030 كما تتولى التنســـيق في جهود البحث والرصـــد للبيئات البحرية والإدارة المستدامة للمحيطات.

ج. المنظمة البحرية الدولية (IMO): تُعَدّ إحدى مؤسسات الأمم المتحدة لتطوير القانون البحري الدولي وتنظيم النقل البحري لضمان الاستدامة والحد من التلوث بكل مصادره وتقييم مدى التزام الدول القوانين والتشريعات ذات الصلة بالبحار والمحيطات[2].

ثانيًا: أهم التهديدات التي تواجه بيئة البحر الأحمر

ظل إقليم البحر الأحمر وخليج عدن حتى عهد قريب غير متأثر نسبيًّا بالتغيرات التي حدثت في أماكن أخرى من العالم، إلا أن التنمية المتسارعة، وعلى وجه الخصوص التنمية الصناعية والسياحية وتزايد الأنشطة المتعلقة بإنتاج ونقل البترول، قد أحدثت موجة من التنمية الساحلية نتجت عنها مخاطر تواجه البيئة الطبيعية، وتضافر مع ذلك المشكلات السياسية والصراعات الإقليمية في المنطقة، التي ينتج عنها تأثير سلبي في البيئة البحرية بشكل مباشر. يمكن تناول أهم هذه التهديدات والتحديات على النحو الآتي:

1. التحديات البيئية

يُعتبر التلوث البحري أحد أخطر التهديدات التي تواجه البحر الأحمر، ويأخذ أشكالًا متعددة، من أبرزها التلوث النفطي، ويعود ذلك إلى أن المنطقة تُعَدّ ممرًّا رئيسيًّا لنقل النفط عالميًّا، ما يجعلها عرضة لحوادث التسرب النفطي، خصوصًا في باب المندب وقرب موانئ جدة وبورتسودان. وتتزايد الخطورة مع تصاعد وتيرة الصراعات الإقليمية التي تلقي بظلالها على البيئة البحرية للبحر الأحمر، منها ما ينتج عن استهداف بعض السفن وغرقها، وبالتالي تسرب النفط إلى البحر الأحمر، كما جرى عند استهداف الحوثيين للسفن المارة عبر البحر الأحمر في حملتهم البحرية من أجل دعم غزة ضد العدوان الإسرائيلي[3].

يأتي بعد ذلك التلوث البلاستيكي، حيث تسهم النفايات البلاستيكية في تدمير النظم البيئية البحرية، إذ يُقدِّر بعض الدراسات أن أكثر من 60% من النفايات التي يجري جمعها على سواحل البحر الأحمر هي من البلاستيك، بل ربما أكثر من ذلك، إذ أشار تقرير من محطة BBC عام 2019 إلى أن 90% من النفايات في البحر الأحمر هي بلاستيك، حيث وُجدت قِطَع بلاستيكية في بطون عديد من الأسماك، ومع ذلك لا يزال البحر الأحمر من أنظف بحار العالم، ونسبة البلاستيك العائمة فيه محدودة مقارنة بمحيطات أخرى.

أما ما يخص الصرف الصناعي والزراعي، الذي ينتج عن إدخال مغذيات ملوثة ومعادن ثقيلة، فإنه يهدد صحة الشعاب المرجانية ويزيد ظاهرة التخثث (Eutrophication)، إذ إن كميات الصرف الزراعي كبيرة جدًّا بسبب الري بالغمر، ويجري استعادة جزء منها لمعالجة الاستخدام، فيما الصرف الصناعي أقل ويتجه نحو المعالجة داخليًّا أو التصريف في المصارف العامة، وهو المصدر الأكبر لكميات المياه العادمة، ويشكل خطرًا بيئيًّا كبيرًا بسبب المواد العضوية والمخلفات الكيماوية التي يحملها.

وهناك أيضًا التهديد المتعلق بالتغير المناخي، ويتمثل في عدة صور، من أبرزها: ارتفاع درجات الحرارة البحرية، وبدورها تتسبب في ظاهرة ابيضاض الشعاب المرجانية وغابات المنغروف، ما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي المميز للبحر الأحمر، الذي يشكل بما يحتويه من تنوع بيولوجي فريد أساسًا للسياحة البيئية التي تُعَدّ مصدرًا من مصادر الدخل للبلدان المطلة عليه، خصوصًا مصر والمملكة العربية السعودية. والصورة الثانية تتمثل في ارتفاع

مستوى سطح البحر، وهو ارتفاع يهدد المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية مثل جدة وبورتسودان وعدن، وكذلك يُعتبر مهددًا للتنمية السياحية والعمرانية المقامة على شواطئ البحر الأحمر في ظل إغفال تأثير تلك الظاهرة في دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات السياحية التي تقام على ضفاف البحر الأحمر. والصورة الثالثة هي تزايد ظاهرة تحمّض المحيطات، التي بدورها تضعف قدرة الكائنات البحرية على تكوين هياكلها الكلسية ويؤثر في تكوين السلاسل الغذائية البحرية[4].

وأخيرًا هناك غياب آلية فعالة لتبادل البيانات والمراقبة البيئية، ويُعزى ذلك إلى عدم وجود شبكات متكاملة للمراقبة البيئية البحرية تشمل جميع الدول المطلة على البحر الأحمر، وضعف آليات الإنذار المبكر لحوادث التلوث أو الكوارث الطبيعية البحرية، مع ضعف آليات الرقابة والعقوبات في تطبيق القانون البيئي في بعض الدول نتيجة تحديات مؤسسية وسياسية.

2. التحديات الاقتصادية

تفاقمت التحديات الاقتصادية وشكلت تهديدًا متزايدًا للبيئة البحرية في البحر الأحمر، فبدايةً تزايدت الأنشطة السياحية غير المستدامة، وقد أثرت الضغوط الناتجة عن التوسع السياحي الساحلي (منتجعات، موانٍ، أنشطة غوص) سلبًا في المَوَاطِن الحساسة للتنوع البيولوجي، وشكلت ضغطًا على الموارد الساحلية وزادت إنتاج النفايات. ويرتبط العامل الثاني بتسارع الأنشطة النفطية والغازية، إذ قاد التوسع في الاستكشافات البترولية وتزايد أنشطة النقل البحري إلى ارتفاع مخاطر التسرب والتلوث البحري، بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية العالية لأي حادثة تسرب أو انسكاب نفطي. أما العامل الثالث فمتعلق بضعف استغلال الموارد البحرية المتجددة، على سبيل المثال: التخلي عن السياحة البيئية أو مصايد الأسماك المستدامة، مقابل الاعتماد على أنشطة قد تكون ملوثة. والعامل الرابع يرتبط بارتفاع تكلفة حماية البيئة البحرية، إذ إنّ تطبيق التكنولوجيا النظيفة أو خطط إدارة النفايات البحرية مكلف ويُنظر إليه غالبًا باعتباره عبئًا اقتصاديًّا قصير المدى. وأخيرًا هناك الإدارة غير المستدامة للأنشطة الاقتصادية، إذ تتزايد ظاهرة الصيد الجائر مما يؤدي إلى استنزاف المخزون السمكي، ويؤثر في التوازن البيئي والسلاسل الغذائية البحرية[5].

3. التحديات المؤسسية

يأتي في مقدمة هذه التحديات تعدد جهات الولاية المعنية بالحفاظ على بيئة البحر الأحمر، فهناك أكثر من وزارة / هيئة (سياحة، بيئة، نقل، بترول، صيد) داخل كل التقسيمات الحكومية، مما يؤدي أحيانًا إلى تضارب الاختصاصات بالتزامن مع غياب آليات تنسيق إقليمي قوية في ظل اختلاف الأولويات الوطنية، إذ يركّز بعض الدول على التنمية الاقتصادية (الموانئ، النفط، السياحة)، فيما تركّز دول أخرى على الحماية البيئية.

ويرتبط بذلك أيضًا ضَعف القدرات التقنية والبشـــرية المدربة، فالملاحَظ أنَّ في الكوادر المدربة على الرصد البيئي، والرقابة البحرية، وإدارة المحميات، نُدرةً. وكذلك فجوة في إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، فمعظم السياسات الحالية يفتقر إلى شراكات حقيقية مع القطاع الخاص في تمويل أو تنفيذ مشاريع الاستدامة. كما يعاني بعض الدول ضَعف مشاركة المجتمع المدني والباحثين المحليين، الأمر الذي يقلل فاعلية الرقابة الشعبية والضغط على صانعي القرار.

والأهم من ذلك أن في التمويل المســـتدام نقصًا، وفي الاعتماد على مشـــروعات ممولة خارجيًّا أكثر من الموارد الوطنيـــة في ظل محدودية الميزانيات المخصصة للمجال للبيئي في دول الإقليم. وتؤدي محدودية التمويل وتفاوت القدرات الاقتصادية لبعض الدول التي تُبدي استعدادًا أقل للاســـتثمار في تقنيات المكافحة أو مراقبة التلوث، إلى غياب عنصر الاستدامة في الأنشطة والبرامج الممولة.

4. التحديات الجيوسياسية

تأتي منافســـة الموانى الإقليمية المجاورة في مقدمة هذه التحديـــات، وذلك لأن تلك الموانى توجد في مناطق ذات قيمة إستراتيجية وجيوسياسية كبيرة جعلتها محط أنظار واهتمام القوى الإقليمية والدولية، من أجل المحافظة على مصالحها الاقتصادية والعسكرية، مما شكَّل تأثيرًا في أمن المنطقة، حيث إنّ تســـابُق الاستثمارات مِن قِبل القوى المختلفة وعائد إيجار القواعد العســـكرية يدعمان الأوضاع الاقتصادية في بعض دول الحوض التـــي تعاني أصلًا من الفقر وســـوء الأوضاع الاقتصادية. ومن جانب آخر فإنّ حدة التنافس مع تضارب مصالح تلك القوى يؤدي إلى تعرض المنطقة لظاهرة الحرب بالوكالة التي تؤثر كثيرًا في أمن المنطقة.

كذلك هنـــاك النزاعات الإقليمية والحدوديـــة، إذ يُعتبر البحر الأحمر منطقة حساســـة جيوسياسيًّا، وأي توتر سياسي قد يُضعِف التعاون البيئي ويعوق تنفيذ الاتفاقيات الدولية على الرغم من الانضمام والتوقيع على تلك الاتفاقيـــات، ولكن يظل الالتزام والتطبيق متفاوتًا بين الدول نتيجـــة لتلك الصراعات التي تُلقـــي بظلالها على المنطقة بأســـرها، كما أن النزاعات السياسية والاقتصادية في بعض الدول المطلة تعوق إنشاء سياسات منسقة وفعّالة[6].

ثالثًا: التشريعات والسياسات الدولية والإقليمية الخاصة بالبحر الأحمر

بـــدأ الاهتمام العالمي بالبيئـــة البحرية في العالم منذ عقد مؤتمر لنـــدن في عام 1954م، الذي تمثلـــت أهم مخرجاته في الوصول إلى الاتفاقية الدولية لمنـــع تلوث مياه البحر بالزيت، وهي أول اتفاقية دولية تكافح مشكلة التلوث البحري بالزيت. وقد كان لهذه الاتفاقية تأثير كبير في تشـــريعات عدد كبير من الدول، إذ ضمنت أغلب دول العالم قوانينها الداخلية أحكامًا خاصة تحظر إلقاء الزيت من السفن في مياهها الإقليمية.

وقد عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والإنسان في عام 1972م في مدينة استكهولم بالسويد، وهو يُعتبر أول مؤتمر عالمي لمناقشة قضايا البيئة الذي نوقشت فيه ووُضعت قوانين ومبادئ تنظم حماية البيئة من جور الإنسان. ومنذ اتخاذ القرار بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في هذا المؤتمر صارت المشكلات البيئية جزءًا لا يتجزأ من الأجندة الدولية، وباتت مواكبة التشريعات للتطور المتواتر للقضايا البيئية ذات أهمية، وتسعى تلك التشريعات لتحقيق عدد من الأهداف والتحديات سالفة الذكر.

مع ذلك يُعَدّ مؤتمر لندن عام 1973م الذي أفرز اتفاقية منع التلوث من السفن، بجميع مصادره، نقطة انطلاق صحيحة نحو معالجة جميع مصادر التلوث من السفن، فضلًا عمّا ورد في الاتفاقية من أحكام خاصة بشروط بناء الناقلات وضرورة التزامها تصميمًا يساعد على خفض التلوث، مثل تصميم الصابورة المنفصلة، وهي ثقل موازن للحفاظ على استقرار السفن، وتعني تخصيص خزانات للمياه على الناقلة لحفظ التوازن في رحلة العودة وهي فارغة.

ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الأطر الدولية على النحو الآتي:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (UNCLOS)

تُعَدّ حجر الزاوية في القانون الدولي البحري، وتُلزِم الدول حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، خصوصًا في المناطق خارج نطاق سيادتها الوطنية مثل أعالي البحار وقاع البحار. وقد أُبرمت هذه الاتفاقية عام 1982 ودخلت حيز التنفيذ في 1994، وتُعرف أيضًا بـ"دستور المحيطات"، وتُعَدّ الإطار القانوني العالمي الذي يحكم جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، حيث تحدد حقوق وواجبات الدول الساحلية في استغلال الموارد البحرية وحماية البيئة. وتوفر الاتفاقية المبادئ الأساسية التي تسترشد بها دول البحر الأحمر في حماية بيئته البحرية، وتتولى أداء عديد من الأدوار المهمة، منها:

أ. تحديد المناطق البحرية: تُعرّف الاتفاقية وتحدّد حقوق الدول وواجباتها في مناطق بحرية مختلفة (مثل البحر الإقليمي، والمنطقة الاقتصادية الخالصة)، مما يمنح الدول السيادة والولاية القضائية اللازمة لإدارة مواردها البحرية وحماية بيئتها.

ب. مسؤولية حماية البيئة: تُفرض على الدول الموقعة التزامًا عامًّا لحماية البيئة البحرية، ووضع قوانين لمنع التلوث من مصادر مختلفة مثل السفن والمصادر البرية.

ج. تشجيع التعاون الإقليمي: تشجع الاتفاقية الدول على التعاون لحماية البيئات البحرية المشتركة، وهو ما يُعتبر حجر الزاوية في حماية البحار شبه المغلقة كالبحر الأحمر[7].

2. اتفاقية حماية البيئة البحرية من السفن 1973 (MARPOL)

تُعَدّ مِن أهمّ المعاهدات الدولية لحماية البيئة البحرية من التلوث الناتج عن السفن (النفط، المواد الكيميائية، مياه الصرف، النفايات الصلبة، الانبعاثات الهوائية)، وقد جرى اعتمادها عام 1973 وتعديلها يُعرف باسم "ماربول 78"، الذي أدمج الاتفاقية الأصلية مع البروتوكول، ودخلت حيز التنفيذ في 1983. وبموجبها تُعَدّ منطقة البحر الأحمر من المناطق الخاصة بموجب

مرفقات اتفاقية ماربـــول، خصوصًا المرفق الأول المتعلق بمنع التلـــوث بالنفط، مما يعني أن هنـــاك ضوابط صارمة على تصريف المـــواد الملوثة في هذه المنطقة، نظرًا إلى حساســـيتها البيئية وتنوعها البيولوجي الفريد، إذ يُمنع تصريف النفايات النفطية أو المواد السائلة الضارة في نطاق 12 ميلًا بحريًّا من أقرب يابســـة، وتُلزم الســـفن العاملة في البحر الأحمر اســـتخدام تقنيات معالجة النفايات والامتثال لمعايير التفتيش والشـــهادات البيئية. ولاتفاقية ماربول أهمية خاصة في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن لعدة أسباب:

أ. الأهمية الجغرافية والاقتصادية للبحـــر الأحمر: البحر الأحمر أحد أهم الممرات البحرية العالمية، حيث تمرّ عبره قناة الســـويس وباب المندب، وهما من أهم نقاط العبور في التجارة الدولية. مرور آلاف السفن سنويًّا، خصوصًا ناقلات النفط والغاز، يرفع مخاطر التلوث النفطي والانسكابات البحرية. لذلك، تطبيق معايير ماربول في المنطقة يُعَدّ أساسيًّا لتقليل احتمالات الكوارث البيئية.

ب. حماية النظم البيئية الفريدة: البحر الأحمر غني بالشـــعاب المرجانية، والأعشـــاب البحرية، والمنغروف، وهي نُظم بيئية حساســـة جدًّا تجاه التلوث النفطي والكيميائي. أحكام ماربول بشـــأن التخلص من مياه التوازن والنفايات الزيتية والقمامة من الســـفن تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي الفريد للمنطقة.

كما تسعي اتفاقية ماربول إلى توفير كل السبل والمعايير الدولية الملزمة لمنع تلوث البيئة البحرية من الســـفن، لذلك تكمن أهمية اتفاقية ماربول لإقليـــم البحر الأحمر في كونها خط الدفاع الأول ضد التلوث البحري الناتج عن النقل البحـــري الكثيف في المنطقة، مما يضمن استدامة البيئة البحرية وحماية المصالح الاقتصادية لدول الإقليم، والتكامل بينهما من شأنه أن يؤدي إلى:

(1) تعزيز الرقابة على السفن الأجنبية التي تعبر المنطقة.

(2) تقليل الحوادث والتكاليف الاقتصادية: تطبيق بروتوكـــولات ماربول يقلل احتمالية وقوع حوادث التلوث الكبرى التي قد تؤثر في الســـياحة الســـاحلية أو في المصايد السمكية، كذلك تجنب الكوارث البيئية يعني تقليل الخسائر الاقتصادية.

(3) تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية: انضمام دول الإقليم (مصر، الســـعودية، اليمن، الســـودان، جيبوتي، إريتريا) إلى ماربول يدفع نحو تطوير الموانى بمرافق اســـتقبال نفايات السفن. هذا يسهم في رفع كفاءة الموانى الإقليمية ويجعلها متوافقة مع المعايير العالمية[8].

3. اتفاقية التحكم في نقل المخلفات عبر الحدود-بازل (1989)

تختص بالتحكم في وتنظيم الاشـــتراطات الخاصة بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وتُعَدّ اتفاقية بازل مكملة لاتفاقيات اســـتوكهولم (2001) بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وروتردام (1998) بشـــأن تداول المواد الكيميائية والمبيدات، وتتجسد أهمية اتفاقية بازل فـــي الحفاظ على بيئـــة البحر الأحمر في منع نقـــل النفايات الخطرة إلـــى البحر الأحمر

والتخلص منها بطريقة آمنة، مما يحمي صحة الإنسان ويحافظ على سلامة النظام البيئي البحري. وتساهم هذه الاتفاقية العالمية في الحد من الأضرار الناجمة عن النفايات الخطرة، وتدعم الجهود الإقليمية لحماية البيئة البحرية من التلوث، وذلك من خلال مراكزها الإقليمية وتعاون الدول الساحلية في إدارة النفايات عبر الحدود.

وتساهم اتفاقية بازل في حماية بيئة البحر الأحمر من خلال عدد من المحددات:

أ. **تقليل النفايات الخطرة:** تلزم الاتفاقية الدول الأطراف الحد من حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وضمان أن تحدث أي حركة بطريقة آمنة تحمي صحة الإنسان والبيئة.

ب. **التخلص الآمن:** توفر الاتفاقية إطارًا قانونيًّا لضمان التخلص السليم من النفايات الخطرة والنفايات الأخرى، مما يقلل احتمالية وصولها إلى مياه البحر الأحمر.

ج. **حماية الصحة البشرية والبيئة:** تهدف الاتفاقية إلى حماية البيئة البحرية من الآثار الضارة للنفايات الخطرة، وبالتالي المساهمة في ضمان استدامة البيئة وصحة الإنسان في المنطقة.

د. **تعزيز التعاون الإقليمي:** تدعم اتفاقية بازل الجهود الإقليمية، مثل اتفاقية جدة، من خلال إنشاء مراكز إقليمية لنقل التكنولوجيا والمعرفة في مجال إدارة النفايات الخطرة، مما يتيح للدول التعاون في اتخاذ تدابير محددة لحماية بيئة البحر الأحمر.

هـ. **آلية للتنفيذ الفعالة:** تعمل المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل كآلية فعالة لتنفيذ الاتفاقية، مما يزيد الوعي بالتزاماتها ويساعد في تنفيذها بشكل أفضل في المناطق المتأثرة، بما في ذلك دول البحر الأحمر[9].

4. التشريعات والأطر الإقليمية

بتطبيق تلك القواعد على البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن نجد أن التشريعات البيئية الإقليمية للبحر الأحمر تتمحور حول اتفاقية جدة لعام 1982، التي أسست لإنشاء الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (بيرسجا – PERSGA) عام 1995، لتكون بمثابة الذراع التنفيذية لتطبيق ومتابعة الأنشطة والبرامج التي تندرج تحت مظلة الاتفاقية، إذ تهدف الهيئة إلى أداء عدد من المهام، منها:

أ. تتولى تنسيق الجهود الإقليمية لوضع الإستراتيجيات والبروتوكولات اللازمة لحماية البيئة البحرية ومتابعة تنفيذ اتفاقية جدة 1982 وبروتوكولاتها المختلفة.

ب. تعمل على رصد البيئة البحرية، وتنويع الأحياء البحرية، ورفع الوعي البيئي عن طريق دعم القدرات الوطنية من خلال التدريب وبناء الكوادر وتقديم الخبرات الفنية.

ج. التنسيق للبرامج التدريبية، وتتولى إعداد وتنفيذ خطط العمل البيئي من خلال وضع إستراتيجيات وخطط عمل إقليمية لمواجهة التحديات البيئية المشتركة.

د. جمع البيانات البيئية وتطوير أنظمة للرصد والمتابعة والإبلاغ وتشجيع المشاركة المجتمعية في حماية الموارد البحرية.

هـ. تنفيذ مشـــروعات إقليمية تتعلق بحماية التنوع البيولوجـــي، وإدارة المصايد، وحماية الشعاب المرجانية، ومكافحة التلوث البحري.

و. تعزيز التعاون الدولي وربط المنطقة بالمبادرات والبرامج العالمية الخاصة بالمحيطات والبيئة البحرية.

ز. المســـاهمة في إعداد الدراســـات العلمية المتخصصة لدعم اتخـــاذ القرار في الدول الأعضاء.

وبينما يواجه إقليم البحر الأحمر مخاطر ذات طبيعة مشـــتركة عابرة للحدود مثل التلوث البحري، واســـتنزاف الموارد البحرية والصيد الجائر، أنشأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكســـو) برنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن عام 1974 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ضمن برنامج البحار الإقليمية.

كما عُقد مؤتمر جدة الإقليمي للمفوضين للمحافظة على البيئة البحرية والمناطق الساحلية في البحر الأحمر وخليج عدن خلال الفترة 13–15 فبرايـــر 1982 بمدينة جدة بالمملكة العربية الســـعودية لدعم برنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالنواحي القانونية في إطار الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، والمعروفة باتفاقية جدة لعام 1982. ومن أهم أهدافها حماية البيئة البحرية والســـاحلية الإقليمية، ومنع ومكافحة التلوث بجميع أنواعه، والحفاظ على النظم البيئية (الشـــعاب المرجانية، المنغـــروف، المراعي البحرية)، وتنســـيق جهود الدول الأطراف في مواجهة الطوارئ البحرية، ودعم التعاون العلمي والتقني وتبادل المعلومات.

كما أصدر المؤتمر "خطة العمل للمحافظة على البيئة البحرية والمناطق الســـاحلية في البحر الأحمر وخليج عدن"، وكما هي الحال في كل الاتفاقيات الدولية والإقليمية، فإنّ اتفاقية جدة ملزمة قانونًـــا للدول الأعضاء ولكنها لا تحتوي على إجـــراءات ومعايير محددة في مجال بعينه. ولذلك فإن الآلية التي يجري مـــن خلالها تطوير وإعداد بروتكولات مصاحبة للاتفاقية تسمح للدول باتخاذ تدابير وإجراءات بعينها يجري الاتفاق عليها بالنسبة إلى قضايا محددة.

دخلت الاتفاقية والبروتوكول وخطة العمل حيز التنفيذ في أغسطس عام 1985. والأطراف المتعاقدة فـــي اتفاقية جدة هي: المملكة الأردنية الهاشـــمية، وجمهورية جيبوتي، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الديمقراطية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية.

ووفقًا للمادة الثالثة من اتفاقية جدة، فقد قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بموجب إعلان القاهرة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها، بإعداد عدد من البروتوكولات التي تُعَدّ مكملة للاتفاقية **ويركز كل منها على أحد المجالات الواردة بالاتفاقية على النحو التالي:**

أ. البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة: لكون التلوث البحري بالزيـــت والمواد الضارة الأخرى يُعتبر من القضايا المهمة والملحة في الإقليم.

ب. بروتوكول حماية البيئة من الأنشـــطة الأرضية: ويهدف إلى مكافحة التلوث البحري الناتج عن مصادر برية مثل مياه الصرف الصناعي والمنزلي.

ج. بروتوكول الحفاظ على التنوع البيولوجي وإنشاء شبكة مناطق محمية: يسعى إلى إنشاء نظام للمناطق البحرية المحمية للحفاظ على التنوع الأحيائي والحماية البيئية للنظم البحرية.

مـــع تزايد حركة الملاحة البحرية وعمليات اســـتخراج النفط، ظهـــرت الحاجة إلى مركز متخصص قادر على تنسيق الاســـتجابة السريعة لحوادث التلوث وتوفير المعدات والخبرات الفنية للدول المتضررة، لذلك جرى تدشين مركز إيمارسجا (EMERSGA) للطوارئ البحرية في مدينة الغردقة بمصـــر عام 2006 بدعم من المنظمة البحرية الدوليـــة (IMO) ومرفق البيئة العالمي (GEF).

وبالتزامن مع هذه الجهود فقـــد جرى التوقيع على مذكرات تفاهم مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلـــة مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكســـو)، والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، وبرنامـــج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج العمل العاملي لحماية البيئة البحرية من الأنشـــطة البرية، والمنظمة البحرية الدولية، وبالإضافة إلى ذلك فقد جرى إعداد خطة العمل الإقليمية للتخطيط للطوارئ البحرية بالتعاون مع المنظمـــة البحرية الدولية واعتمادها من قِبل الدول الأعضاء في الهيئة[10].

رابعًا: الإشكاليات والتحديات التشريعية والتنظيمية

بالنظر إلى التهديدات البيئية في البحر الأحمر والتشـــريعات التـــي تحاول التعاطي مع ذلك يمكن استنتاج ما يأتي:

1. معضلة التكامل بين التشريعات الدولية والإقليمية

تُعَدّ الاتفاقيـــات الدولية والإقليميـــة المصدر الذي يســـتقي منه المشـــرِّع الوطني قواعده القانونية، وهي في ذات الوقت أفضل الوسائل لإرساء دعائم القوانين البيئية الوطنية. وتُعتبر الاتفاقيـــات التي صدّقـــت عليها دول الإقليم مصدرًا لتقنين ســـبل القيـــاس وتقييم وتحليل الأخطـــار التي تهدد مختلف عناصر المنظومة البيئية، وانعكســـت بصورة واضحة في قوانين ونظـــم دول الإقليم. ومن الثابت والمعلوم أنه على الرغم من الطابـــع الدولي أو الإقليمي لتلك الاتفاقيات، فإنّ المبادئ القانونية العامة التي تشـــتمل عليها تصبح جزءًا من القانون الداخلي للدولة إذا ما صدّقت على الاتفاقية ونُشرت في جريدتها الرسمية، وعندها تصبح تلك المبادئ واجبة التطبيق، شأنها في ذلك شأن سائر قواعد القانون الداخلي، بل وتكمل القوانين الداخلية

المتعلقة بالموضوع الذي تعالجه الاتفاقية. وعند تعارض أحكام هذه الأخيرة مع أحكام القانون الداخلي تكون الأفضلية لها.

تكمـــن المشكلة على الجانب العملي فـــي أنه في حالة عدم التصديـــق بعد التوقيع على الاتفاقيات الدولية لا تكتسب القوة الكافية لتنفيذها إزاء القوانين الداخلية، وبالتالي لا تحقق الهدف المرجو من المشاركة فيها على الرغم من إتمام عملية التوقيع، لا سيما أنه بعد التصديق يستلزم الأمر صدور قوانين وأنظمة داخلية تنظم العمل بأحكام الاتفاقية، وتستكمل الجوانب الإجرائية والتنفيذية لتلك الأحكام، لا سيما بالنسبة إلى الاتفاقيات الإطارية. ومن ثم فإن عدم التصديق يعطل دور الاتفاقيات في تحقيق المستهدف منها[11].

2. إشكالية التعاون الإقليمي

في ظل ما جرى استعراضه من التحديات المتعددة المناحي والخصائص الجغرافية، كون البحر الأحمر بحرًا شبه مغلق يجعله أكثر عرضة للتلوث وتراكمه، خصوصًا مع محدودية تبادل المياه مع المحيطـــات. هذه التحديات لا يمكن لدولة واحدة أن تعالجهـــا منفردة، مما يجعل الحاجة مُلِحّة إلى اتخاذ عدد من الخطـــوات الفعالة لحماية بيئة البحر الأحمر، كما أنّ وجود النصوص القانونية والالتزامات الدولية لا يُمثّل ضمانة حقيقية لحماية البيئة البحرية، ما لم تُترجَم هذه النصوص إلى ممارســـات عملية مدعومة بقدرات تنظيمية ومؤسسية فاعلة، فالخبرة الدولية تثبت أن القوانين مهما بلغت من الدقة والصرامة تبقى قاصرة إذا لم تُسنِدها مؤسسات قادرة على الإنفاذ وآليات متابعة ورقابة تضمن الالتزام الفعلي على أرض الواقع.

واتصالًا بذلك فإنّ هناك قصورًا إقليميًّا في ما يتعلق بالتعاون والتنسيق الفعال. على سبيل المثال ليس هناك بنك إقليمي للمعلومات البيئية، بما ييسر عملية تبادل الخبرات والمعلومات، ويســـاعد على تجميع البيانات البيئية المتناثرة بين الدول والمؤسســـات البحثية في منصة واحدة، الأمر الذي يسهل الوصول إليها ويمنع تكرار الجهود الرامية إلى دعم اتخاذ القرار. كذلك فإنّ وجود بيانات دقيقة ومحدثة يســـهم في مســـاعدة صانعي السياسات على تبني قرارات مبنية على الأدلة في ما يتعلق بإدارة المـــوارد البحرية وحمايتها ورصد التغيرات البيئية، فمن خلال متابعة المؤشـــرات البيئية على المـــدى الطويل، مثل جودة المياه، وصحة الشـــعاب المرجانية، وتنوع الكائنات البحرية، وحجم الملوثات، وتعزيز البحث العلمي، تتوفر للباحثين والأكاديميين بيانات جاهزة وموثوقة، الأمر الذي يســـهل إجراء الدراسات البيئية، ويزيد جودة البحوث المنشورة عن البحر الأحمر[12].

3. العجز المؤسسي وغياب آليات الإنفاذ

على الرغم من الدور الحيوي الذي تقـــوم به الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في مجال إعداد الدراســـات وتدريب الكوادر والتنسيق بين الدول الأعضاء، فإنها تفتقـــر إلى وجود صلاحيات تنفيذية قوية، أو ســـلطة إلزامية للدول لاتخـــاذ إجراءات صارمة

في ظل غياب آلية تحكيم إقليمية مختصة بالنزاعات البيئية تحدّ من فاعلية إنفاذ القوانين. وبالتالي هناك حاجة إلى تعزيز الدور المؤسسي لهذه الهيئة لتشمل جوانب الأمن البحري وإنفاذ القانون.

كما تفتقر الهيئة إلى وجود آليات فرعية للتنسيق الإقليمي شبيهة بالآليات المستخدمة في البحر المتوسط (تحت إطار اتفاقية برشلونة)، التي تعمل من خلال المراكز الإقليمية المتخصصة المنتشرة في دول البحر المتوسط، وتتناول كل منها إدارة وتنفيذ أنشطة أحد المجالات البيئية (التنوع البيولوجي، الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، الرصد البيئي المتكامل، التقارير والمؤشرات البيئية، التعاون في الحالات الطوارئ)، لذلك هناك حاجة إلى وجود هذه الآليات الفرعية في البحر الأحمر لضمان التطبيق المتوازن لاتفاقية جدة[13].

4. ضَعف آليات الإنذار المبكر وبطء تحديث التشريعات

لا تزال عملية مراقبة المخاطر والتهديدات البيئية في البحر الأحمر دون المستوى المطلوب، وهناك جوانب لم تُعالَج تشريعيًّا، فضلًا عن عدم وجود كود بيئي بحري متكامل تغطي نصوصه كل عناصر المنظومة البيئية المتكاملة والتهديدات، وهو ما يتطلب مراجعة الوضع التشريعي بصورة دائمة في ضوء المستجدات في المجال البيئي، مثل: الاقتصاد الأزرق، الكربون الأزرق، التلوث البلاستيكي، الضوضاء تحت الماء، إدارة مصايد الأسماك، وغيرها.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تطوير قدرات المراقبة البحرية المشتركة لدول الإقليم من خلال عدد من الآليات، منها على سبيل المثال: دوريات المراقبة، ونظم إنذار مبكر، وتبادل معلومات، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، إذ يوفر الإطار القانوني فرصة للدول للتعاون في استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الأقمار الصناعية والطائرات دون طيار لرصد الأنشطة غير القانونية، ومراقبة تلوث المياه، مما يعزز قدرات الإنفاذ[14].

5. غياب مبدأ المسؤولية

لا توجد أدوات لردع التهديدات ولا محاكم بيئية إقليمية من أجل تحقيق مبدأي المسؤولية والمحاسبة، ولا توجد تعويضات يدفعها المتسبب في الضرر، ومن ثم يبدو من الضروري إرساء مبادئ التعويض البيئي تطبيقًا لمبدأ "الملوِّث يَدفع"، ومن ثم يجب تشجيع الدول التي لم تنشئ دوائر ونيابات بيئية في المحاكم على إنشاء مثل هذه الدوائر التي سوف تيسر على المتقاضين كثيرًا من المشكلات التي يواجهونها في المحاكم العادية. إنّ تشكيل مثل هذه الدوائر سوف يسمح بالضرورة بإشراك متخصصين بيئيين في تشكيلها، الأمر الذي يضمن الفهم العلمي الصحيح لمحتوى النزاع البيئي، وبالتالي سلامة الحكم، وكذلك الأمر في النيابات البيئية التي بضمِّها مختصين ستتمكن من مراعاة الأسس البيئية عند التحقيق والضبط والإثبات في طرق احتساب الخسائر والتعويضات في المخالفات البيئية[15].

وبينما تغيب المسؤولية لا توجد حوافز كذلك، فإذا كانت العقوبة التي هي شرط في القاعدة القانونية لإيجاد الخوف والإجبار على التنفيذ، فلا ريب أن تقرير حوافز ومكافآت من شأنه إرساء قيم اجتماعية أخرى لضمان تنفيذ أحكام القوانين البيئية. لذا يجب على دول الإقليم أن تعطي هذا الموضوع مزيدًا من الاهتمام، وتضمينه في التشريعات البيئية، بمعنى تضمين مبادئ الحوافز والمكافآت للملتزمين بيئيًّا في ضوء الاستكمال العادل لمبادئ العقوبات باعتبارها سبيلًا من سبل التطبيق الفعال لأحكام القانون[16].

خاتمة

تُظهِر المعطيات بجلاء أن مجرد وجود تشريعات وطنية واتفاقيات دولية وإقليمية خاصة بحماية البيئة البحرية في البحر الأحمر لا يكفي وحده لتحقيق الحماية المنشودة، إذ إنّ فاعلية هذه المنظومة القانونية تظل مرهونة بوجود مؤسسات تنظيمية قوية وآليات تنفيذ صارمة تضمن التطبيق الفعلي. فالقصور المؤسسي والإداري يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعطيل النصوص، ويجعلها عاجزة عن مواجهة التحديات البيئية المتسارعة الناتجة عن الضغوط البشرية والأنشطة الاقتصادية والتهديدات المناخية المتزايدة، ومن ثم فإنّ غياب القدرات المؤسسية والتنظيمية الفاعلة يُعَدّ ثغرة أساسية تُضعف القدرة على حماية المنظومة البيئية البحرية في هذا الإقليم الحيوي.

وانطلاقًا من ذلك، فإنّ أيّ مقاربة جادة لحماية البيئة البحرية في البحر الأحمر تستوجب البدء بمراجعة شاملة للتشريعات الحالية وتطويرها بما يتوافق مع المستجدات العلمية والبيئية، وإدراج آليات صارمة للتنفيذ والرقابة تراعي طبيعة التحديات الجديدة، كما يتطلب الأمر تعزيز الهياكل المؤسسية الوطنية والإقليمية وتزويدها بالموارد البشرية والمالية والتقنية الكفيلة بأداء أدوارها بكفاءة، إلى جانب وضع خطط إستراتيجية طويلة الأمد تُبنى على أُسُس من الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية.

وتتجلى أهمية التنسيق الإقليمي بين الدول المطلة على البحر الأحمر باعتباره شرطًا محوريًّا لمواجهة المخاطر المشتركة، خصوصًا في ظل الطبيعة العابرة للحدود للملوثات البحرية والأنشطة المؤثرة على النظم البيئية، كما أنّ إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في جهود الحماية يعزز فاعلية التنفيذ ويخلق حالة من المسؤولية الجماعية تجاه الموارد البحرية، وإلى جانب ذلك فإنّ إدماج التكنولوجيا الحديثة في مجالات الرصد والمتابعة والتحليل يوفر قاعدة علمية متينة لدعم متخذي القرار ويسهم في تحسين آليات الاستجابة للأزمات البيئية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إنّ التشريعات والاتفاقيات تُعَدّ شرطًا ضروريًّا ولكن غير كافٍ، إذ لا تكتسب فاعليتها إلا حين تُسنَد إلى قدرات مؤسسية وتنظيمية فاعلة، وسياسات عملية قادرة على التكيف مع المستجدات البيئية. ومن هنا فإنّ حماية البيئة البحرية في البحر الأحمر تظل رهنًا بإرادة سياسية جادة، ومراجعة دورية للتشريعات، وتفعيل آليات صارمة تضمن التطبيق الفعلي، بما يكفل استدامة هذا المورد الحيوي للأجيال الحالية والمستقبلية.

المراجع والمصادر

(1) Safaa A Abdel Ghani (et al), Quantifying microplastics pollution in the Red Sea and Gulfs of Suez and Aqaba: Insights from chemical analysis and pollution load assessment, National Institute of Oceanography and Fisheries, (Niof: Volume 901, 25 November 2023). https://tinyurl.com/29b65hof

(2) أحمد محمد مانع، **الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث**، مجلة جامعة الملكة أروى، (2023)، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2025، https://tinyurl.com/2d86l2t8

(3) Jana Choukeir, EU mission in Red Sea says no oil spill from tanker damaged in Houthi attack, Reuters, (August 29, 2024), accessed: Oct 12, 2025. https://tinyurl.com/2csdegr9

(4) عادل عبد الله عبد الرحمن، بيئة البحر الأحمر ومشكلاتها. مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية، (سنار: جامعة سنار، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة سنار، عدد 2، 2020)، ص 85 – 102.

(5) M. Fine, M. Cinar, (et al.), Coral reefs of the Red Sea: Challenges and potential solutions, (Volume 25, 6 January 2019), accessed: Oct 12, 2025. https://tinyurl.com/234yemet

(6) اعتدال محمد أحمد الأمين، التنافس الإقليمي والدولي على مواني البحر الأحمر وتأثيره في أمن المنطقة. مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، (سنار: جامعة سنار، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، عدد 9، 2021)، ص 17 40–.

(7) Zubeida Abdul Hadi A teem, Legal protection of the Red Sea waters from pollution by pharmaceutical waste carried by ships within the framework of the regional convention and international conventions, Journal of Pharmaceutical Negative Results, (Nov 1, 2022), accessed: Oct 12, 2025, https://tinyurl.com/2bve6jw6

(8) الصفحة الرسمية للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2025. .www https://persga.org

(9) Basel Convention on the Control of Transboundary Movements of Hazardous Wastes and their Disposal, accessed: Oct 12, 2025. https://www.basel.int

(10) شـــريف عبد الرحيم رمضان، "المنطقة الاقتصادية الخالصة ومدى ولاية الدولة الساحلية على حماية البيئة البحرية من التلوث والحفاظ عليها.. المملكة العربية السعودية نموذجًا"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، (أبريل 2024)، تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2025. https://tinyurl.com/23t9p6fw

(11) حامد عبد الله نعمان، الحماية الدولية للبيئة البحرية: دراسة قانونية خاصة عن البحر الأحمر، (القاهرة: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 2004).

(12) UNEDO, Stunders and regulations to help promote circular economy practices in the single – use plastics and packaging in Egypt, (2025).

(13) Fathy Abdelmalak , Unplanned developments in coastal destinations and impacts: A case study of the Red Sea Abdelmalak, African Journal of Sustainable Tourism , research gate, (2025), accessed: accessed: Oct 12, 2025, https://tinyurl.com/2a9jzu6r

(14) أسماء أبو الحسن محمد، "التلوث البيئي كأحد مهددات الحياة البحرية والتنوع الحيوي في البحر الأحمر". مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية، (العدد 4، يونيو 2021)، تاريخ الاطلاع: 1 أكتوبر 2025، https://2u.pw/iJrQId

(15) غفران القحطاني وصابرين الجدعاني، المسؤولية الدولية الناجمة عن تلوث البيئة البحرية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، (يوليو 2023)، تاريخ الاطلاع: 30 سبتمبر 2025، https://tinyurl.com/25f3ka9p

(16) باسم عبد السلام المغربي، "الأبعاد الجيوإستراتيجية للبحر الأحمر وانعكاساتها على تفاقم حدة الصراع الدولي بالمنطقة"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، (أكتوبر 2024)، تاريخ الاطلاع: 5 أكتوبر 2025، https://tinyurl.com/2d435elr

تاريخ استـــلام الدراســة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
24 سبتمبر 2025	23 أكتوبر 2025	30 أكتوبر 2025

تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.. الإستراتيجيـــات والتداعيـــات

د. رحـــالي محمـــد

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية-كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة جيلالي ليابس

مستخلص

تبحث هذه الورقة في عوامل وتداعيات تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بعد الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول المنطقة كتشاد ومالي والنيجر، وتبنّي النخب العسكرية الجديدة سياسة فك الارتباط مع باريس. تبدو أهمية هذا الموضوع في ظل تحولات جوهرية تشهدها هذه المنطقة تؤثر في مصالح فرنسا ونفوذها التاريخي، سواء داخل الدول، بما في ذلك صعود موجة من العداء الشعبي ولدى النخب العسكرية الجديدة لباريس، أو بوجود تحولات وأزمات إقليمية مؤثرة على استقرار هذه الدول، فضلًا عن أدوار دولية متنامية تسعى إلى توسيع نفوذها وتقديم نفسها بديلًا لفرنسا. وقد خلصت الدراسة إلى أن العوامل الداخلية والخارجية في دول منطقة الساحل هي العامل الرئيسي في التأثير في نفوذ فرنسا، وأن هذا التراجع له تأثيرات إستراتيجية وجيوسياسية على مصالح فرنسا ودورها، ليس في هذه المنطقة وحسب ولكن على الصعيد العالمي كله.

الكلمات المفتاحية: فرنسا، منطقة الساحل، الانقلابات العسكرية، النفوذ الفرنسي، الجغرافيا السياسية، تشاد، مالي، النيجر

Abstract

This paper examines the factors and consequences of declining French influence in the Sahel region following the military coups in countries such as Chad, Mali and Niger, and the adoption by new military elites of a policy of disengagement from Paris. The significance of this study stems from examining the fundamental shifts affecting France's interests and historical influence in the region in light of a rising wave of hostility among both the public and the new military elites toward Paris, as well as regional transformations and crises impacting the stability of these states, alongside the growing presence of international actors seeking to expand their influence as alternatives to France. The study concludes that internal and external shifts in the Sahel region are the primary drivers of France's declining influence, with strategic and geopolitical implications for France's role not only in the Sahel but also on the global arena.

Keywords: Sahel, France, coups, influence, geopolitics, Chad, Mali, Niger.

مقدمة

جاءت سلسلة الانقلابات العسكرية الأخيرة في دول منطقة الساحل وتحديدًا في دول: مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو، متزامنة مع تحولات كبيرة على مستوى السياسة الدولية، إذ بدأت تظهر ملامح تنافس دولي وإقليمي في المنطقة، بدأت تزاحم الوجود الفرنسي في اتجاه الاستفادة من توسيع استثماراتها في القارة الإفريقية بشكل عام، هذا فضلًا عن أوضاع داخلية وإقليمية معقدة وأزمات تراكمت عبر عقود منذ الاستقلال. في المحصلة، شكّلت هذه الظروف الداخلية والخارجية فرصة سمحت لقادة الانقلابات في دول منطقة الساحل بإعلان القطيعة مع ممارسات النخب الحاكمة السابقة، ومن ثم تقليل الضغوط الممارسة عليها من شعوبها، وتبعث من خلالها إشارات لبداية عهد جديد، ما يمكنها من تثبيت حكمها، وبداية العمل على بناء تحالفات دولية جديدة عسكرية واقتصادية تمكّنها من تحقيق تنمية عادلة بين جميع الأطراف، كما يمكنها ذلك من الخروج في النهاية من النفوذ الفرنسي. وقد تُرجم ذلك من خلال مطالبة المجلس العسكري في تشاد الممثليات الدبلوماسية الفرنسية بمغادرة أراضيها، فضلًا عن تفكيك القواعد الفرنسية في دول الساحل، واستغلال الظرف الدولي لإيجاد بدائل تتماشى مع مصالح هذه الدول. وتشكل هذه العوامل ضغوطًا إضافية على الأداء السياسي وعلى مؤشر الاستقرار الحكومي الذي عرف تراجعًا كبيرًا على المستوى الداخلي لفرنسا وعلى أدوارها على مستوى السياسة الدولية.

تأسيسًا على ما تقدَّم تطرح الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن لفرنسا التكيف مع متغيرات البيئتين المحلية والدولية لاستعادة النفوذ في منطقة الساحل الإفريقي؟ ولمعالجة هذه الإشكالية تفترض هذه الدراسة أن تنامي درجة عدم الاستقرار السياسي في دول منطقة الساحل يُعَدّ عاملًا حاسمًا في تغيُّر النخب الحاكمة باعتبارها مؤشرًا دالًّا على حجم النفوذ الفرنسي في المنطقة. وتفترض كذلك أن القوى الدولية أسهمت في إحداث تغييرات بنيوية على مستوى علاقات النفوذ والتبعية في اتجاه تحجيم النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.

وعلى هذا النحو يذهب المحور الأول من الدراسة إلى المنطلقات التاريخية لفهم علاقة التبعية التي أسَّست لهذا النفوذ، وفي ماهية الأساليب التي عززت الوجود الفرنسي بمنطقة الساحل، فيما يركز المحور الثاني على دوافع الانقلابات العسكرية الأخيرة بمنطقة الساحل وعلى آثارها وانعكاساتها على هذا النفوذ الفرنسي، في حين خُصّص المحور الثالث لدراسة الإستراتيجية الفرنسية لاستعادة نفوذها بالمنطقة، ومن خلاله مجابهة التحديات الاقتصادية الداخلية وتصدعات المشهد السياسي.

أولًا: سياقات تشكُّل علاقات فرنسا بمنطقة الساحل الإفريقي

تحظى منطقة الساحل الإفريقي بموقع جغرافي حيوي، ولها أهمية إستراتيجية كبيرة. وقد اكتسبت هذه المنطقة أهمية خاصة لدى فرنسا، سواء خلال سنوات الاستعمار أو ما بعده. ويمكن توضيح طبيعة هذه المنطقة وأهميتها لفرنسا على النحو الآتي:

1. الساحل الإفريقي والإرث الاستعماري

يطلق اسم منطقة الساحل الإفريقي[1] على طول الشريط الساحلي للصحراء الكبرى، الواقع بين دول شمال إفريقيا والخط الاستوائي، حيث يقع شريط الساحل فاصلًا بين فضاءَين جغرافيين متباينين، بين شمال إفريقيا ودول جنوب الصحراء. وتضم منطقة الساحل دولًا يختلف الباحثون في تحديد نطاقها الجغرافي، بحسب اختلاف وجهات نظر المختصين الجغرافيين أو الأنثربولوجيين وعلماء الاجتماع الدارسين للإثنيات والأعراق. فإذا كان الأمر يرتبط بالظروف المناخية كالجفاف والتصحر، فستكون أجزاء كبيرة من الجزائر وليبيا ومصر ضمن هذه التسمية، وأما إذا كان الأمر متعلقًا بالعرقيات وتوزيعها، فإن ذلك سيدفع إلى إدراج مناطق من دول جنوب الصحراء كنيجيريا وغينيا والسنغال.

مع ذلك فإن المتفق عليه، على الأقل من الجانب الجيوبوليتيكي، أن دول منطقة الساحل هي تلك الدول الخمس التي قررت سنة 2014 تكوين مجموعة G5 للساحل، وتضم كلًّا من دولة مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا وبوركينا فاسو[2]. في هذه الدراسة، سوف يجري التركيز على هذه الدول باستثناء موريتانيا، بالنظر إلى أنها لا ترتبط بتراجع النفوذ الفرنسي كما هي حال بقية الدول محل الدراسة.

تزخر المنطقة بعديد من الموارد والمصادر الطبيعية كالذهب والفوسفات والنفط واليورانيوم وغيرها من المصادر الأساسية والمعادن النادرة أيضًا، غير أنها عانت لعقود كما هي حال غالبية دول القارة من أزمات مزمنة، سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية. تعود هذه الأزمات إلى عوامل بنيوية ترتبط بمرحلة نشأة الدولة بعد الاستقلال، حيث تواجه دول الساحل كغيرها من دول القارة مشكلة جوهرية تتعلق بمسألة تقسيم الحدود، التي رسمتها فرنسا والقوى الاستعمارية الأخرى بناءً على مصالحها دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية، التي ظلّت سببًا لعديد من الصراعات بين الدول، وبين الجماعات الإثنية التي تتوزع على أكثر من دولة في علاقتها مع السلطة المركزية، بالإضافة إلى الصراعات بين القبائل والإثنيات التي نشأت على خلفية النزاعات على ملكية الأراضي وآبار المياه، خصوصًا تلك الممتدة على طول الحدود الفاصلة بين دول المنطقة[3].

أدت هذه الصراعات إلى ضعف الاستقرار السياسي، وتفاقمت هذه الظاهرة نتيجة ضعف الحكومات المتعاقبة في رسم سياسات تنموية تضع بناء الدولة ضمن أولوياتها عبر تحقيق التعايش الأهلي والاندماج الوطني، ومعالجة الأزمات كأزمة التصحر والمجاعة، واستقرار

السكان. وفاقمت الظروف الطبيعية القاسية وموجات الجفاف المتكررة من حدة هذه الأزمة، إذ أفـــرزت خللًا في التوزيع الجغرافي للسكان، هذا الخلل تعمّـــق لأنه ارتبط بالعامل الإثني أو بالانتماءات الأولية، التي تحددت بناءً عليها الأقاليم، وهو ما خلق أزمة هوية داخل هذه الدول.

الذي زاد الأوضاع سوءًا هو أن سياسات التنمية في دول الساحل تأسست وفق انتماء النخب السياسية التي رسمت سياسات تفضيلية وغير متساوية بين المناطق، إذ منحت هذه النخب الأفضلية للجماعـــات العرقية التي تنتمي إليها على بقية الجماعـــات الأخرى، كما حدث بين شمال مالي وجنوبها وفي مناطق كثيرة في إفريقيا عمومًا، وهو الأمر الذي زاد مستوى الاحتقان الاجتماعي والسياسي، وانتشـــرت الهجرة نحو المدن الكبرى التي هاجر إليها السكان بحثًا عن سبل أفضل للعيش. ومع غياب سياســـات اجتماعية عادلة، وبنية صناعية واقتصادية قادرة على احتواء اليد العاملة، أصبحت هذه المدن عبارة عن مجمعات تبرز فيها الفوارق الاجتماعية، والاختلافات المذهبية والقبلية أو العرقية.

كان للضعف الهيكلي والبنيوي للجهاز البيروقراطي للدولة في منطقة الساحل دور أيضًا في العجـــز عن تحقيق عدالة توزيعية بين شـــرائح المجتمع المختلفة. في ســـياق ذلك تشـــير الإحصائيات إلى أن 80% من سكان تشاد يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وأن 60% من سكان مالي والنيجر يعيشون تحت خط الفقر[4]، مما أدى في النهاية إلى غياب ثقة المجتمعات المحلية بالسلطة السياســـية القائمة، التي غالبًا ما جاءت على ظهر دبابة وبانقلاب عسكري، إلى جانب التهديدات الطبيعية كالتصحر والجفاف وانتشـــار الفقـــر والأمية التي تصل إلى مستويات قياسية[5].

ترتب عن هذا الوضع بروز كثير من المخاطر الأمنية بانتشار الجماعات الإرهابية، والحركات الانفصالية، التي تغذي مختلف أشكال الجريمـــة المنظمة، خصوصًا تجارة المخدرات، التي تأتـــي من جنوب القارة الأمريكية لتحط بالســـاحل، ثم تكمل طريقها في مـــا بعد نحو أوروبا الغربية، وباتت المنطقة كذلك ممرًّا للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، مرورًا بدول شمال القارة الإفريقية، وبالتالي أصبحت هذه المنطقة الشـــغل الشـــاغل لحكومات دول أوروبا وشمال إفريقيا باعتبارها مصدرًا لعدم الاستقرار وللتهديدات الأمنية[6].

2. نفوذ فرنسي قائم على التبعية

قسمت فرنســـا الدول الإفريقية إلى أربع مجموعات متباينة، ويقوم هذا التقسيم على أساس حاجاتها الاقتصادية، ســـواء كانت هذه الدول مصدرًا للموارد الطبيعية وموارد الطاقة، أو سوقًا لتصريف ســـلعها. تضمّ المجموعة الأولى الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالســـنغال وكوت ديفوار والغابون والكاميرون، والمجموعة الثانية هي الدول التي تتمتع بموقع جيوإســـتراتيجي حيوي لكنهـــا أقل ثراء، إذ لديها بعض المـــوارد الطبيعية كالذهب واليورانيـــوم. ومن بين أهم هذه الدول النيجر. ثـــم تأتي المجموعة الثالثة وهي الدول ضعيفة المـــوارد والبعيدة جغرافيا

عن فرنســـا، ومن بين هذه الدول بينين ومدغشـــقر. أما المجموعة الرابعة فتضم بقية الدول الإفريقية، وكانت ضمن نفوذ القوى الدولية المنافسة كبريطانيا وإسبانيا[7].

وفقًا لهذا التقســـيم تأتي دول الســـاحل الإفريقي ضمن أولويات فرنســـا على الساحة الإفريقية، باعتبار أن منطقة الساحل وحتى شمال إفريقيا تقع ضمن مجالها الحيوي بامتياز. وقد حاولت باريس بعد مرحلة الاستعمار أن تُبقي قبضتها على المنطقة من خلال الاتفاقيات الاقتصادية ومعاهدات التعاون العســـكري المبرمة بينها وبين دول الساحل، التي حدثت إبان مرحلة الاستقلال[8].

في سياق ذلك، حاولت فرنسا تثبيت اللغة والثقافة الفرنسيتين لضمان ارتباط هذه الدول بها، وكانت اللغة الفرنسية ثم الثقافة هي الآلية التي ضمنت ولاء نخب دول الساحل لباريس، ومن ثم وجَّه هذا الرابط الثقافي الاتفاقات والمعاهدات، وطبقت بها سياسات وأساليب إدارة الجماعات المحلية الفرنســـة، وعليه كان من السهل عقد الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية مع فرنسا، وغالبًا ما كانت تحظى بالأسبقية، فضلًا عن ضمان تأييد وولاء هذه الدول لها ضمن الرابطـــة الفرانكفونية، إذ كثيرًا ما صوتت الـــدول الإفريقية إلى جانب فرنســـا داخل الأمم المتحدة[9].

وإلى جوار ذلك اعتمدت فرنســـا على اللغة والثقافة للتغلغل في الأنظمة السياسية التي جاءت في مرحلة الاســـتقلال من أجل الحفاظ على نفوذها في هذه الدول. وعلى الرغم من أن نخب ما بعد الاستقلال قد أمّنت لفرنسا مصالحها ونفوذها، فإنّ ذلك لم يمنع من ظهور قيادات سياسية تارة، وعسكرية تارة أخرى، حاولت الانعتاق من هذا الارتباط القسري[10]، إذ رأت هذه القيادات أن ذلك الترابط القائم على الاتفاقيات بشكلها الذي كانت عليه تخدم فرنسا أكثر مما تخدم مصالح الدول الإفريقية ذاتها، وقد أدى ذلك إلى بعض التوتر والخلاف، لكنه سرعان ما كان يهدأ ويجري استيعابه.

نَجَمَ عن علاقة الهيمنة لفرنســـا على النخب الحاكمة في دول الساحل توتر العلاقات بين شـــعوب هذه الدول وأنظمتها السياســـية، إذ حملت مســـؤولية مختلف مشكلاتها لأولوية المصالح الفرنسية على حساب المصالح الوطنية، واستناد تلك النخب إلى الشرعية الخارجية وافتقادها للشرعية الداخلية دفعاها إلى مسايرة فرنسا وعدم الاستجابة لمطالب شعوبها التي تتعارض جزئيًّا أو كليًّا مع حســـابات الأنظمة السياســـية، خصوصًا في فترات الاضطرابات والاحتجاجات التي تواجهها بالعنف، وتعوّل على الحماية الفرنسية في المحافل الدولية.

ثانيًا: الانقلابات العسكرية وتراجع دور فرنسا

اســـتمرَّ حجم التعاون العســـكري بين بلدان منطقة الساحل وفرنســـا في الانخفاض وبوتيرة متسارعة، معلنًا عن مرحلة جديدة اتسمت بالقطيعة بينهما، فبعدما كانت 10 قواعد عسكرية فرنســـية، انســـحبت القوات الفرنســـية من مالي وبوركينا فاســـو والنيجر بأمر من قياداتها

العسكرية، ويبدو أن الحضور العسكري الفرنسي آيل للتصفية بمجرد ما يخرج ما تبقى من الجنود الفرنسيين من تشاد، الذين كانوا ضمن عملية "برخان" التي كانت تهدف إلى مكافحة التمرد في منطقة الساحل. ويمكن ملاحظة تداعيات ذلك وما يفرضه من تحديات على فرنسا على النحو الآتي:

1. تدهور العلاقات الاقتصادية مع دول الساحل

بعد تولي النقيب عاصيمي كويتا السلطة في مالي على إثر الانقلاب العسكري الذي قاده في 18 أغسطس 2020، دخلت التبادلات التجارية بين مالي وفرنسا مرحلة تذبذب، وتشير إحصائيات مديرية الجمارك الفرنسية في هذا السياق إلى أن التبادلات التجارية بين البلدين انخفضت بنسبة 6,7% مقارنة بسنة 2023 وبمبلغ إجمالي قدر بـ340 مليون يورو، وأن صادرات فرنسا إلى مالي ظلَّت تسير وفق منحنى نازل تدريجيًّا، إذ تناقصت لتستقر عند مبلغ 327 مليون يورو، وانخفضت وارداتها من مالي بنسبة 23%، إذ انتقلت من مبلغ 20 مليون يورو سنة 2023، لتستقر سنة 2024 عند عتبة 12,4 مليون يورو، وانخفضت بشكل كبير لتصل إلى مبلغ 334,9 مليون يورو عام 2023. وبحسب تقديرات وزارة المالية الفرنسية فإنّ حجم تراجع واردات مالي من السلع والمعدات الفرنسية قد انخفض عام 2024، حيث انخفضت وارداتها من المواد الزراعية الفرنسية بنسبة –17%، أما المعدات الميكانيكية والكهربائية فقد تراجعت بنسبة – 9%[11].

بالمقابل، انخفضت واردات فرنسا من المواد والسلع بنسبة 39%، التي تشكل الموارد الطبيعية (الذهب بنسبة 65%) وقدر الانخفاض من 20 مليون يورو عام 2023 إلى 12,4 مليون يورو، تليها صادرات لبعض المواد الزراعية ومنتجات الصيد البحري بنسبة لا تزيد على 18%، أما على مستوى التعاون الإنمائي فيتمثل في سلسلة قروض تخص التعاون في مجال التنمية، تمرّ عبر صفقات عمومية تستفيد منها الشركات الفرنسية بالضرورة. وقد شهد برنامج التعاون مع مالي بسبب الاضطرابات في العلاقات الدبلوماسية بين الحكومة الفرنسية والمجلس العسكري توقفًا، وقدر مبلغ المساعدات لعام 2021 نحو 40 مليون يورو، ويأتي هذا التوقيف كردّ فعل من فرنسا على قرارات المجلس العسكري بتقليص التبادلات التجارية وتراجع واردات مالي من السلع والخدمات الفرنسية إلى مستويات قياسية لم تشهدها من قبل[12].

في نفس السياق، تعيش تشاد منذ استقلالها عام 1958 على وقع الانقلابات العسكرية المتكررة والأحداث الأمنية، مما خلق حالة عدم استقرار سياسي، وهو ما ميز مراحل الحكم منذ الاستقلال، واستمرت اشتباكات الجيش النظامي مع المعارضة المكونة من حركتَي "جبهة التغيير والوفاق في تشاد (FACT)" و"مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية (CCMSR)"، ما أدى إلى موت الرئيس التشادي إدريس ديبي، الذي وصل إلى الحكم عام 1990 على ظهر دبابة هو أيضًا وبدعم فرنسي كبير في أحداث أمنية في شهر مايو 2021، وتولى ابنه محمد

إدريس ديبي السلطة، الذي أعلن تأسيس المجلس العسكري التشادي، ودعا إلى حوار وطني جامع مع المعارضة، وعلى إثرها وقفت النخبة العسكرية الحاكمة في تشاد العمل باتفاقية التعاون العسكري الفرنسي بعد تكرار الهجمات الإرهابية واتساع نطاق الفوضى[13].

تراجعت المبادلات التجارية بين تشاد وفرنسا هي الأخرى أيضًا، إذ انخفضت واردات تشاد من السلع الفرنسية من مبلغ 131 مليون يورو عام 2015 إلى مبلغ إجمالي قُدّر بـ79 مليون يورو عام 2022 . أما مؤشر الواردات الفرنسية من تشاد فقد استمر في الارتفاع على الرغم من الاضطرابات السياسية والتوتر في العلاقات بين البلدين، إذ انتقل من مبلغ 40 مليون يورو عام 2015 إلى 397 مليون يورو عام 2022 ، وشكّل النفط نسبة 95% من مجموع الواردات الفرنسية من تشاد، إلى جانب سلع أخرى من الموارد الغابية، والقطن، وبعض المنتجات البسيطة، لكنها بنسب ثانوية[14].

لا تختلف حالة التبادلات التجارية في النيجر في وضعها العام عن جاراتها مالي وتشاد، فالصادرات الفرنسية نحو النيجر انخفضت كثيرًا في السنوات الأخيرة، فقد انخفضت نسبة التبادلات التجارية بين فرنسا وتشاد، إذ يشير تقرير وزارة المالية الفرنسية إلى أن الصادرات الفرنسية قد انخفضت من مبلغ 127,2 مليون يورو سنة 2019 ، لتصل عام 2023 إلى 78 مليون يورو، أما الواردات الفرنسية من النيجر فقد عرفت ارتفاعًا من 51,3 مليون يورو سنة 2019 إلى مبلغ 170,6 مليون يورو، شكلت الموارد المعدنية المستخرجة (اليورانيوم والذهب) نسبتها الأكبر وهي 98,4% من مجموع الواردات[15].

وشكلت اتفاقات التعاون من خلال وكالة التعاون الفرنسية (AFD) بين النيجر وفرنسا ما قيمته 590 مليون يورو، تدخل في إطار الصفقات العمومية التي تستفيد منها الشركات الفرنسية كاستثمارات مباشرة، خصصت نسبة 46% منها في إطار إعانات الموازنة العامة النيجيرية، وفي سنة 2023 كان مبلغ المساعدات المالية (في شكل قروض تمنح كصفقات اقتصادية للشركات الفرنسية) قد ناهز 800 مليون يورو، استفادت منه 60 شركة فرنسية في استثمارات داخل النيجر. هذه المساعدات تشكل نفوذًا مباشرًا يسمح لوزارة المالية الفرنسية بتوجيه السياسات العامة النيجيرية، كما يُعتبر مساسًا مباشرًا بالأمور السيادية للنيجر بطبيعة الحال[16].

على إثر الانقلاب العسكري الأخير في النيجر وتوتر العلاقات مع فرنسا، توقف التعاون بين البلدين وتوقفت الشركات الفرنسية العاملة في النيجر، وأمر المجلس العسكري الحاكم أن تخضع عودة الشركات الفرنسية للعمل بنظام التحكيم، ودراسة ومتابعة كل شركة على انفراد، في إشارة واضحة إلى وجود فساد سياسيّ وماليّ، الأمر الذي فرض إجراء تحقيقات معمقة حول الأغلفة المالية المخصصة للمشاريع وطرق إدارتها وصرفها ومتابعة إنجاز هذه المشاريع. وتوترت العلاقات بين البلدين، إذ توقفت السفارة الفرنسية عن العمل في النيجر، ونشرت

وزارة الخارجية الفرنسية تنبيهًا لجاليتها وللمواطنين الغربيين بشكل عامّ بعدم السفر إلى النيجر خوفًا من عمليات الاختطاف[17].

يعود ارتفاع واردات فرنسا من النفط التشادي ومن الموارد المعدنية من دول الساحل أكثر إلى لإعادة النظر في الأسعار التفضيلية التي كانت تستفيد منها فرنسا، وليس إلى زيادة في الكميات المستوردة. أما استمرار فرنسا في الاستيراد من هذه الدول في الوقت الذي تعرف فيه العلاقات توترًا غير مسبوق، فمردُّه إلى أن عقود بيع النفط تكون آجلة، وتُعقد صفقاتها لمدد زمنية متوسطة المدى على الأقل من جهة، ولأنه ليس من مصلحة فرنسا ولا دول الساحل توقيف التبادلات التجارية الآن، ففرنسا تحتاج إلى موارد الطاقة أكثر من ذي قبل، كما أنه من مصلحة دول الساحل أن تحافظ على عوائد صادراتها وضخها في الاقتصاد وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي اللازم لها في هذه المرحلة.

سيكون للتراجع والانخفاض الواضح في نسب التبادلات التجارية بين فرنسا ودول الساحل تداعيات على الجانبين، إلا أن فرص الحضور الصيني والروسي في المنطقة مكّن من ملء الفراغ الحاصل من خروج الشركات الفرنسية، وهو ما يخدم مواقف دول الساحل ويخفف وطأة الضغوط المفروضة عليها بسبب الانسحاب الفرنسي، وبالمقابل تسعى فرنسا لإيجاد حلول عاجلة لمواجهة تداعيات انسحابها وتآكل نفوذها في مواجهة القوى المنافسة لها والمتصاعدة هناك.

2. ارتدادات سلبية على الداخل الفرنسي

إضافة إلى جائحة كورونا التي أربكت التوازنات الاقتصادية العالمية، عانت فرنسا من تراجع المؤشرات الكلية لاقتصادها، وقبل أن تتعافى من تبعات الوباء العالمي، جاءت الحرب الروسية-الأوكرانية لتزيد عمق التحديات. وبفعل حثها على تطبيق العقوبات الغربية التي فرضها الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة على روسيا، قررت روسيا قطع إمداداتها من الغاز على فرنسا، وهو أمر تزامن مع الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل، حيث فرض قادة مجالسها العسكرية على فرنسا الانسحاب من منطقة الساحل، الذي أدى إلى تراجع وجودها الدبلوماسي بالمنطقة.

ولأسباب متداخلة، كان موقف فرنسا من الانقلابات في الساحل ونيتها في التدخل العسكري من أهم الأسباب التي أدت إلى تشنج العلاقات، وتراجع الصادرات الفرنسية نحو منطقة دول الساحل بشكل كبير، ما ساهم في مضاعفة التحديات الاقتصادية الداخلية لفرنسا، إذ أدى تراجع صادراتها إلى توقف عدد من الشركات الفرنسية، وتحويل عمالها إلى البطالة التقنية التي أثرت بدورها في حجم الديون المتراكمة بسبب تراجع الميزان التجاري، وهو ما حتم على الحكومة الفرنسية البحث عن بدائل ممكنة لإعادة التوازن الاقتصادي والمالي.

من جانب آخر، يشكل اعتماد فرنسا على وارداتها من موارد الطاقة في الوقت الذي تراجع فيه نفوذها في دول الساحل، وانقطاع الإمداد الروسي للغاز، تحديًا إضافيًّا للصعوبات الداخلية، فعلى الرغم من استمرارها في استيراد موارد الطاقة من الغاز واليورانيوم والمعادن الضرورية الأخرى من دول الساحل، فإنّ قرار نخب الساحل العسكرية بوقف العمل بالأسعار التفضيلية التي كانت تتمتع بها فرنسا، والأمر بتوقيف عدد كبير من الشركات الفرنسية العاملة على أراضيها بشبهة الفساد المالي، ضاعفا الصعوبات المالية والسياسية لفرنسا.

ولمواجهة وقف روسيا إمدادها بالغاز، اتجهت فرنسا نحو استيراد الغاز الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية، بأسعار أعلى بسبب زيادة تكاليف النقل البحري خلافًا للأنابيب الروسية، مما أثر سلبًا في الكلفة المالية الإجمالية لأسعار الطاقة وفي الموازنة العامة، ومن ثم في أسعار الخدمات بشكل كبير وفي العجز المالي الداخلي، واستوجب إدخال إصلاحات ضريبية لاستيعاب الفارق المالي السلبي الناتج عن زيادة التكاليف، فقررت الحكومة الفرنسية زيادة الرسوم على القيمة المضافة، التي انتقلت مما نسبته 55,% إلى 20% على خدمات الطاقة ابتداء من شهر أكتوبر 2025[18]. وفي ذات السياق يرشح بعض الخبراء أن ديون فرنسا العمومية قد تجاوزت عتبة ثلاثة آلاف (3003) مليار يورو، وتزداد هذه الديون بمعدل 5000 يورو كل ثانية، بحسب تصريح رئيس الحكومة الفرنسية فرانسوا بايرو. من الناحية الاقتصادية، فإن ذلك ينبئ باحتمال حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات إن لم تتخذ إجراءات وقائية عاجلة.

لا يبدو الشارع الفرنسي متقبلًا لأي إصلاحات تزيد معاناته، ويرى في المقابل أن سببها هو سوء إدارة البلاد من طرف الحكومات المتعاقبة التي بدأت المعارضة السياسية تهدد بإسقاطها، مما قد يسبب أزمة سياسية داخلية في فرنسا. فمن جهة يتوجب على الحكومة اتخاذ تدابير اقتصادية وأخرى اجتماعية عاجلة وقاسية للتخفيف من حدة الديون المتراكمة، وإلا وصلت الدولة إلى الإفلاس المالي، فيما يقف الشارع مع المعارضة في مواجهة أي مساس بالحقوق القاعدية المكتسبة، مما قد يشعل فتيل الغضب الشعبي، وربما إعادة بعث أحداث احتجاجات اجتماعية عنيفة، كتلك التي عاشتها فرنسا مع حركة القمصان الصفراء[19].

تبدو السلطة السياسية على يقين بأن من الأسباب الرئيسية التي أوصلتها إلى هذا الوضع هو قرارات النخب العسكرية في دول الساحل وتراجع نفوذها وتناقص مصالحها في منطقة الساحل، ما يستوجب البحث في كل السبل الممكنة للعودة إلى هذا الفضاء من أجل احتواء أزمات الداخل الفرنسي، لكنه من الواضح أن هذه الإستراتيجية لن تكون سهلة.

ثالثًا: تحديات فرنسا لاستعادة النفوذ في منطقة الساحل الإفريقي

يواجه النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل عديدًا من التحديات، بعضها يرتبط بالحالة الداخلية في فرنسا ذاتها، والبعض الآخر له علاقة بالوضع السياسي وتغير النخب الحاكمة هناك، إضافة إلى أدوار القوى المنافسة في المنطقة. وتتشابك هذه العوامل في أنماطها

بسبب الصراعات بين القوى الكبرى على المستوى العالمي وانعكاساتها على الأقاليم الفرعية، إذ أصبحت تشكل منطقة الساحل ساحة منافسة بامتياز للقوى العالمية كفرنسا والولايات المتحدة والصين وروسيا وحتى الإقليمية كتركيا.

1. الأزمة السياسية الداخلية في فرنسا

تُعتبر السياسية الخارجية امتدادًا للسياسة الداخلية كما هو متعارف عليه في علم السياسة، لذلك فإن أول تحدٍّ لعودة النفوذ الفرنسي إلى منطقة الساحل يكمن في فرنسا نفسها التي تعيش في أزمات داخلية متواصلة. لقد تأثرت الإدارة السياسية وأداء الحكومات الفرنسية المتعاقبة بتأثر موازنة الدولة، وبسبب الديون العمومية الفرنسية المتراكمة، الأمر الذي انعكس بدوره سلبًا على مؤشر الاستقرار الحكومي الفرنسي وعلى أداء الحكومات لمواجهة تحديات ارتفاع كلفة القدرة الشرائية، وكلفة الحياة للمواطن الفرنسي. ولم تتمكن الانتخابات التشريعية الأخيرة في فرنسا، التي فازت فيها الجبهة الشعبية الجديدة (NFP)، من تشكيل الحكومة مع الأحزاب الفائزة معها ووضع برنامج توافقي، بل وخلافًا لذلك وللتقاليد السياسية الفرنسية اختار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تشكيل حكومة من خارج الأحزاب السياسية الفائزة في الاستحقاقات الأخيرة، لكنه لم يتمكن من رص صفوف التشكيلات السياسية، بل زاد وحدة الأحزاب الفائزة في الانتخابات ككتلة معارضة لمؤيديه داخل الجمعية الوطنية[20].

ازداد الاحتقان السياسي داخل الجمعية العامة بسبب استمرار الرئيس في التغافل عن قوة الأحزاب وتعيينه ميشال بارنيي ليشكل حكومة في سبتمبر 2024، الأمر الذي رأت فيه أحزاب الأغلبية داخل الجمعية الوطنية الفرنسية استفزازًا غير مسبوق، وظهرت بذلك ملامح تصدع وحدة الجبهة الداخلية بسبب التباين السياسي للأحزاب داخل الجمعية العامة الفرنسية، وراحت أحزاب المعارضة تعبئ الشارع والأطياف السياسية بخطورة ما يجري، ومن أنه انتهاك لمبادئ الديمقراطية الفرنسية.

لم تدُم حكومة بارنيي المعيَّنة، وما فتئت أن سقطت بسبب الرقابة والمنع الذي فرضه أعضاء الجمعية الوطنية بقيادة التيار اليساري المشكل من أعضاء "فرنسا الأبية" و"الجبهة الشعبية الجديدة" وحزب اليمين (الجبهة الوطنية)[21]، وهذه الحالة لم يحدث لفرنسا مثيل لها منذ سنة 1962، عيّن بعدها الرئيس الفرنسي وزير الدفاع سيباستيان لوكورني وكلفه تشكيل الحكومة، وفشل بعد أيام فقط لأسباب سياسية أيضًا. وتأتي هذه الأحداث على خلفية الآثار الاقتصادية لأزمة الموازنة العامة وسياسات التقشف التي تحاول الإدارة الفرنسية فرضها، وتأتي كذلك في ظروف دولية ألقت بظلالها على إدارة باريس للشؤون السياسية الداخلية، وأثرت في مخرجات سياستها الخارجية، خصوصًا في إفريقيا، حيث تراجعت أدوارها، ولم تنجح في مواجهة التنافس الدولي في منطقة الساحل الذي استقوت نخبه بمواقف شعوبها الغاضبة من وجود فرنسا، التي ترى أنه سبب مباشر في تفاقم أوضاعها.

2. الرفض الشعبي في دول الساحل للنفوذ الفرنسي

يُعتبر الرفض الشعبي المتزايد للحضور العسكري بمنطقة الساحل من أهم التحديات التي تواجه عودة فرنسا في منطقة الساحل، كتعبير منها عن رفضها للنفوذ الفرنسي، وباتت تنظر إلى القواعد العسكرية الفرنسية كدعامة لأنظمة سياسية فاسدة، ورمز للهيمنة التاريخية لفرنسا، وربطت غياب التنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالوجود الفرنسي، وشهدت شوارع عواصم مالي وتشاد وبوركينا فاسو احتجاجات ضد هذا الوجود، وهو ما دفع المجالس العسكرية الحاكمة في منطقة الساحل إلى تبني هذا الرفض والاستجابة للمطالب الشعبية خوفًا من فقدانها للشرعية والاستقرار، ومن هنا توافقت رؤى الشارع مع الحكومات المحلية، وبدأت في تغيير بوصلة مساراتها السياسية وتحالفاتها الإستراتيجية، ومع بروز تنافس إقليمي جديد بدأت ترتسم معالمه محليًّا ودوليًّا.

كما يشير تحالف دول الساحل إلى بروز وعي لدى القادة بوحدة التهديدات التي تحدق بالمنطقة، سواء من الجماعات المسلحة أو النفوذ الفرنسي، خصوصًا أنها تأتي في ظرف سياسي وأمني صعب يرتبط بسقوط بعض الأنظمة السياسية في المنطقة كنظام القذافي في ليبيا والبشير في السودان، وما ترتب على ذلك من انفلات أمني وانتشار واسع النطاق للعنف وتجارة السلاح والتدخلات الخارجية. وتشير هذه الأحداث إلى تغير جوهري في إدراك النخب الجديدة التي لم تخف قياداتها استياءها من النفوذ والهيمنة الفرنسية ومآلاتها السياسية والاقتصادية والأمنية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن صعود اليمين واليمين المتطرف في فرنسا في السنوات الأخيرة، الذي يتبنى خطابًا معاديًا للمهاجرين، ونظرًا إلى انحدار نسبة معتبرة من المهاجرين من دول الساحل بحكم الروابط التاريخية، فإن خطاب اليمين الفرنسي الداخلي له ارتداداته الداخلية في دول الساحل أيضًا، فهو يغذي العداء لفرنسا وبالتالي منع عودتها إلى المنطقة.

3. دخول قوى منافسة لفرنسا في المنطقة

لا يمكن ألا تكون النخب العسكرية والسياسية بمنطقة الساحل على علم بالمشهد الجيو-سياسي العالمي. ولحدّة التحديات، وحاجة فرنسا إلى العودة مهما كلفها ذلك، ففي السياسة كل شيء ممكن لتحقيق المصالح، حتى انتهاج إستراتيجيات كدعم أي انقلاب عسكري قد يُعيد إلى فرنسا نفوذها بالمنطقة، وهذا ما استغلّته النخب العسكرية في الساحل، التنافس الدولي لخدمة مصالحها، فعملت على تعزيز علاقاتها مع فواعل دولية جديدة برزت في المنطقة كالصين وروسيا وتركيا منافسة لفرنسا، خصوصًا أن بعض هذه القوى كالصين وتركيا يعتمد على مقاربات مغايرة للمقاربة الفرنسية، إذ تتموضع القوتان في الساحل من خلال استخدامهما للقوة الناعمة، بالتركيز على التعاون الاقتصادي، وولوج أسواق إفريقيا بروح تنافسية عالية، وإنشاء استثمارات اقتصادية وتجارية مع الحكومات الإفريقية من خلال

تقديم القروض طويلة الأمد وبأسعار فائدة مغرية، أو المشاريع التي تحقق مكاسب للطرفين، مما سهل عليهما الفوز بمشـــاريع وصفقات تخص البنى التحتية والتجهيز العسكري وتكوين التفاهمات، مع الحرص على الحفاظ على الســـيادة الوطنية للحكومات المحلية ودون شروط سياسية، عكس فرنسا.

لم تغفل دول الســـاحل القوة الصلبة أيضًا في تنويع علاقاتها، خصوصًا في ظل المخاطر الأمنية التي تواجهها، لذلك عززت تعاونها العسكري مع روسيا التي دخلت المنطقة من خلال قوات فاغنر ثم الفيلق الإفريقي، وكذلك عبر توفيرها العتاد والسلاح لمساعدة حكومات دول الســـاحل عســـكريًا، وذلك لمواجهة المجموعات الإرهابية المختلفة، والحركات الانفصالية كالحركـــة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) المدعومة من فرنســـا في شـــمال مالي، أو لصدّ هجمات الجماعات المسلحة التي تتنقل بين جنوب ليبيا وشمال تشاد.

وفي مقارعة فرنسا على موقفها العدائي الواضح لروسيا، بَنَت هذه الأخيرة مقاربة هجومية قامت على الخـــروج من داخل حدودها إلى نقل الصراع إلى مناطق النفوذ الفرنســـي، وإرباك مصالح فرنسا والغرب بشكل عام أينما كانت. وإلى جانب تطابق التصورات العامة بين روسيا والصين في كثير من القضايا الدولية، اتجهت روســـيا إلى التغلغل في منطقة الساحل وبناء علاقات اقتصادية وعســـكرية مع نخبها، منتهجة بذلك سياسة تجفيف منابع الطاقة لفرنسا ولحلفائها في إفريقيا. وأطلقت مبادرات كالمؤتمر الروســـي الإفريقي، الذي قام على إثره قادة الدول الإفريقية ومنهم قادة دول الساحل بزيارات منتظمة إلى روسيا، في سياق تعميق التبادل التجاري والعسكري.

واجه نفوذ فرنسا ضربات في العمق حين قرر رئيس تشاد مطالبة القوات الفرنسية بمغادرة أراضيه، ليأمر بعدها بقطع العلاقات الدبلوماســـية كلية مع فرنسا، فيما تنتشر في المنطقة مجموعات فاغنر الروسية بإذن من الحكومات العســـكرية. وتتزامن قرارات رئيس المجلس العسكري الحاكم في تشاد مع أخرى مشـــابهة في النيجر وفي مالي وفي بوركينا فاسو، ويأتي ذلك على خلفية موقف فرنســـا من الانقلابات العسكرية، إذ طلبت من منظمة الإيكواس[22] التدخل عسكريًا لإعادة الحكم المدني في النيجر، ورفضت الانقلابات العسكرية وقررت عدم الاعتراف بالمجالس العســـكرية في الساحل[23]، وقرر زعماؤها العسكريون على إثرها الخروج من منظمة الإيكواس، التي ظهر جليًا أنها تعمل تحت النفوذ المباشر لفرنسا، كما قرروا الدخول في تحالف سُمّي بتحالف دول الســـاحل (AES)، ما أضعف كثيرًا الوجود الفرنسي بالمنطقة وأغلق عديدًا من قنوات الاتصال[24].

وبهذا الحضور وعروض المنافســـة القوية من روســـيا والصين تضاءلت امتيازات فرنسا الكبيرة في مجال مشـــاريع إنجاز البنى التحتية، وتســـليح الجيوش، وتصدير السلع لأسواق منطقة الســـاحل بشكل واضح، وبفعل ذلك تأثر الاقتصاد الفرنسي وتأثرت معه دبلوماسيتها

على المســـتويين الإقليمي والدولي، وهو ما يدفع إلى ربط تأثير الأحداث الجارية في الساحل الإفريقي بالتصورات الجيو-سياســـية الجديدة في خريطة النســـق العالمي، خصوصًا في سياسة فرنســـا الخارجية، على اعتبار أن ما يجري في منطقة الساحل يشكّل انعكاسًا لصراع دولي بين القوى العالمية، من خلال تدخل أطراف إقليمية جديدة ستنتهي في أغلب الظن إلى رسم حدود نظام دولي جديد.

تباينت المواقف بين فرنسا وروسيا في قضايا عديدة، ففي حين اتجهت فرنسا نحو تقديم الدعم المادي والدبلوماسي للولايات المتحدة وللرئيس الأوكراني والوقوف إلى جانب الولايات المتحدة، خصوصًا في فرض العقوبات على المصالح الروسية وعلى رعاياها، تأمل في المقابل أن تجد دعمًا لقراراتها داخل الاتحاد الأوروبي للتضييق على مناوئيها في إفريقيا، بدءًا بســـوق هامة للسلع الفرنســـية وممون إســـتراتيجي للغاز من جهة، ومن جهة أخرى تأمل فرنسا في الحصول على دعم أمريكي للتضييق على دول الساحل للحد من زيادة حجم وجود ونفوذ الصين وروسيا وتركيا في المنطقة.

رابعًا: إستراتيجيات فرنسا لاستعادة نفوذها في الساحل

في إطار ســـعيها لاســـتعادة ما أمكن من النفوذ التقليدي وهيمنتها على جـــزء كبير من إفريقيا بأســـواقها ومواردها الطبيعية التي بدأت بالتآكل الجدي والتراجـــع، الأمر الذي ترك تداعيات كبيرة على الداخل الفرنســـي بمســـتوييه السياســـي والاقتصادي، تقوم المقاربة الفرنســـية على ســـلوك نهجين في الوقت ذاته، أولًا على المســـتوى الدولي، ويتمثل في مساندة الموقف الأمريكي المساند لأوكرانيا ضد روسيا، وفي محاصرتها تجاريًّا للصين، والمشاركة في أي جهد يمكّن من إضعاف التحالف الضمني بين روسيا والصين، اللتين تنافسانها في منطقة الساحل. أما على المســـتوى الإقليمي فيكمُن دورها في توحيد مواقف دول الاتحاد الأوروبي ضد روسيا من جهة، وجرّ ما تبقى منهـــا لحلف الناتو كي تتمكن من تضييق الخنـــاق جغرافيًّا وأمنيًّا على روسيا من جهة أخرى.

1. إستراتيجية الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة مع الولايات المتحدة

على الصعيد الدولي، تستمر فرنسا في حث دول الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم الدبلوماسي وحتى العســـكري لأوكرانيا في مواجهة روســـيا، وذلك على الرغم من علمها بصعوبةِ أن تنتصر أوكرانيا بوزنها العســـكري والبشري على الآلة العسكرية الروســـية، وربما حتى على استعادة الأراضي الأوكرانية التي تمكنت منها روســـيا، مثل مناطق دونباس ودوناتســـك وخيرســـون وغيرها من المقاطعات والمدن التي أصبحت تحت قبضة الحكم الروسي، وعليه فإنّ الموقف الفرنسي من الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا يتماشـــى مع الاتجاه الأمريكي الرسمي الذي يبحث عن إضعاف روسيا.

ملازمة فرنسا للموقف الأمريكي يتبع نظريًّا سير الولايات المتحدة في رؤيتها للقوة الإستراتيجية المستوحاة من نظرية قلب الأرض (The HeartLand)[25]، إذ تبحث من خلال الحلف الأطلسي على دفع ما تبقى من الدول الأوروبية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي تترأسه ألمانيا وفرنسا، اللتان ترسمان الخطوط العريضة لسياساته، كما تعمل من جانب آخر على الضغط لتسير الدول الأعضاء فيه في نفس النهج الأوروبي والأمريكي، أي بمعنى التمدد شرق أوروبا لضم دول أوروبا الشرقية، خصوصًا القريبة من حدود روسيا، وفق مقاربة الحرية والحقوق التي يحملها النموذج الرأسمالي والليبرالي.

2. إستراتيجية الضغوط عبر الاتحاد الأوروبي

تعمل فرنسا على الضغط لتطبيق سلسلة من العقوبات الاقتصادية والتجارية على روسيا، كتجميد الأصول المالية للدولة الروسية ولرجال أعمالها، في محاولة منها لإضعاف روسيا في أوروبا، وعلى الساحة الدولية، وهو ما يسمح بإضعاف أو على الأقل إبطاء النمو السريع والمتزايد للصين، وتحصل بالمقابل فرنسا تكتيكيًّا على تراجع أدوار روسيا والصين عسكريًّا ودبلوماسيًّا وخصوصًا اقتصاديًّا في إفريقيا وفي دول منطقة الساحل المنفلتة من قبضتها.

نظرًا إلى استحالة استعادة فرنسا نفوذها في منطقة الساحل، تحاول باريس نقل ساحة الضغط والصراع مع القوى المنافسة لها في إفريقيا (روسيا والصين) إلى أوروبا الشرقية، وتغيير وجهة الصراع إلى الحرب الروسية-الأوكرانية، ذلك أن إضعاف التحالف الروسي الصيني (الحلفاء الجدد للأنظمة العسكرية في منطقة الساحل) سيُضعِف حتمًا مواقف المجالس العسكرية في الساحل ويرفع حجم الضغوط الداخلية والخارجية عليها مما يمكن أن يسهل إسقاطها، ما يسمح لفرنسا في ما بعد باستعادة مكانتها في هذه المنطقة وتحقيق مصالحها.

وعليه تتوافق مبدئيًّا إستراتيجية فرنسا مع المصالح الأمريكية في الشق المرتبط بالحرب الروسية-الأوكرانية، والمواجهة التجارية مع الصين. لكن استيراد فرنسا للغاز الأمريكي بتكاليف النقل الإضافية يخدم أمريكا في المقام الأول ولا يخدم المصالح الداخلية الفرنسية بالضرورة، كما أن أوروبا معنيَّة هي الأخرى بالحروب التجارية التي أطلقتها إدارة ترامب، والتي تتقلب مواقفها أيضًا من الحرب الروسية-الأوكرانية، لذلك فإنه مع استمر الصراع الروسي-الأوكراني والتنافس الصيني-الأمريكي الشديد فإن مصالح الولايات المتحدة تتحقق ولو على المدى المتوسط، فيما تقلّ هوامش المناورة لدى فرنسا.

منح ن أن استمرار الصراع في أوروبا الولايات المتحدة هامشًا إضافيًّا من المناورة في مواجهتها للصين، وتحقيق مصالحها في كل الظروف المتاحة، حيث تمكّنت من تصدير الغاز الصخري بأسعار قياسية نحو أوروبا وفرنسا. ولا ينطبق ذلك على فرنسا التي تعمل مولدات الطاقة الكهربائية فيها بالطاقة النووية، حيث عرفت تذبذبًا في التزود بمادة اليورانيوم اللازم

لتشغيل مفاعلات الإنتاج الكهربائي، وإن كان تزودها من أوزباكستان وكازاخستان بقي مستمرًا، إلا أن نسبة منه تأتيها من المناجم التي تستغلّها شركة "أورانو" الفرنسية في شمال تشاد بالقرب من الحدود المالية، وبأسعار تفاضلية، وتواجه صعوبات تتعلق بإمكانية توقفها عن العمل في تشاد، حيث قرر رئيس المجلس العسكري الانتقالي في تشاد، محمد إدريس ديبي، إعادة النظر في أسعار اليورانيوم المصدَّر إلى فرنسا وتسويتها مع ما تقتضيه مصالح بلاده.

خاتمة

يبدو أن استماتة فرنسا في استرداد نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي تعترضها صعوبات داخلية وخارجية ومتداخلة بشكل كبير، أدى إلى تآكل وجودها ونفوذها في المنطقة، وكانت سلسلة الانقلابات العسكرية التي حدثت تباعًا وفي مرحلة زمنية وجيزة في المنطقة دليلًا آخر على ضَعْف إدراك صانع القرار في فرنسا بتغير المشهد العام في إفريقيا، كزيادة الوعي الجماعي لدى شعوب المنطقة التي شعرت بالأضرار الناجمة عن الوجود العسكري والسياسي الفرنسي، وفي علاقاته مع النخب التقليدية الحاكمة، وآثارها الجسيمة التي سمحت بتحول المنطقة إلى حلبة لصراع الجماعات المسلحة المختلفة.

من جانب آخر، رهنت فرنسا مصالحها بمتغيرات السياسة الدولية، إذ تحولت مواقفها إلى مجرد دور وظيفي إلى جانب الولايات المتحدة في القضايا الدولية، خصوصًا ما يتعلق بقضايا الولايات المتحدة مع روسيا أو مع الصين، وكان للاصطفاف الفرنسي في الحرب الروسية – الأوكرانية آثار كبيرة عليها اقتصاديًّا ودبلوماسيًّا، وما يفسر المقاربة الفرنسية هو الدعم المتبادل مع الولايات المتحدة، وتقف فرنسا إلى جانب أوكرانيا ضد روسيا، مقابل دعم أمريكي لفرض عقوبات اقتصادية وقضائية على القادة العسكريين في دول منطقة الساحل الإفريقي.

لم تكن خيارات فرنسا في مواجهة مسار الانقلابات في إفريقيا موفقة بوقوفها إلى جانب النخب التقليدية التي لم تحقق تنمية كافية لشعوبها على الرغم من الموارد والطاقات التي تملكها، بل وترتب على مواقفها تلك أحداث داخلية أثرت كثيرًا في المشهد السياسي والجبهة الداخلية لفرنسا. وبما أن السياسة الخارجية تمثل انعكاسًا للجبهة الداخلية، وفي الوقت الذي تعيش فيه الجبهة الداخلية على وقع تزايد عدد الحكومات الفرنسية في وقت وجيز مع نسبة التضارب الكبير في الرؤى السياسية للأحزاب داخل الجمعية العامة، فهذا يشير إلى وجود أزمة سياسية في هرم السلطة الفرنسية.

زادت عوامل المنافسة الدولية والإقليمية القوية في منطقة الساحل وآثارها في الاقتصاد الفرنسي تحديات الأزمة السياسية، ولم يكن بمقدور الدبلوماسية الفرنسية مواجهتها، بل تراجعت وتضررت مصالحها وتآكل نفوذها، ولا يبدو ممكنًا في الوقت الراهن أن تغير فرنسا مقاربتها، أو أن تغير طبيعة تعاملها مع النخب العسكرية، لأن ذلك سيكون إعلانًا عن تراجعها على أصعدة مختلفة، وهو ما قد بدأ فعلًا مع مطالبة دول إفريقية بتعليق التعاون العسكري

معها، وهو ما يدفعها إلى المجازفة بأحد الخيارين، أو أن تستعمل ورقة المساعدات الأمريكية والأوروبية لهذه الدول لثني الحكومات العسكرية في دول الساحل عن قراراتها، والخيار الثاني هـــو أن تحاول إعادة التغلغل ودعم حركات تمرد على النخب العســـكرية ووضع قادة جدد في السلطة يسيرون وفق ما تقتضيه مصالحها، وهو ما لن تسمح به روسيا والصين، اللتان تبحثان عن أسواق موازية وعن حصص من الموارد الطبيعية والأسواق، وفق مقاربة اقتصادية بمعادلة رابح-رابـــح (على الأقل بالنســـبة إلى الصين)، أو أن تســـير في الخيار الثاني (العســـكري الاســـتخباراتي) الذي يقوم على دعم محاولات انقلابية مضادة للإطاحة بالنخب العسكرية القائمة هناك، والذي ستعترض عليه المجتمعات المحلية التي استاءت من الوجود العسكري والنفوذ الفرنسيين.

المراجع والمصادر

(1) لا يرتبط اسم الساحل الإفريقي بشريط بحري كما هو شائع في اللغة بقدر ما يرتبط بساحل صحراء إفريقيا الكبرى في قسمها الشمالي، أي بحدها ونهاية امتداداها. قد يشير هذا الوصف كذلك إلى أن المنطقة كانت بحرًا في الماضي السحيق، خصوصًا بوجود بقايا لهياكل عظمية لمخلوقات مائية تتناثر في صحارى المنطقة الشاسعة. ترتبط مع هذه التسمية لهذا الفضاء الجغرافي ثقافات وعرقيات وحتى لغات على شاكلة اللغة السواحيلية (Swahili) التي أخذت تسميتها من مصطلح "الساحل"، كما أننا لا نجد هذه التسمية لدى المؤرخين والرحالة العرب وغيرهم من سكان إفريقيا، وجُل المخطوطات يتحدث عن بلاد السودان وبلاد المور التي وُلدت منها تسمية "مور-يتانيا" التي تشير إلى بلاد شمال إفريقيا قبل أن تصبح التسمية خاصة بدولة موريتانيا مثلًا، ويبدو أن تسمية بلاد الساحل ظهرت مع الاستعمار الغربي للمنطقة. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على:

Jean-Loup Amselle, D'ou vient le terme « Sahel », Afrique XXI, (February 26, 2025), Date d'accès : 12 Mars 2025. https://tinyurl.com/2bpqpaz4

(2) Jean Marc Chataignier, Sahel et France, enjeux d'une relation particulière, Hérodote, (N° 172, la Découverte, 1er trimestre 2019), p123.

(3) تعقيدات هذه المسألة دفعت منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1964 إلى إصدار قرار بالإجماع، يقضي باعتماد الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، لتفادي الصراعات من أجل إعادة رسم الحدود، ولكن مع ذلك استمرت المشكلات المرتبطة بالفوارق في التنمية بين المناطق المختلفة للدولة الواحدة، سواء لأسباب ترتبط بالانتماءات القبلية، أو لضعف الجهاز البيروقراطي الذي تولى إدارة البلاد بعد الاستقلال أو لضعف الموارد، الأمر الذي أنتج شعورًا بغياب الانتماء الوطني لدى مجموعات سكانية معينة، أو ما يُعرف بأزمة الاندماج الوطني، كالذي حدث للطوارق في شمال مالي بعد الاستقلال. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على:

Jean Marc Chataignier, Ibid., p128.

(4) مولود عمورة، التدخل الفرنسي في الساحل.. دراسة في الأبعاد والإستراتيجيات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (الجزائر: جامعة الوادي، المجلد 12، العدد 02، سبتمبر 2021، الجزائر)، ص834.

(5) بوبيبة نبيل، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة التارقية.. بين الأمننة والأفغنة، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل المركز العربي الديمقراطي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي -ألمانيا، العدد الأول، مارس 2018)، ص148.

(6) الجزيرة نت، نهاية أنوار باريس.. لماذا قررت دول الساحل طرد فرنسا؟، (01 أكتوبر . /10/ 2023)، تاريخ الاطلاع: 1 أكتوبر 2025، https://shorturl.at/v74AF

(7) مولود عمورة، التدخل الفرنسي في الساحل.. دراسة في الأبعاد والإستراتيجيات، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، (المجلد 1، العدد 02، 2021)، ص839.

(8) Jean Marc Chataignier, Ibid., p128.

(9) على الرغم من أن بعض المفكرين يرى أن ميراث اللغة والثقافة يراه البعض غنيمة حرب، فإنّ المنظمة العالمية للفرنكوفونية (OIF) هي من الأساليب التي لا شك في أنها تكرس تبعية الدول والنخب الإفريقية لفرنسا، إذ تنتسب إليها 93 حكومة ودولة، سواء في إفريقيا أو في المحيط الأطلسي وفي آسيا، وإنّ من يتكلمون اللغة الفرنسية يتجاوز عددهم 321 مليون شخص، وإنّ اللغة الفرنسية هي رابع لغة تُستعمل في فضاء الإنترنت، وإنّ الذين يتعلمونها أو يتعلمون باستعمال اللغة الفرنسية يقارب عددهم 144 مليون شخص في العالم.

(10) كان من صور مقاومة النفوذ الفرنسي مبكرًا تبنّي عدد من الدول النموذج الاشتراكي، لكن تطبيق هذا النموذج حمل أيضًا في ثناياه تناقضات وتعقيدات على مستويات مختلفة، فإضافةً إلى الظروف الطبيعية ومخلفات الاستعمار كنِسَب التخلف الكبير وانتشار الأمراض وغياب البنى التحتية، يزيد نقص الكوادر الوطنية اللازمة لإدارة الدولة ومواجهة الأزمات المعقدة.

(11) France, Direction générale du Tréso, Mali, (01 août 2025), Date d'accès: Oct. 2025 ,13,.

(12) France, Direction de la Diplomatie économique, Mali, (Avril 2024), Date d'accès: Oct. 2025 ,13, https://tinyurl.com/23jzokfk

(13) مريم علي عبد الحي فراج، مستقبل الدور الفرنسي في إفريقيا، رؤى عالمية، (أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 40، أغسطس 2025)، https://tinyurl.com/2c77rgyh

(14) France, Direction générale du Tréso, TCHAD, (04 août 2023), Date d'accès: Oct. 2025 ,13, https://tinyurl.com/28b89dvx

(15) France, Direction de la Diplomatie économique, Niger, (Avril 2024), Date d'accès: Oct. 2025 ,13, https://tinyurl.com/26aa7dsd

(16) France, Direction générale du Tréso, Niger, (01 août 2025), Date d'accès: Oct. 2025 ,13, https://tinyurl.com/2xt6p93f,

(17) France Diplomatie, Ministère de l'Economie et des Finances, Niger, (16 septembre 2025), Date d'accès: Oct. ,13 2025, https://tinyurl.com/295n3fn9

(18) في الإطار نفسه، تقلصت واردات فرنسا من الغاز الجزائري بنسبة كبيرة بعد فوز إيطاليا بالحصة الأكبر من صادرات الجزائر للغاز، وجاء ذلك عقب توجُّه دبلوماسيتها نحو التصعيد مع الجزائر بسبب الضغط اليميني الفرنسي، وعلى خلفية الاعتراف الفرنسي بمغربية الصحراء، الذي تراه الجزائر استفزازًا لها، والتي ردّت بتقليل وارداتها من القمح والفواكه والمعدّات المختلفة، تستورد الجزائر ما بين مليونين و6 ملايين طن من القمح الفرنسي كل عام، مما جعلها من أكبر زبائن فرنسا، غير أن الكميات المستوردة انخفضت بشكل لافت في السنوات الأخيرة، لتصل إلى نحو 1,8 مليون طن في موسمي 2021 –2022 و2022 و2023، ثم إلى 1,6 مليون طن في موسم 2023 – 2024. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على:

– Algérie, les importations françaises en chute libre, (12 février 2025), Date d'accès: Sep. 10, 2025, https://tinyurl.com/23ndx5ml

(19) القمصان الصفر هي تعبير عن الاحتجاجات الشعبية الكبيرة التي عاشتها فرنسا في شهر نوفمبر 2018 بسبب مشروع قانون عرضه الرئيس الفرنسي، يرفع من خلاله معدل العمر والعمل للاستفادة من منحة التقاعد، وهو ما أثار غضب شرائح عريضة من المجتمع الفرنسي وأدى بها إلى الخروج في مظاهرات حاشدة لأسابيع، مرتدية قمصانًا صفراء مثل تلك التي يرتديها عمّال الورشات والمصانع، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى استعمال أشكال من القوة المادية والعنف وإجراءات التوقيف والإحالة إلى القضاء بعدما زادت حدة الاشتباكات مع قوى الشرطة في العاصمة باريس وفي مدن فرنسية كبيرة أخرى، والتي أسفرت عن إصابات من الطرفين. لتفاصيل أكثر انظر:

– Les Gilets jaunes, un mouvement social inédit, (numéro 117 avril 2019), Date d'accès: Sep. 10, 2025,https://tinyurl.com/28ph3oet, Entretien avec Bantigny, Ludivine., et al., « Les Gilets jaunes une histoire de classe ?» Mouvements, (France : carin, n° 100, Apr 2019), p12–23.

(20) المهدي الزايداوي، هل أنهت فرنسا زمن الماكرونية؟، الجزيرة.نت، (10 سبتمبر 2025)، تاريخ الاطلاع: 2 أكتوبر 2025، https://shorturl.at/NJGWY

(21) Xavier LE ROUX, La Nouvelle République, La chute du Gouvernement Michel Barnier, (05 Décembre 2024), Date d'accès: Sep. 2025 ,10, https://tinyurl.com/24vcwscw

(22) الجزيرة نت، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، (29 يناير 2024)، تاريخ الاطلاع: 5 أكتوبر 2025، https://shorturl.at/t6Rhg

(23) يورو نيوز، فرنسا تدعم تدخّل إيكواس مع اقتراب انتهاء المهلة الزمنية.. والعسكر في نيامي يهددون ولا يتزحزحون، (6 أغسطس 2024)، تاريخ الاطلاع 29 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/C0bw5

(24) أسامه السعيد، نزيف «إيكواس».. ضربة جديدة لنفوذ فرنسا في غرب إفريقيا، (2 فبراير 2024)، تاريخ الاطلاع: 30 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/MrOK9

(25) Giuseppe Cagliano, Géopolitique– les origines de la pensée géopolitique et la contribution de Mackinder, (5 février 2025),Date d'accès:Sep. 2025 ,12,https://shorturl.at/AAk70

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسـات وأبحـاث علميـة متخصصـة